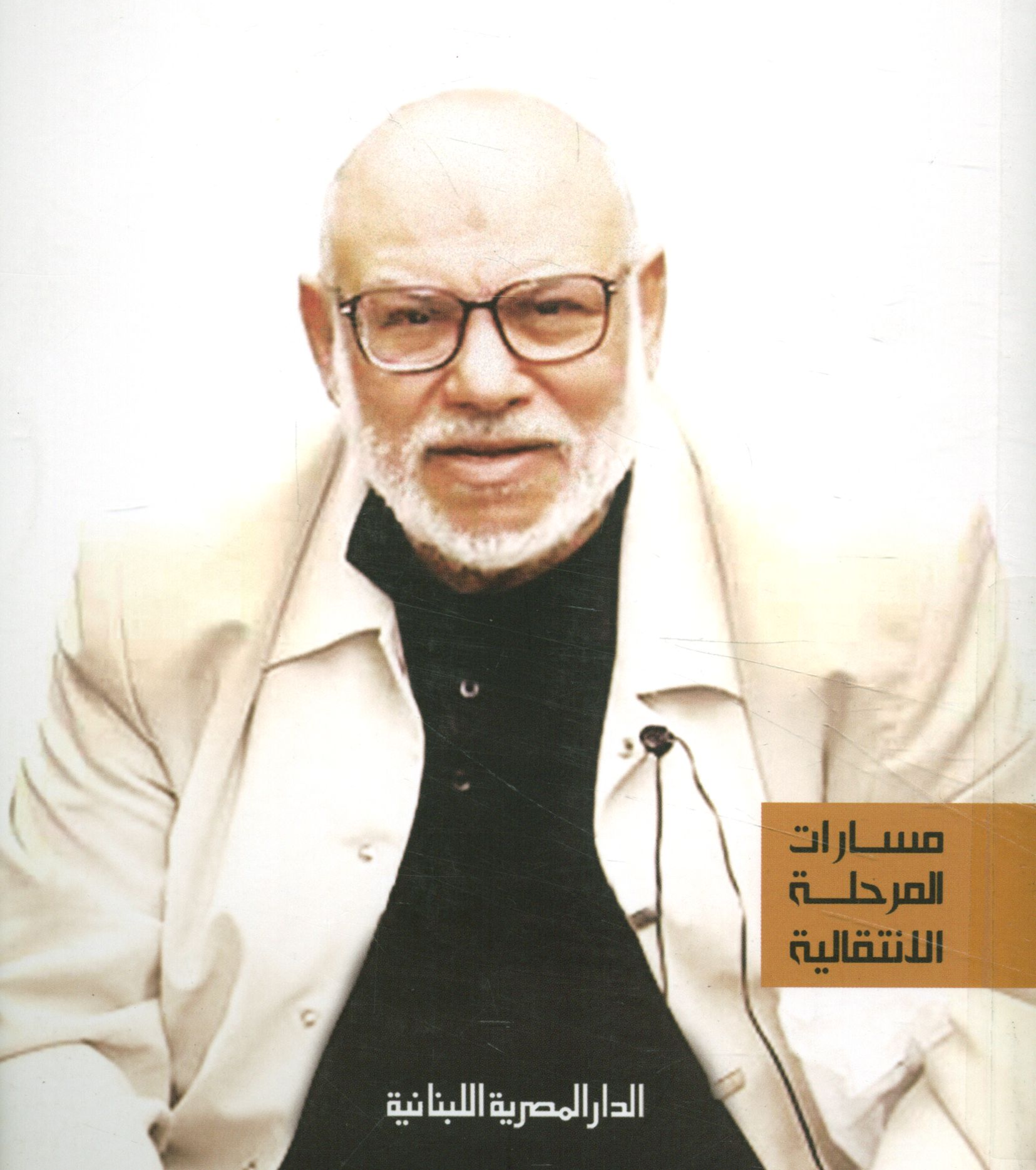
د.كمال الهلباوي

رئيس انتقالي .. ثورة مستمرة



مسارات المرحلة الانتقالية

الدار المصرية اللبنانية

رئيس انتقالي..ثورة مستمرة

الهلباوي، كمال.
رئيس انتقالي..ثورة مستمرة/ كمال الهلباوي
.ـ ط1.ـ القاهرة :الدار المصرية اللبنانية ، 2014.
320ص ؛ 21 سم.- (مسارات المرحلة الانتقالية)
تدمك : 6 - 868 - 427 - 977 - 978
1- مصر - تاريخ - الثورات.
2- مصر - تاريخ - العصر الحديث - ثورة 25 يناير.
3- مصر - الأحوال السياسية.
أ - العنوان 962
رقم الإيداع : 22660 / 2013

©
الدار المصرية اللبنانية
16 عبد الخالق ثروت القاهرة .
تليفون: 23910250 202+
فاكس: 23909618 202+ ص.ب 2022
E-mail:info@almasriah.com
www.almasriah.com

الطبعة الأولى : ربيع أول 1435 هـ - يناير 2014 م

مسارات
المرحلة
الانتقالية

من 25 يناير 2011
حتى 30 يونيو 2013

رئيس انتقالي..ثورة مستمرة

د. كمال الهلباوي



المحتويات

- لماذا هذه السلسلة؟ 9
- مقدمة 13

• الفصل الأول : الكل يتاجر بالشعب

- التوازن بين القدرات والواجبات 23
- الاحتفالات بثورة 25 يناير 29
- تكفير المعارضة. 32
- دم البرادعي ..الفتوى الشاذة! 37
- المخاض العسير في مصر. 44
- جرائم دون مجرمين! 49
- وزاد الطين بِلّة! 55
- القياس الفاسد والإنصاف المفقود 59
- ما أقبح قول هؤلاء! 64

• الفصل الثاني : رئاسة جديدة..وقرارات معيبة.. وخطب طائشة

- خطاب المشير ومواصفات الرئيس. 75
- التفكير بطريقة واحدة. 83
- ونجح مرسي 88

- القرارات المفرِّقة والمعيبة.................. 91
- مصر الريادة.. وخطب مرسي.................. 95
- ذكرى محمد محمود.. ومرسي.................. 107
- ارحل : الوضع المنكود والعقل المفقود!.................. 112
- وفي طهران.. نجاح.. ولكن!.................. 119
- مرسي في إثيوبيا.................. 125
- موكب الرئيس 127
- هدايا وألغام في خطاب مرسي.................. 131
- المبادرات المطروحة والاستجابة المفقودة!.................. 136
• الفصل الثالث : دستور الانقسام
- الإعلانات الدستورية 143
- الشعب «مش إيد واحدة»!.................. 150
- أزمة الدستور الإخواني 157
- الخطر الأكبر على الوطن الأجمل 160
- هل انتهت الأزمة بالاستفتاء ؟.................. 167
- الصراع المرير.................. 172
- المشكلة في اختلاف الفهم.................. 175
- المنظر المؤسف في مصر.................. 178
- أتباع متعصبون.................. 181

• **الفصل الرابع : عقبات صناعة القرار**
- التخبط الواضح. 189
- غياب وانحراف العقل. 196
- تحدي الطائفيين. 202
- من موجبات الإعجاب والإزعاج. 206
- إصلاح أم تنافس على السلطة؟! 220

• **الفصل الخامس : ثورة بيضاء وفتاوى سوداء**
- مشالح ومشايخ! 229
- الأمر بالمنكر والنهي عن المعروف! 236
- الغلو في الدين. 240
- الفتاوى الشاذة والاستبداد السياسي. 247
- من الفتاوى الشاذة. 253
- فتنة الفن وفتاوى الشيوخ! 258

• **الفصل السادس : أمريكا على الخط دائمًا**
- أمريكا ودموع المسؤولين العرب! 263
- العريفي والأمريكيون وحكام الخليج. 273
- هل تعيد القروض الثقة في الاقتصاد المصري؟ 281

• **الفصل السابع : رؤى مستقبلية**
- من مقتضيات بناء المستقبل الحضاري. 295
- الربيع العربي والمستقبل الغامض. 302
- عوائق الإجماع الوطني. 309
- دروس مستفادة من الثورات العربية. 312

لماذا هذه السلسلة؟

هذه السلسلة ترصد ما جرى في مصر منذ قيام ثورة 25 يناير، حتى ما قبل الثورة الشعبية الباهرة في 30 يونية، وهو ما اصطلح على تسميته بـ «المرحلة الانتقالية»، وإن كان البعض يرى أن هذه المرحلة انتهت بانتخابات مجلسي الشعب والشورى في نوفمبر 2011 - يناير 2012 وانتخاب رئيس للجمهورية في يونية 2012 جاء من التيار المهيمن على هذين المجلسين، فما اتضح بعد ذلك أظهر أن كل ما جرى كان مرحلة انتقالية، قبل أن يسترد الشعب قراره، ونفسه وبلده، ويوقف اندفاعها نحو المجهول.

و«**الدار المصرية اللبنانية**»، عندما قررت نشر هذه السلسلة، فعلت ذلك لعدة اعتبارات وطنية، منها:

أولًا: رصدٌ لأسباب فشل هذه المرحلة، في الوصول إلى الدولة المدنية الديموقراطية الحديثة، بعد ثورة عظيمة، ثورة 25 يناير، التي شهد لها القاصي والداني، وبقدر كبير من التحضُّر، لتكاتفها وسلميتها وانصهار المكوِّن الوطني المصري فيها دون تمييز أو ادعاء أو إقصاء، والوقوف على أسباب الفشل ودوافعه، عبر المجموعة المختارة والممثلة للتيارات

السياسية كافة، والتي تستعرض رؤاها في هذه السلسلة، للاستفادة من أية أخطاء وقعت، لتجنب تكرارها في أية عملية سياسية مقبلة.

ثانيًا: هذه السلسلة من الكتب التي ترصد فترة من أخطر فترات التاريخ المصري الحديث، تثبت، كما أثبتت أحداث التاريخ كافة، أن النخبة المصرية، لم تقصِّر في أداء دورها الثقافي و«التنويري»، وفي رصد مشكلات الوطن، والإشارة إلى مواطن الخلل، وتحديد الحِلول، وهي حلول، رغم تنوِّعها، وانطلاقها من خلفيات فكرية متنوِّعة، فإنها تصب في النهاية في دعم فكرة «الوطنية المصرية» و«الدولة المدنية الديموقراطية الحديثة» منذ تحدّد مفهوم الدولة الحديثة، حيث تتعدَّد المداخل وزوايا النظر وتتنوع الأنهار الفكرية الصغيرة، لتصب في النهر الكبير «مصر» كما نريدها، وكما ينبغي لها أن تكون في محيطها وإقليمها، وفي العالم كله.

و**«الدار المصرية اللبنانية»** تدرك ثراء النخبة المصرية ودورها الوطني، فلم تشأ أن تذهب جهودهم هباءً، أو تنسى في خضم تسارع الأحداث، فحاولت من جانبها توثيق هذه الجهود، نبراسًا للأجيال المقبلة، و«شعلة نور» لساسة الوطن تعينهم على اتخاذ القرارات الصحيحة، المبنية على معرفة فكرية، تضع المستقبل نصب أعينها، وهي تستفيد من إخفاق الماضي، أو نجاحه على السواء ومن ناحية أخرى حتى لايدعي أحد مواقف لم تحدث أو يدعي أنه صاحب الثورة وحده، كما فعل فصيل سياسي معين يزعم أنه المدافع الوحيد عن ثورة شعب.

ثالثًا: تدرك **«الدار المصرية اللبنانية»** إدراكًا عميقًا، أن الصحافة المصرية بما حوته من آراء وتحليلات النخبة المصرية، لعبت الدور الأبرز في تصويب الأخطاء، وتصحيح المسار الثوري، في خضم الأحداث

التاريخية المتفاعلة والمتسارعة منذ 25 يناير 2011، وكانت تلك الصحافة السجل الأمين لكل ما جرى، وشاهدًا عليه، تابعته بالرصد والتحليل والاستقصاء والتقييم، وهو أمر ليس جديدًا على الصحافة المصرية، بل هو امتداد لدور تاريخي مشهود في تاريخ الفكر المصري والثقافة والأدب المصريين، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن كتب أغلب مفكرينا وأدبائنا في العصر الحديث نشرت في الصحافة المصرية «منجمة» مثل كتب: محمد التابعي، وعباس محمود العقاد، ومحمد حسين هيكل، وزكي نجيب محمود، ونجيب محفوظ، ويوسف إدريس، ومحمد حسنين هيكل، وتوفيق الحكيم وغيرهم، بما شكل قوة مصر الناعمة، وريادتها للثقافة المصرية طوال القرن العشرين.

شكلت الصحافة - إذًا - الجناح الثاني لدور النشر في إشاعة الفكر والثقافة والأدب في مصر طوال تاريخها الحديث، وقد أردنا في «**الدار المصرية اللبنانية**» أن نواصل هذا الدور، في إطار مسؤوليتنا الوطنية وموقفنا الفكري الذي نؤمن به في كل ما نفعل.

رابعًا: قد يجد القارئ، في ثنايا هذه الكتب، حديثًا وتحليلًا لأحداث سابقة، جرت أثناء المرحلة الانتقالية، والكلام عنها بصيغة «ظرفية آنية»، يبدو أن الأحداث كوقائع مفردة، قد تجاوزتها، لكنها تُرِكَتْ في سياقها التاريخي بغرض «فحصها» زمنيًّا، وكيف أدت إلى ما بعدها، للاستفادة منها علميًّا، في عملية «التأريخ» لما جرى. وهذه «السلسلة» تمثل المادة الخام لعمل المؤرخين فيما بعد، كما ستظل سجلًّا وقائعيًّا لأحداث لم

يظهر الكثير من الأسرار التي وقفت وراءها، والتيارات السياسية التي دفعت لتجري على هذا النحو أو ذاك، وبهذه الصيغة أو تلك.

خامسًا: لا تأخذ «الدار المصرية اللبنانية» موقفًا مسبقًا من أي اتجاه فكري أو سياسي، أو رأي، ما دام ملتزمًا بالثوابت الوطنية، التي تعارفت عليها ورسختها الدولة الحديثة. وفي هذا الإطار تنشر الدار للجميع، والتاريخ والقارئ وحدهما مَن يمنح الكاتب مشروعيته وشهرته، كما لم تمارس الدار أي نوع من الرقابة على الآراء الواردة في هذه السلسلة تاركة الفرصة لجميع الآراء لتتفاعل وتتلاقح، لتشكل اللوحة الكبيرة لخريطة الحياة الفكرية والسياسية والأدبية المصرية.

وتود **«الدار المصرية اللبنانية»** أن تلفت نظر القارئ إلى أنه لوحظ أن هناك تغيرًا في آراء ومواقف بعض الكتّاب بعد 30 يونية 2013، وهو ما يشير إلى مسئوليتهم المباشرة عن هذا التوجه المختلف عما سبق، وهو ليس بالضرورة مما يعبر عن قناعات الدار وفكرها الملتزم تمامًا بثوابت: **الدين والوطن والقومية..**

الدين الوسطي، وكامل التراب الوطني«مصر»، والانتماء العضوي إلى عروبتنا الأصيلة.

والله من وراء القصد.

الناشر

محمد رشاد

مقدمة

هكذا المراحل الانتقالية:

تمتاز المراحل الانتقالية في حياة الأمم النامية وخصوصًا بعد الثورات الشعبية التي تهب دون قيادة حاكمة واضحة موثوق فيها- كما حدث في حالة ثورة مصر..تمتاز تلك المراحل بالقلق العام وضعف الثقة، وقلة الإنصاف، وتشويه سمعة الآخرين وتسفيه آرائهم وتهديدهم بالحق أو بالباطل، وتمتاز كذلك بالترهل والانفلات الأمني الذي يصل إلى حد الفوضى المزعجة أحيانًا كثيرة، فضلًا عن روح الانتهازية التي تسود بتلون غريب يعكس مهارة بعض المنافقين العالية.

كانت هذه هي أهم سمات المرحلة الانتقالية التي تمر بها مصر بعد الثورة، والتي امتدت من مساء يوم 11 من فبراير 2011، فور إعلان مبارك التنحي عن السلطة وحيث هتف الثوار: الشعب والجيش إيد واحدة. وكأن الثورة قد أتمت مهمتها باقتدار، وأسندت أمرها إلى أولياء أمرها.

تكثر الرؤى، ويكثر طرح الحلول في المرحلة الانتقالية، كلٌّ حسب فهمه ومقاسه، حتى تستقر الأوضاع فتكون هناك معالم إستراتيجية واضحة،

وسياسات عامة توضح هوية الدولة وتوجهاتها، وكذلك خطط تنفيذية دقيقة لازمة، ويتم حشد كل الإمكانات والقدرات اللازمة لتنفيذ تلك الخطط بدقة متناهية، بعيدًا عن العبثية التي سادت في حالة مصر زمنًا طويلًا.

بدأنا مرحلة الانتقال وكانت صعبة للغاية لأن النظام لم يسقط، وسقط رأسه وبعض أركانه فقط في مرحلة الانتقال، ويدل على ذلك الأصوات التي حصل عليها أحمد شفيق في انتخابات الإعادة، كما يدل على ذلك الجرائم العديدة التي ارتكبت في مصر بعد الثورة ولم تجد صدى لدى جميع الأحزاب السياسية، التي كانت تخطب ود المجلس العسكري، يتوق الشعب إلى مرحلة الاستقرار، ولذلك دعم الشعب الإعلان الدستوري المعيب، خصوصًا المادة 28 والمادة 60 منه حيث إن لهما أكثر من تفسير.

تلا ذلك انتخابات ديموقراطية حرة نزيهة للمرة الأولى في عهد الاستقلال، إذ إن الانتخابات النيابية قبل ثورة 23 يوليو 1952 كانت تجري تحت الاحتلال، وكانت معظم الأحزاب صناعة بريطانية أو على الأقل لا تخالف رغبات وخطط المحتل كثيرًا، أما الانتخابات في عهد مبارك فكانت تمثيلية ديموقراطية، وكانت الديموقراطية تحته ديموقراطية تزوير دون حريات حقيقية، بل وديموقراطية الصفقات السياسية مع معظم الأحزاب السياسية، وديموقراطية السجون والمعتقلات، وشراسة الأمن وتوحشه، وديموقراطية الحزب الحاكم، وقانون الطوارئ المستمر لمدة ثلاثين سنة، بما يذكرنا أيضًا بديموقراطية مَن سبقه وهي الديموقراطية ذات الأنياب!

ولذلك عندما قامت الثورة وسادت الحريات وأقيمت الانتخابات وتفكك الحزب الوطني الحاكم، لم تكن هناك أحزاب قوية تنافس حزب

الحرية والعدالة أو النور، وقد نشأ كل منهما كحزب سياسي ببركة الثورة الشعبية العظيمة.

كانت الفترة الانتقالية ولا تزال، صعبة ومحرجة، ومما زاد في صعوبتها ضعف الإدارة- رغبة أو رهبة- في ظل المجلس العسكري، مما ساعد على استمرار نمطية الأداء، كما كان في النظام السابق في أكثر الأحوال. ثم كانت الانتخابات الرئاسية التي تفوَّق فيها الرئيس محمد مرسي مرشح حزب الحرية والعدالة على الفريق أحمد شفيق المرشح الذي كان يمثل النظام السابق والثورة المضادة، والذي كاد ينجح ويعيد إنتاج ماكينة النظام القديم التي ماتت ، وتأمل أن تعود إلى الحياة مرة أخرى.

إن مصر تحتاج إلى إضاءة سياسية، تعيد للناس الحرية والكرامة بأوسع مدى، وتضمن استقلال القضاء، وتضمن تشريعات جديدة، سواء في الدستور أو القوانين وتؤكد تداول السلطة سلمًا، وتضمن على الأقل -إن لم تقدس- حق النقد والتظاهر السلمي، والتقويم والبعد عن الاحتكار والاستحواذ والهيمنة، وتحقق العدل والمساواة وكيفية استفادة الوطن من الكفاءات والقدرات بما في ذلك تلك التي من خارج الحزب الحاكم.

لقد أصبح الشعب لديه حساسية شديدة من قانون الطوارئ، ولم يعد الشعب يفرق بين قانون الطوارئ سيِّئ السمعة وحالة الطوارئ المستمرة أيام المخلوع، ولذلك وقفوا ضد تعديل القانون الحالي الذي أعده وزير العدل لصالح المواطن وكأنه ينشأ من جديد. ويحتاج الوطن خلال الفترة الانتقالية أيضًا إلى إضاءة اقتصادية تنظر بعين الكرامة إلى أصحاب البطالة

والعنوسة، فضلًا عن سكان العشوائيات، و تشريعات الاستثمار، التي تركز على الإنتاج أكثر من الاستهلاك، والتمويل الذاتي بعيدًا عن القروض التي انقسم الناس حول شرعيتها وحلها وحرمتها وجوازها من عدمه.

وانتقل بعض مَن عارضوا القروض أيام حكومة الجنزوري، إلى تجويز القروض أيام مرسي، ولهم أدلتهم الفقهية في الجواز، وهناك مَن جوزها لأن نسبة الفائدة لا تتخطى1,1%، وهي في نظره مثل المصروفات الإدارية، وهناك مَن عارضها تمامًا لأنها ربا محرم، كثيرًا كانت أم قليلًا، ورغم أن الوضع الاقتصادي في مصر ينذر بكارثة فإننا ينبغي أن نبحث عن البدائل، ويكفي في هذا الجانب أن نقول قولة الحق التي جاءت في حديث المصطفى ﷺ: **«اليد العليا خير من اليد السفلى»**، ونترجمها عمليًّا، فنحن لا تكن يدنا العليا ونحن نقترض من صندوق النقد الدولي، ولا حتى عندما نتلقى معونة أو قرضًا لا يُرد من الصين.

وفي الفترة الانتقالية تحتاج مصر إلى علاج شامل واضح لمشكلة البطالة وأصحابها، الذين ينتظرون الأمل الواسع للخروج من هذه المشكلة العويصة، تلك التي تزداد سوءًا يومًا بعد يوم ولم نشهد أي تحسن لها منذ سنوات حتى الآن.

هناك مَن يرى أن كثرة الوفود الاقتصادية ورجال الأعمال الأمريكيين القادمين إلى مصر، هو لتشجيع التنمية الاقتصادية فيها، حيث يقول «باتريك فنتريل» المتحدث باسم الخارجية الأمريكية:«على مصر أن تنهض اقتصاديًّا ونحن نرغب في مساعدتها لأننا نريد ازدهارها». غريب

أن يكون التحرك الشعبي المصري أو الثورة قد هيأ أمريكا لتكون في مساعدة الشعب المصري وازدهار مصر، وكأن أمريكا هيئة إغاثة عالمية.

كما يرى الأمريكيون أن هذا التحرك هو التعبير الواضح عن ثقة رجال الأعمال الأمريكيين في مصر والتزامهم بتنميتها اقتصاديًّا. الوفود القادمة إلى مصر تضم رجال أعمال يمثلون شركات أمريكية كبيرة، وهم أصحاب خلفيات أمنية مثل «مايكل فرومان»، وهو من أخطر رجال الأمن القومي في أمريكا، وعلى علاقة طيبة بإسرائيل. وترى أمريكا أن ما أعلنه الرئيس الأمريكي «باراك أوباما» عن استعداد بلاده لشطب نحو مليار دولار من ديون مصر إنما هو دليل على ذلك الاهتمام بمصر وبمساعدتها.

وفي الفترة الانتقالية نحتاج إلى شفافية ووضوح مع الشعب فيما تتخذه الرئاسة أو الحكومة من خطوات لحل المشكلة القائمة، وليس عن طريق التصريحات الجوفاء التي لا معنى لها، والتي تفقد الشعب الثقة في الحكومة، مثل ما صرحت به مصادر في رئاسة الجمهورية من أن القرض من صندوق النقد بلا شروط، وكأن صندوق النقد تحول إلى هيئة خيرية، وسوف يستثني الحكومة المصرية بعد الثورة من شروط الاقتراض أو الإقراض، حبًّا في الثورة الحضارية، وعطفًا على شعبها المسكين، أو حرصًا على مستقبلها السياسي وسعيًا إلى إنقاذها من الإفلاس.

بدأت العدالة إلى حد بعيد تأخذ مجراها في الفترة الانتقالية، بعد أن ترك المجلس العسكري السابق، بقيادة المشير محمد حسين طنطاوي، الباب واسعًا لبعض المفسدين، وأعمدة النظام السابق والثورة المضادة ليمارسوا حياتهم العادية، أقصد تخريبهم في المجتمع، فعلى سبيل المثال

تم منع «فاروق حسني» وزير الثقافة الأسبق من السفر بعد أن عجز عن إثبات مصادر ثروته، ثم تمت تبرئته، وأيضًا إعادة فتح باب التحقيق مع سوزان مبارك وتحتاج وحدها إلى عدة محاكمات، فهي عميدة الإفساد المتعمد في مصر، ومنها إحالة حبيب العادلي وزير الداخلية الأسبق إلى محكمة الجنايات من جديد في تهم تتعلق بجمع مليار جنيه حرامًا عن طريق استغـلال نفوذه.

ومن تلك الإجراءات أيضًا وضع «أحمد شفيق» على قوائم الوصول والترقب تمهيدًا لمحاكمته بشأن الإضرار بالمال العام وبيع أراضي الطيارين في منطقة البحيرات المرة بأبخس الأثمان، أو بلا ثمن يذكر إلى أولاد مبارك، ومنها إحالة رئيس هيئة الرقابة الإدارية إلى التقاعد والتحقيق معه في تستره الطويل على الفساد، حيث تحولت تلك الهيئة العظيمة إلى محطة مهمة للمساعدة في التستر على الفساد وأهله، والحيلولة دون وصول الحق إلى أصحابه، هذا جزء من معاناة المجتمع في الفترة الانتقالية نحو استقرار الديموقراطية.

في الجانب الآخر تحاول المعارضة، أن تجمع شتاتها، وكأنها تعلمت الدرس، للوقوف في تكتلات سياسية، وعلى الجانب الإيجابي الذي يصب في مصلحة العمل والبناء، بدأت العجلة تنتظم نوعًا ما بأداء الحكومة وتحركاتها على مختلف الساحات والميادين، فضلًا عن حركة مؤسسة الرئاسة بعد استكمال معظم جوانب الهيكلة و العمل فيها.

هناك أمل كبير في الإصلاح يواجه خوفًا شديدًا من الإخفاق، وضعف القدرة على الوفاء بالعهود، ولكن هذه هي طبيعة الفترات الانتقالية في بلد شهد ثورةً عظيمةً خمدت رويدًا رويدًا، حيث لم يكن لها رأس

واضح وقيادة مستمرة بروح الثورة، أسلمت قيادتها في الفترة الانتقالية إلى مجلس عسكري كان ينتمي قلبًا وقالبًا إلى النظام السابق والثورة المضادة إلَّا قليلًا، وها هم يجنون ثمرة أخطائهم التي تجرع منها البلد الكثير. وماذا عن المستقبل؟ نتمنى أن يكون أفضل.

هذه الصفحات ترصد مجموعة من التحديات، تواجه مصر، وتعوقها عن التقدم الحضاري والديموقراطي، نقف أمامها محاولين تشخيصها، وطرح الحلول لها، إن أمكن..طبعًا الأوضاع في مصر تغيرت منذ كتابة هذه المقالات، كانت هذه المقالات بعد ثورة 25 يناير 2011 التي أجبرت مبارك على التنحي، واليوم هناك واقع جديد؛ وتحديات جديدة، وثورة جديدة هي ثورة 30 يونيو 2013 التي أطاحت بالرئيس المعزول مرسي وهذا ما سنقرأ عنه في الكتاب الثاني ، والله من وراء القصد.



الفصل الأول

الكل يتاجر بالشعب

التوازن بين القدرات والواجبات

هناك ثوريون يُحمّلون الثورة، ويضعون على عاتقها أكثر مما تطيق، وهم بذلك يخالفون بعض المبادئ الإستراتيجية المهمة في التغيير، ومنها ضرورة الحفاظ على التوازن بين القدرات والإمكانات من ناحية، وبين الأعباء والمسؤوليات والواجبات من ناحية أخرى. هب مثلًا أن رجلًا بطلًا قويًا، يستطيع أن يحمل مائة كيلو جرام من الحديد أو أية مادة أخرى، ثم أقنعه إخوانه وأهله المقربون أنه يستطيع أن يرفع أو أن يحمل طنًا من الحديد أو سيارة مثلاً ؟ فماذا سيحدث لهذا الرجل البطل القوي، إذا تجاوزت آماله وطموحاته- تجاوزت- قدراته وإمكاناته مهما كان مركزه الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي؟!

هذا النظام أو القانون ينطبق على الشعوب والجماعات والقبائل والعشائر والدول، كما ينطبق على الأفراد سواءً بسواء. ولذلك فإننا رأينا هتلر صاحب القوة العظيمة أثناء الحرب العالمية الثانية، يتجرع كأس الهزيمة ويتلو ذلك الانتحار كما يشاع. ورأينا الاتحاد السوفياتي يتفتت ويسقط طوبة طوبة. ولقد لمسنا ذلك بأنفسنا وبأم أعيننا في أفغانستان، بل

تعدى ذلك الأمر إلى تفتيت «حلف وارسو» بأكمله. كل ذلك بسبب فقدان التوازن أو عدم مراعاة التوازن بين القدرات والإمكانات وبين الآمال والطموحات. هذا صحيح ولا يتناقض مع قول الشاعر:

وإذا كانت النفوس كبارًا   تعبت في مرادها الأجسام

ولكن النفوس الكبيرة تطمح إلى آمال يمكن تحقيقها بالقدرات المتاحة والإمكانات المتوافرة. وأهل الهمم العالية لا يفرطون فيما يمكن تحصيله، وكما يقول ابن الجوزي: «**ينبغي لمن كان له همة أن يأنف من التقصير الممكن دفعه عن النفس....ثم يقول: ولو كانت النبوة تنال بالاجتهاد لعد المرء مقصرًا إذا قنع بالولاية**».

وهذا قول صحيح، ويدل على ضرورة العمل الصحيح: «**وقل اعملوا**». ولكن ذلك يجب أن يكون في إطار الحسابات الصحيحة والخطة الدقيقة والاعتبار الكريم، حتى لا يتجاوز الإنسان الفرد، ولا تتجاوز الدول ولا الجماعات ولا القبائل والعشائر، حدود العقل والمنطق فضلًا عن الشرع.

ولقد رأيت أن من واجبي أن أشرح- في ضوء فهمي للأوضاع في مصر- خطر تحميل الثورة أكثر مما تطيق، أو أن نضع على عاتقها أكثر مما تحتمل، أو أن نفرط في نتائجها العظيمة، وأهمها الحريات دون أن تصل إلى حالة الفوضى. وفي مقدمة الواجبات، ضرورة التطهير الذي يجب أن يبدأ بالعزل السياسي.

أرى مجموعات وفرقًا وأناسًا يلجأون إلى التظاهر- باعتباره أهم تفاعلات الثورة-عندما تتعثر مشروعاتهم أو يفشلون في التفاهم مع القوى الأخرى وخصوصًا المجلس العسكري. وأرى ثوارًا كانت لهم مطالب

شخصية، فلما تحققت تلك المطالب أو معظمها اختفوا من الميدان. ورأيت ثوارًا كانوا يربطون أذرعهم أو أرجلهم أثناء التظاهر والاعتصامات على اعتبار أنهم من مصابي الثورة، فلما تحققت مطالبهم أو أهمها عن طريق رجال أعمال أو هيئات إغاثة أو هيئات خيرية بإيحاء أو دون إيحاء، فكوا الأربطة وشفيت الأذرع والأرجل دون علاج طبي، ولكنهم هربوا من الميدان أوتركوه رغبةً أو رهبةً ، وأرى بلطجية في الميدان بل وفي كل مكان، ونحمد الله تعالى أننا لسنا في مكانهم، ولكن جموع الثوار كانوا شرفاء وضحوا تضحيات عزيزة في حب هذا الوطن وكراهية في الفساد وأهله، وفي مقدمتهم محمد حسني مبارك رئيس النظام البائد.

وقد نتجت أحداث كثيرة وخطيرة عن إهمال السير في الطريق الثوري الصحيح، أو التركيز على المسار الديموقراطي فقط دون المسار الثوري ودون التوازن المطلوب. كما وقعت أحداث أخرى مؤسفة طالت بعض أعز وأجمل مَن ينتمون إلى الثورة، ومنها أحداث العباسية التي وقعت في وقت لا تزال فيه القوى الثورية تنتظر تكريم الشهداء، وإكمال علاج المصابين الذين تحولوا إلى شحاذين يستجدون الناس وأهل الخير، وينتظرون نتائج المحاكمات في أحداث ماسبيرو ومحمد محمود ومجلس الوزراء وبورسعيد وتهريب الأمريكان وهي أحداث تثقل الكاهل ولا تحل المشكلة، وإن اعتبرها بعضهم جهادًا.

إن قراءة سريعة في المؤتمر الصحفي الذي عقده بعض أعضاء المجلس العسكري الذى كان يدير البلاد، يوم الخميس الثاني من مايو سنة 2012، توضح لنا بعض الإيجابيات التي تمثلت في التأكيد على أن

عدم استخدام العنف ضد الشعب هو عقيدة ثابتة لدى القوات المسلحة، وكذلك رأينا إيجابية أخرى في سياسة التوافق بشأن الدستور الجديد، وفي الوقت نفسه شاهدنا تخبطًا واضحًا في الإصرار على صلاحية المادة 28 من الإعلان الدستوري لأنها من المواد التي تم الاستفتاء عليها، رغم أنها مادة معيبة. والرجوع إلى الحق والصواب أفضل من التمادي في الخطأ، حتى لو تم استفتاء الشعب على هذه المادة. ورغم أن المادة 60 من الإعلان الدستوري خدعت مجلس الشعب عند اختيار أو انتخاب اللجنة التأسيسية لصياغة الدستور، وأوجدت خللًا حتى في موضوع انتخاب الرئيس الذي كان ينبغي معرفة اختصاصاته وسلطاته وواجباته قبل أن يتبوأ منصبه ويقوم بمهام الرئاسة، إلَّا أن المجلس العسكري أصر على إجراء الانتخابات في ضوء هذه المواد المعيبة والفضفاضة في لغتها!

هناك موضوع مهم آخر، وهو اللجان المختصة المنبثقة عن لجنة المائة الشعبية المستقلة التي قدمت تقريرها النهائي إلى لجنة المائة يوم 2012/5/1 حول نتائج مشروع الفريق الرئاسي الذي تسعى اللجان إلى إنجاحه والتوفيق بين المرشحين الذي ينتمون إلى الثورة والروح الثورية. واتضح من التقرير النهائي أن التوافق أو التضحية العزيزة حتى في ضوء وضوح المصلحة أمر يكاد يكون مستحيلًا!

لقد سعت لجنة المائة أو ما يسمى بلجنة اختيار الفريق الرئاسي إلى تكوين فريق رئاسي يتكون من رئيس ونائبين من المرشحين الذين ينتمون إلى الثورة، من أجل قطع الطريق على مرشحي الثورة المضادة، ولم

تتمكن اللجنة المختصة التي تضم عددًا كبيرًا من رموز الحركة الوطنية والثورية المصرية من تحقيق الغاية من تشكيلها. ورغم كثرة تحليلاتها ودراساتها واجتماعاتها واتصالاتها بالمرشحين، لكن تلك اللجنة مع هذه النتيجة السلبية استطاعت أن تصل إلى نتيجة أساسية إيجابية تتمثل في دعم مرشح واحد إذا وصل ذلك المرشح الثوري إلى مرتبة الإعادة مع غيره من المحسوبين على الثورة المضادة. كما استطاعت اللجنة أن تحظى بثقة أهم اتحادات وائتلافات ومجالس الثورة واضطلعت اللجنة ضمن مهامها المستقبلية بمهمة تشكيل قيادة للثورة، لكي تملأ الفراغ الناتج عن إهمال هذه المهمة بعد نجاح الثورة وتسليم زمام الأمر بالكامل بما في ذلك صناعة القرار، إلى المجلس العسكري في ضوء الشعار الجميل: **الشعب والجيش إيد واحدة.**

وكانت لجنة المائة أو اختيار الفريق الرئاسي قد حددت مجموعة من المعايير يجب أن تتوافر فيمن تدعمه اللجنة، ومنها القبول الشعبي العام، وتبني مطالب الثورة، والاستعصاء على الاستقطاب، والتاريخ النضالي المشرف ضد الظلم والفساد والديكتاتورية، فضلًا عن الحفاظ على الثوابت الوطنية.

الوضع في مصر كان قد ازداد تعقيدًا يومًا بعد يوم لمَّا اقتربت انتخابات الرئاسة. حيث كانت هناك أزمة مستفحلة بين مجلس الشعب الذي علّق جلساته، والحكومة التي يؤكد رئيسها مرارًا وتكرارًا أنهم مستمرون في الحكم، ولا يحق في ظن رئيس الحكومة لمجلس الشعب أن يسحب الثقة من مجلس الوزراء. وفي الوقت نفسه يؤكد رئيس مجلس الشعب أن وزارة

كمال الجنزوري لن تستمر. وقد جمد المرشحون للرئاسة المحسوبون على التيار الثوري حملاتهم الانتخابية، وفي الوقت نفسه تمت إحالة المرشحين الأساسيين –عبد المنعم أبو الفتوح ومحمد مرسي وعمرو موسى – إلى النيابة العامة بتهم خرق حظر الدعاية الانتخابية. لا أحد يدري ماذا يحدث؟!

الاحتمالات المستقبلية معقدة، ولكن اللاعب الأساسي فيها هو المجلس العسكري، الذي يعلن ويؤكد إقامة الانتخابات في موعدها بل وتسليم السلطة يوم 24 من مايو أي في اليوم التالي بعد الجولة الأولى إذا فاز أي من المرشحين بالرئاسة في تلك الانتخابات. وقد لخص أحد الأساتذة الأكارم الموقف قائلاً في لقاء لجنة المائة لاختيار الفريق الرئاسي: إن الشعب يبحث عن الخبز، والنخبة تبحث عن السلطة!..وهو قول سليم إلى حد بعيد.

الاحتفالات بثورة 25 يناير

مرت الثورة بمراحل عديدة في خلال تلك المدة، ووقعت في عدة أخطاء أيضًا. أود أن أسجل هنا، أولًا مديونيتي لهذه الثورة العظيمة ولكل مَن أعد لها، وشارك فيها، دون أن ننسى أسرتي الشهيدين خالد سعيد وسيد بلال، اللذين كانا من أسباب اشتعال هذه الثورة الحضارية السلمية العظيمة.

كنت أتابع ما يجري في مصر متابعة دقيقة ولصيقة طوال مدة وجودي خارج مصر منذ 1988/9/28، إلى 2011/4/5. كنت عندما أشاهد الأخت «كريمة الحفناوي» فوق أكتاف الشباب، وهي تهتف أمام دار القضاء العالي ضد النظام البائد- كنت أدرك أن نهاية ذلك النظام قادمة لا محالة، ويتجدد فيّ الأمل ويقوى، وفي كثير ممن أعرفهم في المنفى.

وكنت كلما أقرأ للرجل المناضل «**عبدالحليم قنديل**» مقالًا أو كتابًا من قبيل«**كارت أحمر للرئيس**»، أو عندما يقول للديكتاتور، في وقت كثر من حوله المنافقون: «**إني أتقيأ عندما أتذكر أنك رئيس الجمهورية**»، كنت أدرك أن شعبًا فيه رجال ونساء من هذا القبيل لا يمكن أن يهزم، أمام الديكتاتورية مهما علت أو طغت، شعب بما فيه الإخوان المسلمون

لا ترهبه السجون والمعتقلات ولا القتل ولا سحل الشباب في مراكز الشرطة وتعذيبهم، إذا عارضوا أو انتقدوا أو وقفوا ضد التزوير والظلم. كنت واثقًا من أن التضحيات الغالية للشعب، ومنها تضحيات الإخوان لابد أن تقهر هذه الديكتاتورية.

لم تنجح الثورة في اختيار قيادة لها من بين الثوار الحقيقيين، ولعلها تستطيع ذلك مستقبلًا، للحفاظ على روح الثورة في المجتمع حتى تحقيق أهدافها كاملة والشروع في التأريخ للثورة السلمية العظيمة خصوصًا دور الشعب الصابر المثابر، وكل مَن شارك بجهده وماله ووقته في إنجاح هذه الثورة.

النجاح له آباء كثيرون كما تقول الأمثال، وعلى الثوار في تأريخهم للثورة تحديد أولئك الآباء ودور كل منهم. لعل الشباب والأحزاب في المعارضة والسلطة يهدفون في هذه الاحتفالات أن يلتقوا على القيم والمبادئ التي حكمت هذه الثورة، وعلى أهدافها الأربعة والاتفاق على كيفية تحقيقها، دون استثناء أو اضطلاع فريق واحد عن غيره بتلك المسؤولية الثقيلة، ولعل الثوار كذلك يستطيعون في هذه الاحتفالات الابتعاد عن الاتهامات والشعارات المستفزة دون بينة أو أدلة، وأن يستطيعوا تحديد وتعيين التحديات الجديدة الداخلية والخارجية وكيفية مواجهتها، والسعي إلى تقوية كلٍّ من الميدان والبرلمان، أي التوجه الثوري والحياة الديموقراطية كذلك.

لقد بهرت الثورة المصرية- خصوصًا من بين جميع ثورات الربيع العربي- العالم كله بتحضرها حيث وقف أصحابها صفًّا واحدًا، وحيث

وقف الرجل بجوار المرأة، والمسلم بجوار المسيحي، والشيخ بجوار الشاب، فقد جمّعت الثورة هذا الشعب الصابر، ولكن السياسة فرقت هذا الجمع وبشكل غير مسبوق. لم يكن هناك أي نفور في الثورة بين سلفي وصوفي أو إخواني وسلفي أو ليبرالي، ولم يكن هناك تفرقة بسبب العقيدة أو ربط السلوك الثوري والسياسي بالعقيدة، كما حدث بعدالثورة. هل نشهد هذا الوضع مرةً أخرى وتكون الاحتفالات بالثورة سبيلاً إلى حشد القوى، وأن يسود الاحترام بين كل الثوار مع احترام إرادة الشعب؟!.. سؤال مهم يحتاج إلى إجابة.

تكفير المعارضة

الكلمة للشعب. احترام إرادة الشعب. الجميع ينزل على إرادة الشعب. الانتخابات نزيهة وشفافة. ضمان نزاهة الاستفتاء. كل هذا جميل وشعارات ومبادئ عظيمة. ولكن بعض الشعب فقط يقول كلمته في الانتخابات، عادة أقل من الثلث هم الذين يذهبون إلى صناديق الاقتراع، ومنهم بعض الأموات مالم تعدل كشوف الانتخابات هذا أولًا.

وثانيًا، تختفي إرادة الشعب بعد الانتخابات وينصرف كلٌّ إلى همومه، جاء مَن جاء إلى السلطة التشريعية أو التنفيذية في ضوء الخلافات في التأويل والتفسير وأحكام القضاء، وفي جو إثارة إعلامية، لم نشهد لها مثيلاً من قبل، واستعراض عضلات مثل ما حدث أمام المحكمة الدستورية العليا، عندما يصر فريق على قوة ترويع وإرهاب الآخر، حتى ولو كان لانتزاع الحكم القضائي المناسب له، أو على الأقل سعيًا إلى أن يؤجل النطق بالحكم.

وثالثًا: لا ينزل الجميع على إرادة الشعب، بل يضطر الشعب إلى النزول على إرادة مَن في الحكم والسلطة مهما كان، ويتحمل الشعب ويصبر، حتى

يعجز عن التحمل، فيلجأ إلى الثورية ويستدعي تاريخ الثورات العظيمة، ويبدأ الصـراع وكأنه نزهة، وينتهي بمآتم وعويل وشهداء وجرحى ودماء لا يعرف أحد لها هوية كما حدث أمام الاتحادية.

ورابعًا: هناك نزاهة الانتخابات، وهي عملية معقدة حتى يخرج الشعب عن روح التعصب الحزبي أو الديني أو القبلي أو العشائري، أو يخرج عن ضرورة الحاجة، ويعلم أن صوته أثمن من كل ما يعرض عليه من أسعار. وأن يكون في وضع يعينه على مقاومة كل الإغراءات والمشهيات، لا يهم في ذلك أن تكون الرقابة محلية أو خارجية، فالرقابة الذاتية أقوى من كل هذه الرقابات، ولذلك لا نرى ديموقراطية غربية تدعو إلى مَن يراقبها من الخارج في انتخاباتها، رغم ما قد يحدث من تزوير محدود، نتيجة التفوق الإعلامي لفريق ما أو القدرة على الإقناع أو الخداع.

النزاهة قيمة مهمة يصل إليها الشعب في ضوء الخوف من الله تعالى، أو الثقافة المبنية على قيم إنسانية، ولا يستطيع أن يصل إليها عن طريق الفهم الضيق أو التعصب الأعمى، ولا السمع والطاعة غيـر المبصـرة، ولا الثقة العمياء فيما يقال له.

خامسًا: الحكم، حيث قد يحكم فريق ما بقوة الدين، أو الفظاظة والغلظة، واستخدام أو استغلال العاطفة الجيَّاشة فقط دون السماحة أو التيسير في وقت الشدائد، فيقع في فخ وقعت فيه الكنيسة في أوروبا من قبل. قد تكون هذه الصورة بعيدة عنا، ولكن بداياتها ليست بعيدة عنا اليوم في مصر.

هاتفني صديق مصري من أيام الجهاد الأفغاني سائلًا وقائلًا: «ألا زلت تنادي بالحوار؟ أي واحد ينادي الآن بالحوار فهو خائن لله. هناك حقوق لله أولًا يجب أن تؤدى وهي القصاص من القتلة للذين استشهدوا من الإخوان وهم ستة من كرام الشباب. وهناك 14 قناة تلفازية من الضروري غلقها حتى يستريح الشعب من الأكاذيب والترهات التي يسمعها ويراها كل يوم منها. إن الله ألقى في صدورهم الرعب ففروا. أما الذين اجتمعوا في دار الندوة (مقر الوفد) من حمدين صباحي والبرادعي وغيرهما فقد اجتمعوا ضد الشرعية».

هكذا انطلق صديقي كالصاروخ. وعند هذه الكلمة «دار الندوة» استوقفت صاحبنا: ماذا تقصد بدار الندوة ، دار الندوة اجتمع فيها الكفار للتآمر على رسول الله ﷺ. وجاء الرد مدويًا كالصاروخ: «نعم وهؤلاء كفار ماذا تقول فيهم؟» قلت له: لا شيء أكثر من هذا، إنني لا أستطيع الاستمرار في النقاش، نراك قريبًا ومع السلامة؟ بقي أن يعرف القارئ أن صديقي هذا فوق الستين وعلى المعاش.

كما جاءتني في الوقت نفسه رسالة مسجلة على الهاتف تقول: «نعم عالمنا الجليل- هذه ليست معارضة، لكنها ثمرة مخططات التبشير والتنصير والتغريب والاستشراق والتدليس والغباء».

هذا التوجه والفهم والنظرة إلى الآخر، وخصوصًا إلى الذين يشهدون ويقولون: «**لا إله إلا الله محمد رسول الله**»، هو فهم أعوج ونظرة متشددة بعيدة كل البعد عن الوسطية، ومدخل من مداخل الشيطان في تكفير

«المعيَّن» أي الأشخاص بعينهم. وهذه هى الخطورة إذا تفشَّى ذلك الفهم بين صفوف الإسلاميين من السلفيين والإخوان، وغيرهم، فضلًا عن التكفيريين مهما سموا أنفسهم بأسماء جميلة مثل جماعة المسلمين أو الجهادية السلفية، أو غير ذلك من أسماء ما أنزل الله بها من سلطان.

وفي الحديث الصحيح الذي رواه الشيخان: **«مَن شهد ألَّا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله وأن عيسى نبي الله..وأن الجنة حق وأن النار حق أدخله الله الجنة على ما كان عليه من عمل»**. وفي الحديث الذي صححه الإمام أحمد وابن عبدالبر: **«يحمل هذا العلم من كل خلف عدو له، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحاء المبطلين، وتأويل الجاهلين»**.

وفي الجزء الثاني من منهاج السُّنة النبوية ص 34 يقول ابن تيمية: «والله قد أمرنا ألَّانقول عليه إلَّا الحق، وألَّا نقول عليه إلَّا بعلم. وأمرنا بالعدل والقسط، فلا يجوز لنا إذا قال يهودي أو نصراني - فضلًا عن الرافضي - قولاً فيه حق، أن نتركه أو نرده كله، بل لا نرد إلَّا ما فيه من الباطل دون ما فيه من الحق».

هذا التعميم غير مقبول لا شرعًا ولا عقلًا. فالتعميم في القرآن في كثير من الأمور مذموم. إذ يعلمنا الله تعالى عندما يتحدث -على سبيل المثال لا الحصر- عن أهل الكتاب في القرآن: ﴿ لَيْسُواْ سَوَآءً ﴾ (آل عمران :113). هذا في الشرع، أما في العقل فمعظم ما هو مخلوق نجد فيه استثناءات. حتى في سياسة الغرب والهيمنة الغربية، تجد قلة قليلة من السياسيين يقفون في صف الفلسطينيين، وضد الحصار الظالم على إيران، وضد الهيمنة الغربية، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

حينما يقال:«إن المعارضة ثمرة مخططات التبشير والتنصير والتغريب والاستشراق والتدليس والغباء». هذا ظلم فادح وتعميم خادع ونظرة خاطئة. أقول ولو اجتمعت تلك الآفات كلها على المعارضة في وقت واحد لأهلكتها منذ زمن بعيد. بين المعارضة من المسلمين والنصارى، كثير ممن هم أهل عقل وحكمة ووطنية وذكاء، بل وتفوق علمي وتقني في جميع المجالات، ليس بالضروري في الدين وعلومه.

هذه النظرة إلى المعارضين كلهم نظرة ديكتاتورية استعلائية لا تقبل أية معارضة وتقبل نفسها فقط. إن أبناء الحركة الإسلامية في حاجة إلى حسن تبصرة واستثمار طويل الأمد بشري ومادي في خدمة الوطن وصالحه، وليس تحزبًا للأحزاب أو تقسيم الوطن فكرًا أو ثقافة أو إدارة، وأن نفهم أن المسئول في الدولة مسئول عن الجميع، وليس عن أهله وعشيرته فقط.

كما أن المعارضة خصوصًا جبهة الإنقاذ، ينبغي أن توضح موقفها المستقل عن الغرب وعن الفلول، وعن الاستعانة بالعسكر مرةً أخرى، وأن يقدموا مصلحة الوطن، وإن استدعى ذلك الحوار دون شروط مسبقة. ولعلنا نصل إلى حوار غير قابل للفشل.

دم البرادعي..الفتوى الشاذة !

يحار عقل الإنسان المسلم ذي الفطرة السليمة ـ فطرة الله التي فطر الناس عليها ـ عندما يقرأ أو يسمع فتاوى ليس لها رصيد من العقل أو الحكمة أو الشرع طبعًا. ففي الوقت الذي يغلي فيه الشارع المصري لأسباب عديدة لا تخفى على أحد، ومنها:

ـ الظلم الفادح الواقع على المواطنين في حياتهم ومعيشتهم.

ـ الغلاء وتدني الدخول لأغلبية الشعب المصري.

ـ القبضة الأمنية الرهيبة على الشعب، وخصوصًا المعارضة، وعلى عموم الناس في الشوارع.

ـ الطوارئ المستمرة منذ أول حكم مبارك.

ـ تدني مستوى التعليم والأخلاق والثقافة، ناهيك عن التقنية الحديثة... إلخ.

ـ ضعف الهوية والنفاق الإعلامي الواسع.

ـ تغيير الدستور والقوانين لزيادة الممارسات الديكتاتورية قانونًا.

ـ تزوير جميع الانتخابات ضمن تزوير إرادة الشعب.

ـ برامج الخصخصة والسرقات الفاضحة.

ـ السجون والمعتقلات وسلخانات الشرطة.

ـ ضعف الدور الإقليمي لمصر وضياع هيبتها وريادتها.

ـ بيع الغاز لإسرائيل بأسعار زهيدة، وتغلغل شبكات التجسس الإسرائيلية في مصر.

ـ التخلي عن القضية الفلسطينية والجهاد أو المقاومة لاسترداد الأرض المغتصبة، وتبني الحلول الأمريكية الصهيونية.

ـ تشويه صورة حركات المقاومة الإسلامية في مصر ولبنان وفلسطين... إلخ.

ـ الخضوع للهيمنة الأمريكية والصهيونية.

ـ الاستبداد الفرعوني: ﴿مَآ أُرِيكُمۡ إِلَّا مَآ أَرَىٰ﴾ (غافر:29).

ـ عرقلة إنشاء الأحزاب، مثل حزب الوسط والكرامة وغيرهما، لسنوات طويلة.

ـ صرف أنظار المواطنين عن الأخطار الحقيقية مثل الخطر الصهيوني. والأمريكي وتحويلها إلى أخطار غير حقيقية، من قبيل استخدام التهويل الإعلامي بشأن الخطر الإيراني المزعوم أو الشيعي.

ـ كثرة الشباب الهاربين من جحيم البطالة والظلم إلى قوارب الموت.

ـ كوارث العبَّارات والقطارات... إلخ.

ـ انتشار الجريمة والرذيلة في ضوء سوء الأخلاق.

ـ انتشار العنوسة وما ينتج عنها من أمراض.

ـ بيع الأبناء في الأسواق (الرقيق) أو الانتحار بسبب قلة الموارد.

لعل هذا الاستطراد في المقدمة يوضح البيئة التي جاءت فيها هذه الفتوى أكثر مما يوضح الخلفية السلفية أو الدينية لهذا الميدان من الفتاوى الشاذة. نحن لا نعرف كثيرًا عن الشيخ «محمود عامر»، رئيس جمعية أنصار السُّنة المحمدية بمدينة دمنهور بمحافظة البحيرة، ولكن جمعية أنصار السُّنة يجب أن تعرف مَن ينبغي له أن يترأس فرعًا من فروعها أو يحق له الفتوى في الحكم والإدارة، وهي فتاوى ليست مثل الفتاوى المعروفة عن الطهارة والوضوء وكل ما يتعلق بالحمام وإزالة النجاسة، وإن كانت فتاوى الحكم والإدارة يتعلق بعضها بإزالة النجاسة المغلظة من الحكم حتى يطهر الحكم والحكام وتستقيم الإدارة.

والفتاوى التي أصدرها الشيخ محمود عامر التي تدعو إلى قتل الدكتور البرادعي ومَن عمل عمله أو سار في طريقه طلبًا للتغيير، وذلك للمبررات والحيثيات التالية، أو إن شئت قل التهم، ومنها:

ـ التحريض على عصيان نظام الرئيس المصري حسني مبارك.

ـ إثارة الفتن.

ـ الدعوة إلى العصيان المدني الشامل.

ـ المتأمل في تصريحات البرادعي يجد فيها الحث والعزم على شق عصا الناس في مصر.

ـ الناس في مصر تحت ولاية حاكم مسلم متغلب وصاحب شوكة تمكنه من إدارة البلاد.

ـ أيًا كانت حالة حاكم مصر في نظر البعض، فهو الحاكم الذي يجب السمع والطاعة له في المعروف.

ـ لا يجوز لمثل البرادعي وغيره أن يصرح بما ذكر.

ـ ينبغي على البرادعي أن يعلن توبته، وإلَّا:

ـ جاز لولي الأمر أن يسجنه أو يقتله درءًا لفتنته حتى لا يستفحل الأمر.

وقد جاء في بعض وسائل الإعلام، في اليوم التالي لنشر هذه الفتوى الشاذة، أن الشيخ محمود عامر صرح بأن ما نشره على موقع الجمعية يعبر عن وجهة نظر أعضائها بشأن الحكم الشرعي في مواقف البرادعي.

ولكي يتم تقييم ودراسة هذه الفتوى الشاذه ينبغي التأكد أولًا من صلاحية وقدرة الشيخ محمود عامر، لأن يفتي في مثل هذه الجوانب الفقهية، وهي أصعب مسائل الفكر والفتوى، لأنها تحتاج إلى مجتهدين في كل عصر يوضحون هذه الأمور للشعوب، فالفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان والظروف والبيئة.

إن الشيخ محمود عامر يضفي على الرئيس مبارك أنه حاكم مسلم متغلب ونحن مع الشيخ محمود بأن الرئيس مبارك حاكم ومسلم ومتغلب، هو مسلم ولكنه ليس بحاكم مسلم. وهنا فرق كبير بين أن تكون مسلمًا، وأن تكون حاكمًا مسلمًا تؤمن بالإسلام وتحكم بالإسلام وتجاهد من أجل الإسلام وتنشر الإسلام الوسطي، كما جاء به النبي محمد ﷺ.

والحاكم المسلم يقيم حدود الله تعالى، ويجتهد في ضوء علمه وفقهه، ويدافع عن البيضة أي عن الوطن والأمة، وليست بيضة الدجاجة، كما يفهم مثل هؤلاء الفقهاء!

وأكد الشيخ محمود عامر أن مبارك هو الحاكم الذي يجب السمع والطاعة له في المعروف أيًّا كانت حالته في نظر البعض، ونحن لا نختلف كثيرًا في وجوب السمع والطاعة للحاكم المسلم، حتى وغير المسلم أيضًا في المعروف، ويعرف الشيخ محمود أنه لا سمع ولا طاعة في المعصية.

وهنا نسأل الشيخ:

- هل الظلم السائد في مصر من المعروف؟!
- هل التزوير القائم في الانتخابات من المعروف؟!
- هل الخضوع للهيمنة الأمريكية والإسرائيلية من المعروف؟!
- هل تبرج الجاهلية الأولى القائم في مصر من المعروف؟!
- هل الفساد الذي يسود مختلف نواحي الحياة في مصر من المعروف؟!
- هل بيع الغاز لإسرائيل ومنع المساعدات عن أهل غزة المسلمين من المعروف؟!
- هل بناء الجدار العازل على الحدود مع غزة المسلمة من المعروف؟!
- هل مخالفة الأحكام القضائية بشأن الانتخابات وغيرها في مصر من المعروف؟!
- هل السعي إلى توريث السلطة في مصر من المعروف؟! ألم يسمع الشيخ محمود عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو يقول: كفى أن يسأل من آل الخطاب واحد؟!
- هل مواصفات أعضاء الشورى والبرلمانيين ومعايير اختيارهم في مصر هي المواصفات الإسلامية، كما عرفها الشيخ محمود في كتب الفقه؟!
- هل مواصفات الحاكم المسلم متوافرة في مبارك حاكم مصر،

كما عرفها الشيخ محمود في كتب الفقه؟!.. ومنها: «العلم والحكمة والاستقامة والعدل والشجاعة والمقدرة البدنية والعقلية والنفسية والجود والنزاهة، والزهد والترفع عما في أيدي المواطنين وعن موارد الوطن»، ولعلك يا شيخ محمود قرأت مرة ـ سواء فهمت أم لم تفهم ـ أن الحاكم المسلم كان لا يأخذ من بيت المال إلَّا ما يسد حاجته.

ـ هل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يعتبر عصيانًا للحاكم؟!

ـ هل مطالبة الحاكم باحترام إرادة الشعب والأمة تعتبر دعوة إلى الفتنة وعصيان الحاكم المسلم؟!

ـ هل السعي إلى إزالة المنكر بكل الوسائل المشروعة يعتبر من الفتنة؟! باليد واللسان والقلب كما ينص على ذلك الحديث الصحيح؟!

ـ بالله عليك يا شيخ محمود: هل شعب مصر أقل من شعب كوريا الشمالية أو فيتنام وهما يواجهان الهيمنة الأمريكية، ويدرآن الخطر عن أرضهما مهما كلفهما ذلك من ثمن، وهما لم يقرآ في كتاب الله الذي تقرأه وقد تحفظه: ﴿ ٱنفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالاً ﴾ (التوبة :41). ولم يقرآ قول الله تعالى:

﴿ وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾ (الأنفال:60).

ـ ألم تر أو تسمع عن الرئيس شافيز رئيس فنزويلا العظيم، وهو يقف مع القضايا العادلة في العالم، ومنها قضية فلسطين وإيران، وهو لا يحفظ كتاب الله تعالى، ولم ينتم في حياته إلى جمعية إسلامية مثل أنصار السُّنة المحمدية؟!

وكيـف تكــون الدعــوة إلى العصيان المـدني من أســاليـب الخوارج، والخوارج كما هو معلوم استخدموا السلاح والقتل في وجه العدول من الصحابة؟! ما هذا الجهل يا شيخ محمود بالشرع والتاريخ؟! ماذا نقول في مثل هذه الفتاوى الشاذة والفقه المعكوس؟! لا نملك إلَّا أن نقول: «حسبنا الله ونعم الوكيل»، هل يمكن محاكمة هذا المعتوه الذي سبق له أن لقَّب مبارك المستبد الظالم بأمير المؤمنين؟! سواء كان على رأس الجمعية أم خارجها؟!..

أدعو القضاة الأفاضل والمستشارين الكرام في مصر ممن هم في الخدمة أو خارجها على المعاش أو الاستيداع أن يقيموا محكمة لهذا الرجل، حتى يكون عبرة لغيره من المنافقين الذين يتاجرون بالدين ويشوهون صورة الإسلام، ومن الباحثين عن الحظوة عند السلطان المتغلب الفاشل أو مَن يسعون إلى كسب رضى الحاكم الظالم. ويسرنا أن نشد على أيدي البرادعي والهيئة الوطنية للتغيير وكل المعارضين للديكتاتورية البغيضة في مصر وفي العالم، ونقرأ قوله تعالى:

﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ (الشعراء:227).

المخاض العسير في مصر

بعض المخاضات تكون عسيرة وتحتاج إلى قيصريات، ومنها ما ينجح، ومنها ما يؤدي أو يفضي إلى الموت. كان المخاض في مصر عسيرًا حتى أن الوليد أصبح كسيحًا، وانشغل الكثيرون بقضايا وأمور ليس لها علاقة بالمرض الحقيقي ولا الدواء اللازم، وغاب الطبيب عن المشهد، وتقدم معالجون ينتمون إلى مدرسة العلاج أو الطب العربي القديم.

أسأل الناس كثيرًا عما إذا كان العرب ومنهم المصريون قد جاءوا إلى الدنيا أو خلقهم الله تعالى بعقول أدنى من عقول الغربيين؟! وطبعًا الإجابة تأتي حاسمة: حاشا لله تعالى.

هذا جميل، ولكن يأتي السؤال الثاني: فلماذا إذن يتقدم الغربيون ويتخلف العرب ومنهم المصريون عن الركب الإنساني أو العالمي أو الإسهام الحضاري؟ وهذا هو المخاض العسير. كانت الثورة بمثابة القيصرية ولكن المولود جاء كسيحًا، يعاني أمراضًا كثيرة أخطرها عدم النمو أو ضعف القابلية للنمو، وضعف الاستجابة للدواء.

من هذه الأمراض الخطيرة، حالة الاستقطاب القائمة بعد ثورة عظيمة،

تلاشت أثناءها وفيها القابلية للاستقطاب تمامًا ، ولكنها عادت بعد الثورة أشد وأخطر مما كانت عليه من قبل. وهذه الحالة يمكن أن تقف دون إجراء انتخابات شفافة ونزيهة رغم عدم التزوير الواضح وخصوصًا بالطريقة الفجة التي تبدت مع أهم أركان النظام البائد، ولكن شبهة التزوير لا تزال قائمة بشكل قانوني في ضوء المادة 28 المعيبة من الإعلان الدستوري التي تحظر الطعن على قرارات وإعلان نتائج الانتخابات بمعرفة اللجنة العليا للانتخابات، وهناك مَن يتحدث عن بعض أعضائها ممن شاركوا في موضوع تهريب الأمريكان.

جاء الخلاف بين البرلمان وهو الهيئة التشريعية والرقابية المنتخبة انتخابًا حرًّا ونزيهًا، وبين الحكومة وهي الجهة التنفيذية التي اختارها المجلس العسكري وهو جهة اتخاذ القرارات، جاء خلافًا عميقًا، برزت فيه أزمة أخلاقية إما في الفهم أو في الأمانة على أي من الطرفين أو كليهما بدرجاتٍ متفاوتةٍ، وهذه كارثة غير متوقعة من كوارث ما بعد الثورة العظيمة.

رئيس البرلمان أحيانًا يكون في أدائه مثل ناظر المدرسة، ورئيس الحكومة،، يتصرف كأنه في جزيرةٍ منعزلةٍ عن الوطن، يتحدى البرلمان أن يستطيع سحب الثقة منه ومن حكومته، رغم الأداء الضعيف السيئ أحيانًا، حتى وصل الأمر إلى لقاء ثلاثي بين الكتاتني ورئيس الحكومة والفريق عنان، ثلاثة لا رابع بينهم لإيجاد الحل المناسب.

صرح الكتاتني للجزيرة بعد أكثر من شهر على ذلك اللقاء بأن رئيس الوزراء قال له: إن قرار حل مجلس الشعب موجود في أدراج المحكمة

الدستورية العليا، ولا ندري حقيقة الأمر، أو لماذا لم يصارح الكتاتني البرلمان في حينه، أو يصارح الشعب الذي اختاره بهذا الأمر الخطير؟ ولم نعرف حتى اليوم ماذا كان رد فعل الفريق عنان الرجل القوي داخل المجلس العسكري الحاكم؟! وزاد الطين بلة أن الدكتور الجنزوري رئيس الحكومة أنكر ما قاله الكتاتني رئيس البرلمان جملةً وتفصيلاً، وتحدى البرلمان أن يستطيع حل الحكومة أو سحب الثقة منها، كلٌّ منهما في واد حصين!

ما احتمالات هذا الموقف أخلاقيًّا؟! وكيف يثق الشعب في أيهما إن كان ضعيف الفهم أو كان كاذبًا؟! وكيف يثق الشعب في قيادة برلمانية تشريعية رقابية أو يثق في حكومة تنفيذية إن كان في قولهما غموض وتناقض حول موقفهما، ينم إما عن ضعف الفهم أو الكذب؟طبعًا كان الحل التوفيقي في اقتراح إعادة تشكيل الوزارة وتغيير عدد محدود من الوزراء منهم وزير الخارجية الذي ساء حظه نتيجة الأزمة التي لا مبرر لها بين مصر والسعودية، مما أدى إلى قرارات عنترية في الجانب السعودي من أهمها سحب السفير وإغلاق السفارة والقنصليات السعودية في مصر.

إن السفارة الوحيدة التي يجب أن تظل مفتوحة في كل البلاد هي السفارة السعودية لارتباطها بأعمال تتعلق بالدين والعبادة مثل العمرة والحج والزيارة. وينبغي أن تظل بعيدة عن الممارسات السياسية وحالات الغضب والانفعال والتوتر بين السعودية وبين أية دولة أخرى.

أما على ساحة الانتخابات الرئاسية فقد تمايزت الكتل تمايزًا واضحًا، وبدأت مرحلة الدعاية رسميًّا اعتبارًا من أول مايو2012م، ولمدة ثلاثة أسابيع، وبحد إنفاق لا يتجاوز عشرة ملايين جنيه مصري .

وأخطر ما في هذه الانتخابات توجيه السهام للآخرين تشكيكًا وتجريحًا وقذفًا، لا تنافسًا شريفًا يركز على البرامج والأداء ومصلحة الوطن. ونسي الإسلاميون أن قد يكون أحدهم أبلغ حكمةً أو قولًا من صاحبه فيأخذ من حقه ويجور عليه فيكون مصيره النار وهذه لغة يفهمها الإسلاميون، ونال الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح الحظ الأوفر من الاتهامات الغريبة، ولا تزال وراء الجدران جماعات مستترة منهم مَن يركّب فيديوهات أو سيديهات تسيء إلى الرجل وغيره وهو منها براء، ولربما تطور ذلك في المستقبل إلى استخدام القوة العضلية أو أية قوة أخرى أو سلاح آخر.

يمتاز أبو الفتوح بين المرشحين الإسلاميين وهم الثلاثة أصحاب اهتمامات كبيرة في الفكر أو التنظيم أو الأداء بأنه يتسم بالسماحة والصرامة وقبول الآخر مهما كان لونه من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وهذا يتضح جليًّا في تصريحاته وفي كتاباته، وفي لقاءاته ويتضح عمليًّا في زياراته وندواته ومؤتمراته.

كانت لدى أبو الفتوح رغبة وقدرة على التعاون مع كل التيارات السياسية والفكرية في مصر إلَّا ما كان ينتمي إلى الفلول أو يعد امتدادًا للنظام القديم، ويمتاز أبو الفتوح أيضًا في ميدان النظرة المنصفة للمرأة، وحقوق المواطنة الكاملة للمسلم والمسيحي، وفضلًا عن ذلك كله ملازمته للميدان وانضمامه للثورة دون انتظار قرار مرجعية دينية أو سياسية.

لا ننسى زيارة أبو الفتوح إلى الروائي الكبير نجيب محفوظ، مما يدل على كامل الانفتاح واحترام العلاقات الإنسانية، وكان رد الفعل الانفعالي

السيئ ممن كانوا معه في مركب واحد قبل الانفصال عن التنظيم وليس عن الدعوة الإسلامية. المرشحون الملتزمون بالثورة هم الأوْلى حاليًّا بقيادة مصر. ونصيحتي للجميع أن يدركوا أن مؤسسة الرئاسة تستوعبهم جميعًا لو أننا نقدر مصلحة الوطن أولًا. أحزن كثيرًا عندما أرى سلوكًا ينم عن ضيق الأفق عند بعض مَن يركبون مركب الدعوة الإسلامية.

جرائم دون مجرمين!

لا أكاد حتى هذه اللحظة أصدق ما وقع يوم الجمعة 2012/10/12 في ميدان التحرير، ولست بصدد البحث عن المجرمين فهذه ليست مهمتي، ولكنها تظل مهمة المسؤولين في الرئاسة والحكومة بما فيها الشرطة، وأخشى كما أفلت كثير من المجرمين من قبل أيام مبارك، أن يفلت من العقاب مجرمون أيام مرسي للأسف الشديد. ولكن الجميع لن يفلتوا من عقاب الله تعالى يوم القيامة، مهما كانت انتماءاتهم السياسية والدينية، وشعاراتهم في الحياة ومراكزهم الوظيفية.

من أهم الجرائم التي وقعت في ميدان التحرير في ذلك اليوم العدوان على الآخر أيًّا كان هذا الآخر، مما سالت معه الدماء وكثرت الإصابات، فأصبح التحرير ميدانًا للصراع بين فئات الشعب، بعد أن كان مأوى للثوار وساحة تَجَمُّع لهم منذ 25 يناير بجميع فئاتهم وانتماءاتهم، مسلمين وأقباطًا، إسلاميين وعلمانيين وليبراليين رجالًا ونساءً شيوخًا وفتيانًا، وأكبر الجرائم هي في الدماء، ولا شك في ذلك، ولا ينبغي أن تضيع الدماء ولا يهرب مَن أسالها أو تسبب في ذلك.

كذلك فإنني أرى أن تكسير المنصة هو عمل إجرامي، لا يقل أهمية عن بقية الجرائم، لأن هذه المنصة وقفت عليها قيادات ثورية مشكورة، أسهمت في تحدي وإسقاط النظام البائد، وقفت على هذه المنصة قيادات منها على سبيل المثال لا الحصر: جورج إسحاق ومظهر شاهين وزكريا عبد العزيز ومحمد البلتاجي وأحمد دراج وعبدالجليل مصطفى وصفوت حجازي وعبد المنعم أبو الفتوح ومجدي حسين وعبد الحليم قنديل، ومن الشباب: هاني محمود وإسلام لطفي ومحمد القصاص وغيرهم كثير ممن لا يتسع المقام لذكرهم بالاسم، فأصبحت المنصة- رغم أنها قطع من الخشب- في رمزيتها مثل الهرم وأبو الهول وبقية الآثار المهمة التي يجب المحافظة عليها، حتى ترى الأجيال المقبلة الأدوات التي هزمت الآلة العسكرية والأمنية الغليظة للنظام البائد.

ومن الجرائم البشعة اختيار شعارات بشعة تثير النفوس، وتؤدي إلى الفوضى بل والتكفير. رأيت على الإنترنت شيخًا معممًا يقول في هتافه: الإخوان كفار ودمهم حلال، ويدعو الناس إلى الميدان، وهو شعار يثير الفتنة، ويشير إلى الغلو في الدين، ويهدد السلام الاجتماعي في الوطن. ولو اقتصرت الشعارات المرفوعة على مجابهة أخطاء الرئاسة أو الحزب الحاكم والتنبيه عليها لكانت أكثر قبولًا.

من الشعارات المقبولة التي تنتقد الرئيس مرسي نقدًا مريرًا ويمكن ألا تثير الفتن: «غنَّى علينا بالكمانجة، ساب اللحمة ومسك المانجة»، وهي إشارة ذكية بل ونقد في الصميم لتصريحات مرسي عن المانجو وأسعارها. وهناك هتاف آخر: «لا شاويش ولا دراويش، النهضة طلعت فناكيش»، وهي

إشارة واضحة إلى ما صرح به الشاطر من قبل عن مشروع النهضة. طافت بي الذكريات عند سماع هذه الشعارات والهتافات إلى أيام المظاهرات التي كانت تنطلق من مدرسة المساعي المشكورة الثانوية بشبين الكوم، وتلتحم بمظاهرة المعهد الأزهري وكلية الزراعة أيضًا في شبين الكوم، وتهتف ضد الملك فاروق والنظام الملكي الذي قضت عليه ثورة يوليو 1952.

من الهتافات الجميلة التي كان يرددها الإخوان آنئذٍ 1951-1952، وهم يقودون المظاهرة: هُبّي هُبّي ريح الجنة هُبّي، وفي ذلك إشارة إلى شهداء الإخوان وشهداء مصر من الفدائيين الذين قاتلوا ضد المحتل الإنجليزي في مصر. وكانت القوى الاشتراكية والوفدية عندما يقودون المظاهرات تكون الهتافات أكثر تسليطًا على الفساد الملكي والقصر وأكثر جرأة: أين أمك يا فاروق؟!، أين أختك يا فاروق؟!. وفي ذلك إشارة إلى فساد الملك وأسرته والقصر.

وقد اشتهر آنذاك أن أسرة الملك فاروق، تعيث فسادًا في مصايف إيطاليا ومنها كابري ونابولي وغيرهما. كانت الهتافات المتباينة تنم عن طبيعة منظمي المظاهرات من ناحية، وتشير بعمق إلى التحديات والمشكلات في مصر آنئذ.

ومن الشعارات المقبولة والموحية التي رددها المتظاهرون يوم الجمعة الماضيـة: الأنبوبـة بمائة جنيه، والغلابـة يعملوا إيه؟، ومنهـا أيضًا هتافات أعضـاء حـزب الحريـة والعدالة دفاعًا عن مرسـي ونظامـه: حرية وعدالة مرسي وراه رجالة. ولكن رد الآخرين كان قاسيًا عندما قالوا: حرية وعدالة مرسـي وراه زبالـة!، إذ قصدوا بذلك إهانة أعضاء الحـزب، أما إذا قصدوا

من ذلك التنبيه على كميات الزبالة، وفشل مرسي في المائة يوم الأولى من حكمه في الوفاء كاملًا بالوعود فإنه شعار يوحي بالمعنى ومقبول جدًا.

ولكن المعركة بالكامل كانت معركة خاسرة، خسرت فيها القيم الثورية والأخلاق والأعراف المصرية الأصيلة.

أما بيان حزب الحرية والعدالة بتاريخ 2012/10/12، بشأن تلك الأحداث الدامية فيدين الآخر فقط، وهو قصور في التقييم وتحديد المسؤولية حتى مسؤولية اتخاذ القرار بالمشاركة، وهو بيان يحمِّل النائب العام المسؤولية الكاملة عن كل البراءات التي صدرت في حق قتلة الثوار لأنه لم يقدم الأدلة الكافية للمحاكمة. وكان على مَن أصدر البيان أن يعرف المخطئ قبل أن يكيل الاتهامات، وعليه أن يعرف القانون، لتحديد المسؤولية تحديدًا صحيحًا.

وللأسف لم يخل البيان القصير من أخطاء في اللغة العربية والإملائية التي لا تليق بحزب مثل الحرية والعدالة، منها: «هؤلاء الذين قتلوا أبنائنا»، والصحيح«أبناءنا»، «وبالفعل لم يكن في ميدان التحرير أيًا من أعضاء الحزب أو الجماعة بعد الساعة السادسة مساء».والصحيح «أيٌّ»، وليس«أيًا». كما أن البيان يتحدث عن أعضاء الحزب وأعضاء الجماعة، وهو حزب سياسي مستقل يجب أن يتحدث عن نفسه، ولا يتحدث عن الجماعة، فلها قياداتها التي يجب أن يتحدثوا عنها وعن مشاركتهم في العنف من عدمه.

من الجرائم التي ارتكبت أيضًا في الميدان في هذا اليوم إحراق السيارات مهما كان مَن يمتلكها، مما يمثل إهدارًا وتخريبًا، ولا ينبغي أن

يكون هذا التدمير مع جمعة المحاسبة من وجهة نظر البعض، ولا جمعة الاعتراض على أحكام تبرئة المتهمين في موقعة الجمل.

ومن الجرائم البشعة أيضًا في ذلك اليوم الذي حفرأخدودًا عميقًا في تاريخ الحركة الإسلامية والوطنية، هو إطلاق الخرطوش من الملثمين في الميدان. وإلى متى نرى ملثمين في ميادين التحرير وبعد الثورة؟!. الحاكم اليوم مُطَالَبٌ بتحديد المسؤول عن ذلك العبث وتعيينه.

وأنتهز هذه الفرصة المؤلمة لأذكّر الإخوان بما قاله الإمام البنا رحمه الله تعالى في صدر رسالة المؤتمر الخامس بعد عشر سنوات من نشأة الدعوة. وهو قول يدل على الموضوعية والإنصاف، ويؤكد أن الجميع معرضون للخطأ الذي يجب تصويبه:

«كنت أود أن نظل دائمًا نعمل ولا نتكلم، وأن نكل للأعمال وحدها الحديث عن الإخوان وخطوات الإخوان، وكنت أحب أن تتصل خطوتكم اللاحقة بخطوتكم السابقة في هدوء وسكون، ومن غير هذا الفاصل الذي نحدد به جهاد عشر سنوات مضت لنستأنف مرحلة أخرى من مراحل الجهاد الدائب في سبيل تحقيق فكرتنا السامية..

«ولكنكم أردتم هذا ، وأحببتم أن تسعدونا بهذا الاجتماع الشامل فشكرًا لكم ، ولا بأس أن ننتهز هذه الفرصة الكريمة فنستعرض برنامجنا ، ونراجع فهرس أعمالنا ، ونستوثق من مراحل طريقنا، ونحدد الغاية والوسيلة، فتتضح الفكرة المبهمة ، وتصحح النظرة الخاطئة ، وتعلم الخطوة المجهولة ، وتتم

الحلقة المفقودة ، ويعرف الناس الإخوان المسلمين على حقيقة دعوتهم ، من غير لبس ولا غموض..

«لا بأس بهذا ، ولا بأس بأن يتقدم إلينا مَن وصلت إليه هذه الدعوة ومَن سمع أو قرأ هذا البيان ، برأيه في غايتنا ووسيلتنا فنأخذ الصالح من رأيه، وننزل على الحق من مشورته، فإن الدين النصيحة لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم». (انتهى كلام الإمام البنا).

ونحن كذلك أيها القارئ الكريم نريد أن يعرف الناس الإخوان المسلمين على حقيقتهم، كحركة دعوية جامعة تسعى إلى تجميع أبناء الوطن وبعيدة عن التحزب. وأن يعرف الإخوان المسلمون أين الفكرة المبهمة لإيضاحها، وأين النظرة الخاطئة لتصويبها، وأين الخطوة المجهولة فيكتشفونها، وأين الحلقة المفقودة فيكون السعي إلى إبرازها.

أنا لا أدين أحدًا بعينه في هذه الأحداث المؤسفة، ولكنني أدين مَن كان وراء تلك الوقائع والأحداث المؤلمة، والتي ينبغي أن يتم التحقيق فيها بشكل محايد، تحاشيًا وتجنبًا للظلم أولًا، وتحريرًا لمحل النزاع ثانيًا، والتفكير في حل مقبول يرضي الجميع من شركاء الوطن في المستقبل.

وزاد الطين بِلّة !

الموقف في مصر يزداد صعوبة يومًا بعد يوم. انفتاح هنا وانغلاق هناك أو العكس. إن معظم المواقف والقرارات التي تتخذها الأطراف المختلفة السياسية والدعوية في مصر في الفترة الأخيرة خصوصًا، يمكن أن ينطبق عليها هذا القول، لأنها تصب في خانة زيادة الاشتعال والحريق وزيادة الاحتقان والاستقطاب القائم. قد يكون كل موقف أو قرار في حد ذاته وفي وقت آخر قرارًا حكيمًا أو يعالج موقفًا سليمًا. أما في هذا الظرف الزماني والمكاني، فمعظم المواقف والقرارات ينطبق عليها المثل العربي: زاد الطين بِلَّة.

يقف وراء ذلك سببان أولهما، أن مَن يتخذ الموقف يتخذه بناء على مصلحته هو أولًا، حزبًا كان أو هيئة أو مؤسسة، ويرى في الوقت ذاته أنه للمصلحة العليا لمصر. وهذا الأمر يرتبط بالعقل والنية، وقد يتضح موقف العقل ويسهل الحكم عليه، أما النية فلا يمكن الاطلاع عليها أو الحكم عليها، ورغم ذلك هناك مَن يحكم على النية بأحكام قطعية، فيكفر الآخرين أو يخونهم أو يتهمهم باتهامات باطلة لا أساس لها من الصحة.

وطبعًا كل فريق في الغالب ينظر إلى نفسه نظرة ملائكية. وينظر إلى الآخر نظرة شيطانية، أو هي إلى الشياطين أقرب، فتختفي الموضوعية ويتوه الإنصاف.

أما السبب الثاني، فهو اعتزاز كل صاحب رأي برأيه، حتى لو كان فيه الهلاك والدمار. يرى الناس الضرر أمامهم في القول والفعل، ولا يثنيهم عن هذا الضرر الواضح أو المحتمل شيء. لا يتراجعون ولا يراجعون أنفسهم، بل يتمادون فيما هم فيه، وكأن مصر يمكن أن تعيش بهذا الاحتقان وهذا الانقسام.

فعلى سبيل المثال، وليس الحصر، جاءت قرارات القضاء بشأن تعليق العمل بالمحاكم، والبلد يشكو أصلًا من تكدس القضايا، قرارات صائبة قانونًا لأنها تضغط في اتجاه الحل الذي يرونه، ولكنها ليست صائبة في حق الشعب المسكين الذي يتلهف إلى أن يأخذ حقوقه أو أن يصل إليها عن طريق المحاكم، فتعطيل العمل بالمحاكم مهما كان فيه مصلحة محتملة فإن فيه إضرارًا بمصلحة الوطن والمواطنين.

وهناك في الجعبة حديث عن العصيان المدني مما يعرض البلد لكل الأخطار، رغم أنه وسيلة من وسائل الضغط المهمة التي تراها المعارضة كما يقول العرب: «آخر الدواء الكي».

وجاءت كل قرارات المشاركة في المظاهرات أو ما يسمى: (المليونيات المتعددة المتضاربة) في إطار حق كل فريق في التظاهر سلميًّا، ولكنهم جميعًا لا يضمنون ذلك، فكل يوم نرى جريحًا أو شهيدًا. والمفارقة

العجيبة أن يحدث ذلك في ظل حكم الرئيس مرسي، 30 يونية2012 – 3 يوليو 2013، أو حكومته، أو ظل حكم المرشد كما يرى بعضهم.

ماذا لو حدث عصيان مدني عام في مصر خصوصًا بعد أن بدأ القضاة اعتصامهم المفتوح، وعلقت بعض المحاكم والنيابات أعمالها وبعد أن نفخ بعضهم في ذلك بقوة؟ الحياة آنئذٍ ستتوقف في الغالب، والناس سيزدادون كراهية لحكم الحرية والعدالة والإخوان، وستخسر الدعوة الإسلامية ولو كسب الحزب أو كسبت مؤسسة الرئاسة تلك الجولة أو غيرها من الجولات السياسية، فالحياة ليست سياسة فقط، ولا تقوم على السياسة فقط رغم أهميتها، والإنسان ليس فقط مادة.

إن أمام مصر مشوارًا طويلًا للنهضة الموعودة والنماء المطلوب، ومصر تحزن كثيرًا رغم الثورة، لأننا وضعنا أمام نهضتها وتقدمها كثيرًا من الحواجز والعقبات وقدمنا في بعض الأحيان مَن لا يمثلونها تمثيلًا صحيحًا.

الثقة المفقودة بين القوى السياسية هَمٌّ كبير. الإسلاميون في جانب والقوى الأخرى في جانب آخر. هذا من أسباب القطيعة والغليان والاحتقان، وطبعًا فإن جزءًا من ذلك يعود إلى الفساد السياسي السابق، الذي لا يزال قائمًا في بعض الميادين والمؤسسات والهيئات ، ولذلك فإن الدعوة إلى حوار وطني جاد يصل بالجميع إلى توافق، وحلول صحيحة مقبولة شعبية وسياسية فيما يتعلق بالجمعية التأسيسية وصناعة الدستور والإعلان الدستوري الأخير أيضًا، والسعي إلى وقف كل مظاهر التصعيد والنفخ في الرماد المحترق، أصبح ضرورة مقبولة قبل أن تطرح مسودة مشروع الدستور للاستفتاء الشعبي.

هذا كله من قبيل نزع فتيل التوتر واحترام الآخر واختياراته، والنظر في كيفية تخفيف الروح الانتقامية القائمة حتى تنتهي، وتجري عملية البناء في جو من الاحترام والتقدير المتبادل لكل الآراء السياسية، والمشاركة الفاعلة مع القناعات الكاملة بالتنوع والتعدد.

وسط هذا الركام، جاء قرار الإخوان والحرية والعدالة، بنقل مظاهرات السبت إلى الجيزة، جاء ذلك قرارًا حكيمًا تفاديًا للمواجهات المحتملة مع المعارضة في ميدان التحرير، وهي المواجهات التي لن يستفيد منها أحد. وعلى الجميع التفكير بالطريقة الإيجابية بعيدًا عن التفكير في الغلبة على فريق من الشعب، لأنه أضعف أو لأنه معارض، أو لأنه يكرهنا، أو غير ذلك من الأسباب غير المقبولة شرعًا ولا عقلًا.

مسودة الدستور اليوم جاهزة وسيجري الاستفتاء عليها رغم الصعوبات والعقبات، وكان ينبغي على المعارضة اليوم أن تسعى في توضيح أو تصحيح أو استكمال ما تراه ناقصًا في مسودة الدستور، حتى لا نفاجأ بأن الشعب يقول نعم، وهناك مواد غير مطلوبة أو تحتاج إلى توضيح واستكمال، علمًا بأن الشعب اليوم بين خيارين، إن قال: «نعم» انتهى مفعول الإعلان الدستوري الأخير، وإن قال: «لا» فسيستمر العمل بذلك الإعلان الدستوري بما فيه من مشكلات، حتى يقضي الله أمرًا كان مفعولاً.

القياس الفاسد والإنصاف المفقود

لا نتوقع أن نستفتي غير المتخصص، ونحصل منه على فتوى أو إجابة صحيحة، وهذا أمر لا يثير الدهشة أو الاستغراب. ولا نتوقع ممن يحسن ركوب الدراجة فقط أن يحسن قيادة الطائرة دون تخصص أو تدريب كامل. أقرأ مقارنات عديدة في جميع الصحف المصرية، يمكن أن ينطبق عليها القياسات الفاسدة أو الأدلة الناقصة المضللة، التي يمكن أن تضلل الرأي العام في اتجاهات غير واقعية وغير صحيحة.

على سبيل المثال لا الحصر، يقارن أحدهم بين الاقتصاد المصري والاقتصاد الأمريكي، ويرى أن الاقتصاد المصري أقوى من الاقتصاد الأمريكي، وسيتعافى أسرع بالنظر فقط إلى حجم المديونية في البلدين كمؤشر، وينسى الكاتب أو الدارس أو الباحث مؤشرات أخرى كثيرة يجب أن تتكامل في عقل الدارس أو الباحث حتى يخرج بنتيجة صحيحة، ومنها على سبيل المثال: مؤشر الإنتاج، ومجالات التسويق والهيمنة أو البلطجة الأمريكية المقننة، التي تعين في البيع والتصدير إلى خارج البلاد.

مصر التي كانت أو أصبحت أمة واحدة، في ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 حتى التنحي في 11 من فبراير 2011، لا تزال في نظري منقسمة

على نفسها إلى فسطاطين، وتزداد الشُّقة بينهما يومًا بعد يوم، فسطاط الإسلاميين بشكل عام، رغم مالديهم من فروق وخلافات واجتهادات، لا تبشر بخير كثير في المستقبل، إن لم تجد مَن يطرحها على بساط البحث والحوار الهادئ الممتد، حتى تنتهي بقناعات بعضها فقهي بالضرورة، أو حتى يضيق الفارق فلا ينذر بالخطر أو الانقسام بين الإسلاميين أنفسهم، كما حدث في جبهات الإسلاميين بعد نجاح الجهاد الأفغاني، فاستخدموا ما في أيديهم من وسائل ضد بعضهم البعض، وأخطرها السلاح. إن الإسلاميين في مصر يستخدمون اليوم ما في أيديهم من وسائل، أخطرها اللسان والقلم وحصار المؤسسات، وقد يستمر ذلك وهو لا ينكر كله تمامًا، إذا لم تصل أيديهم أو عقولهم أو فتواهم إلى استخدام السلاح، الذي أصبح الحصول عليه ميسرًا، أكثر من ذي قبل. وهو ما يهدد الأمن العام والوطني والقومي والجميع في مصر.

ضمن هذا الفسطاط هناك مَن ينتسب إليه، وهو من الخوارج ممن يكفرون المسلم بالمعصية، فيستحل دمه وماله وعرضه، على عكس ما يقول الدين الإسلامي والفهم الوسطي. وفي الوقت نفسه قد يبلّغ المشرك ومأمنه، وفق ما يقول القرآن: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ﴾ (التوبة:6). وهناك مَن يجاهر بالإكراه لغير المسلم كما قرأنا في تصريحات السيد «هشام العشري» القادم من أمريكا، الذي هبط بالباراشوت ليعلّم بلد الأزهر ومحمد عبده والأفغاني ورشيد رضا وحسن البنا وغيرهم دينهم.

هـذا يذكرنا بالتآمر على الأمة في عقـر دارهـا وإشعـال فتنة طائفية قد لا تنتهي إلَّا بالخراب، بعد التدخل الخارجي الذي نحن في غنى عنه، سواء

بعلم أو بغير علم مَن يثير مثل هذه الفتن، أمريكا تتلمس الأسباب ونقاط الضعف لتتدخل في بلادنا كلها، وهذه المسألة قد يستثمرها الأمريكيون وغيرهم من الغربيين التابعين لهم ومَن يدورون في فلكهم، وهم يتلمسون أي سبب للتدخل في أي مكان حفاظًا على أمنهم القومي كما يزعمون، وعلى أمن إسرائيل كذلك.هذا داخل الفسطاط الأول الذي يشعر بعض مَن فيه بأنهم يملكون مفاتيح الجنة ومفاتيح النار.

أمـا في داخل الفسـطاط الثاني أو الآخر، حتـى لا يظن أحد أن الترتيب حسـب الأهميـة أو الأولويـة، فالتعـدد أيضًـا قائـم وواضح والتبايـن أكثر وضوحًـا، رغـم التحالـف في جبهـة الإنقـاذ الوطنـي. التبايـن واضح في النظرة إلى الواقع وقراءات المستقبل، وفيما يتعلق بالإسلاميين والاقتصاد والاجتمـاع والعلاقـات مـع القـوى الخارجيـة، والارتباطـات بالفلول أو مصالح بعض الفلول.

يتغنى كل فسطاط باسم الشعب وبثقته، سواء الفسطاط الحاكم أو المحكوم، هذا والأغلبية الشعبية الحقيقية صامتة تحتاج إلى مَن يحركها وينبهها، وربما يكون صمتها عدم قدرة على الحركة أو ضياع الرغبة في الحركة، أو ضياع الأمل في المستقبل، والانصراف إلى الشأن الخاص تمامًا، ومنه لقمة العيش الصعبة بعيدًا عن مصلحة الوطن، وقد يكون زهدًا في الحياة كلها ويأسًا من إمكانية الإصلاح.

أسير في شوارع مصر فأرى بعض المقاهي مزدهرة حتى وقت متأخر من الليل، وأسير في المقابر، فأجد فيها حركة دائبة ليل نهار، لا لدفن الموتى، بل لمزاحمة المدفونين في مقابرهم. وأسير في العشوائيات فأرى العجب

العجاب. أرى مَن يأكل من الزبالة والعشش الصفيح والبيوت الخالية من المياه الصالحة للشرب، بل ومن دورات المياه، أرى رجالًا ونساء ينامون في الشوارع ليلًا في شتاء بلادنا، بعضهم على أرصفة الطرق السريعة مثل طريق(6) أكتوبر داخل القاهرة العامرة، على سبيل المثال لا الحصر.

ثم قرأت عن مضايقات وهتافات وإن كانت قليلة، بل وهجوم عند زيارة الشيخ القرضاوي إلى المحلة الكبرى لصلاة الجمعة، وهو مَن هو بتاريخه الكبير ووسطيته الجميلة، وفقهه الذي يفهمه المتعلم والجاهل. وهي مؤهلات تحدى بها العلامة القرضاوي في وقت مبكر المتشددين والمكفراتية والعلمانيين، بالعلم والفقه الإسلامي والمنطق الكبير والحكمة والموعظة الحسنة.. نحسبه كذلك ولا نزكيه على الله تعالى. تعجبت من ذلك وأدركت أن السر يكمن في الثورة وفي الشباب، الذي لن يصبر كثيرًا على شيء يراه في غير موضعه، ليس كراهية للقرضاوي، بل قد يكون هذا لارتباط يوسف القرضاوي الوثيق وتاريخه المشرق في الإخوان.

لن يصبر الثوار على أي فساد أو ظلم أو نفاق للحاكم في المستقبل، أو سكوت عن أي من ذلك أو مدح في غير موضعه. الشعب والوطن يحتاج إلى مَن يقوّم الحاكم ولا ينظر إلى الآخرين في المعارضة إلَّا على أنهم فلول، أو أنهم كلهم من المرجفين في المدينة-كما قال لي بعضهم- ولكنني أعيب على الشباب تسرعهم وتحميلهم لرجل علم فاضل مثل القرضاوي شيئًا من أخطاء الإخوان.

ومن العجيب أيضًا أن أهم قيادات الحركة الإسلامية في القاهرة اليوم، لا يستطيع أيٌّ منها أن يسير في الشارع المصري دون حماية أو حراسة، في

حين أننا نفهم أن النظام البائد يمكن أن يظلمهم ويهضم حقوقهم، ولكن بعض الشعب ممن كانوا معهم ضد الظلم، هم الذين يقفون ضدهم اليوم فضلًا عن شباب الثورة الذي يرى أن الإخوان خدعوه، خصوصًا عندما وصلوا إلى الحكم. هل يغيِّر الإخوان من سلوكهم حتى يستطيعوا السير في شوارع القاهرة دون حراسة؟ كان الشعب كله وليس الإخوان فقط يحب حسن البنا، ويدعون له، وكان يسير في كل أنحاء الوطن دون حماية أو حراسة، سؤال مهم يحتاج إلى إجابة دقيقة مقنعة وسلوك جديد.

ما أقبح قول هؤلاء!

ما أقبح قول مَن يقف ضد الحريات، أو ضد الإفراج عن المساجين السياسيين، الذين حوكموا أمام محاكم مبارك العسكرية أو الاستثنائية، أو تعرضوا للاعتقال دون محاكمة، أو قضوا فترات العقوبة وظلوا بالسجون والمعتقلات ضمن المتحفظ عليهم ظلمًا وعدوانًا. ما أقبح مَن يصف هؤلاء بالإجرام أوالتطرف، فقد فاض ببعضهم الكيل من مظالم مبارك، وإحساسهم كان أكبر من غيرهم رغم أن بعضهم قد أخطأ الطريق في الإصلاح.

ليس هناك أقبح من ذلك إلَّا فعل مَن ظلمهم سنوات طوال، ولا يريد أو لا يرحب أو لا يسعى أو لا يقبل الإفراج عنهم بحجج واهية!

لقد كان هؤلاء جميعًا سواء من أعضاء الجماعة الإسلامية، أو من جماعة الجهاد أو من أسرهما وأقاربهما أو من غيرهما من الجماعات الصغيرة، من أهم مَن وقفوا ضد ظلم مبارك بطريقتهم وفهمهم وممارستهم، ولديهم الرغبة الكبيرة في التضحية والإصلاح التي ينبغي الاستفادة منها وليس هدمها، كما كان واقعًا أثناء النظام البائد.

وما أقبح مَن يشترك في ظلم الآخرين نيابة عن غيره، إذ إن هؤلاء يبيعون دينهم مقابل دنيا غيرهم! وما أقبح مَن يترك الإنصاف جانبًا بسبب الخلاف السياسي أو الحزبي أو الخلاف في الرأي أو المعتقد!

كان جميلًا أن أسمع صوت الأخ حسن الخليفة بعد الإفراج عنه من سجن العقرب، وهو ممن حكم عليهم بالإعدام، وأراد الله تعالى أن يوقف هذا الحكم الجائر، وأن يخرج الأخ حسن إلى النور لرؤية أهله وأصحابه وجيرانه وعشيرته الذين انتظروه طويلًا ويرى بنفسه بعض مَن ظلموه في السجون أو في المحاكم. إن كثيرًا من هؤلاء تعرض للسجن والاعتقال ظلمًا وهو بريء، وبعضهم تعرض وأهله لأبشع أنواع الظلم كما روت بعض الكتب القليلة التي كتبت في هذا الصدد، ومنها كتاب «منير أديب» عن السجون والمعتقلات في عصر مبارك، ومن بينها سجن العقرب الذي خرج منه الشيخ حسن خليفة، أقول الشيخ لأنه أصبح شيخًا في السجن حيث قضى معظم شبابه.

ما أقبح قول مَن يصف هؤلاء بالإجرام وهم المظلومون، وما أقبح ألَّا يصف فعل مَن ظلمهم بتلك الأوصاف البشعة وبالإجرام الحقيقي. على أية حال سعدت بمخاطبة الشيخ حسن الخليفة بعد الإفراج عنه، وحمدت الله تعالى أن يضع الرئيس مرسي هذه القضية ومثلها في سلم أولوياته، ويصدر قرارًا بالعفو عمن تم الإفراج عنهم، ويضرب بذلك مثالًا في الاهتمام بالعدل و الإفراج عن هؤلاء المسجونين والمعتقلين.

بقيت مجموعة من أولئك المحكوم عليهم ظلمًا وعدوانًا أيضًا في سجن العقرب يعانون منذ سنوات عديدة، بعضها زاد بقاؤه في السجن

على عشرين سنة، وبعضهم أكمل المدة المحكوم بها ولا يزال يعاني في سجنه أو معتقله بعد الثورة على يد أنصار النظام السابق أو بعض أفراد من الشرطة، الذين لا يرقبون في مؤمن إلًّا ولا ذمة.

واليوم وقد صدرت حركة ضباط الشرطة بعد تأخير وربما بعد صراع بين مؤسسة الرئاسة والداخلية، بشأن إحالة الذين تورطوا في التعذيب إلى الاستيداع، فليتق الله مَن بقي منهم على رأس العمل. أما الذين ظَلَموا، ولم يقدموا للمحاكمة فعليهم المسارعة بالتوبة، لعل الله تعالى يقبل توبتهم قبل فوات الأوان، وما يغني قولهم إننا كنا ننفذ الأوامر وهم يقرأون قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَـٰمَـٰنَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا۟ خَـٰطِـِٔينَ ﴾.
(القصص:8)

لعلنا نرى بقية المساجين السياسيين وقد أفرج عنهم الرئيس مرسي جميعًا استكمالًا لقرارات العفو التي أصدرها من قبل في هذا الشهر الكريم، ليقضوا العيد بين أهاليهم وأسرهم وتكون فرحة جميلة للوطن، بل وتكون مصر نموذجًا كدولة خلت السجون والمعتقلات فيها من مساجين سياسيين سواء قبل الثورة أو بعدها. أما مَن استشهد تحت التعذيب فندعوالله تعالى لهم بالرحمة والمغفرة، ولأهلهم بالصبر عملًا بقوله تعالى: ﴿ وَٱصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِ ﴾ (النحل:127). وعليهم أن يعلموا أن الله تعالى يحب الصابرين.

وفي مقدمة هؤلاء المطلوب الإفراج عنهم من المساجين في سجن العقرب وغيره من السجون: الشيخ رفاعة طه ومصطفى حمزة وأكرم أحمد

وأحمد سلام مبروك وغيرهم. المطلوب من الرئيس أن يصدر عفوًا عن كل المسجونين السياسيين قبل الثورة وبعدها، والهاربين والفارين من ظلم مبارك في العالم كله، ورفع قوائم الممنوعين من السفر تمامًا، ومراجعة قوائم مَن منعهم نظام مبارك من زيارة مصر بسبب مواقفهم العظيمة في دعم القضايا العربية وفي مقدمتها قضية فلسطين، ونأمل استقبال عهد جديد بالقضاء على كل المظالم التي وقعت أيام المخلوع المتنحي.

وقد تلقيت رسالـة يــوم 19 من أكتوبر 2012، من الأخ الكريم الأستاذ أكرم أحمد فوزي والمسجون مؤبد، منذ 2007/8/20. الرسالة تتحدث باسم 23 سجينًا في سجن العقرب، الذي ينبغي في ظني أن يتغير اسمه وطبيعته والمشرفون عليه من الضباط وصف الضباط بعد الثورة المباركة، وأتمنى في المستقبل ألَّا نرى فيه سجينًا واحدًا إلَّا المجرم الذي ثبت إجرامه بحكم محكمة لا يقبل النقض، وأن يعامل أي سجين في السجن معاملة لا تهدر الكرامة، لأن السجن -كما زعموا بل كما هو مفروض- إصلاح وتهذيب.

ولا ينبغي أن نعاقب السجين مرتين على جريمة واحدة. كما أنني ممن يرون إبعاد مَن شارك في تعذيب المساجين، وخصوصًا السياسيين منهم عن العمل بالسجون. وقد أورد الكاتب الصحفي منير أديب في كتابه المعنون: عنابر الموت- قصص واقعية من داخل السجون المصرية- قصصًا من الواقع المؤلم الذي عاشه الإسلاميون في السجون يندى لها جبين الإنسانية، وهى كما قلت في المقدمة التي كتبتها للكتاب، بلاغات مستعجلة إلى النائب العام ضد القضاة والضباط وصف الضباط الذين اشتركوا في تلك الجرائم، وضد مَن حاكموا السياسيين أمام محاكم

عسكرية أو مدنية جائرة ما أنزل الله بها من سلطان أيام المخلوع.

الذين وقفوا ضد النظام السابق وقفات وأعمال فيها عنف برؤية الخروج على الحاكم كما فهموا من الإسلام، ليسوا مجرمين، فقد اجتهدوا وأخطأوا في اجتهادهم رغم عدالة مطالبهم، بل إن بعضهم أخطأ الفهم وتابوا وأنابوا عن ذلك الفهم، وكتب المراجعات العديدة شاهد حي على تلك التوبة والرجوع إلى الوسطية، وخير مَن يمثلهم في ذلك الأخ الشيخ ناجح إبراهيم، على سبيل المثال لا الحصر.

كتب أخي أكرم فوزي- كما قلت- الرسالة التي أرسلها من السجن نيابة عن كل المساجين: أحمد سلامة مبروك عبد الرازق، وأحمد سعد شعلان، ومحمد خميس السيد إبراهيم، وأحمد السيد سعد شعراوي، وياسر عبد القادر عبدالفتاح، وأحمد السيد محمود المنسي، وفرج حماد حماد المعني، وسعيد إبراهيم محمد، وجمال أحمد عبدالعال، ومحمد عبدالله رباع سليمان، ويونس محمد محمود عليان، وأسامة محمد عبدالغني، ومحمد جابر صباح حسين، وبسام حماد حماد، ويسري عبد المنعم نوفل، ومحمود عيد محمد دبوس، وجمال حسين حسين أحمد، ومحمد مصطفى السيد أحمد، وأنور حامد عباس عبد المولى، وصفوت محمد عثمان، وسيد عجمي مهلل معوض، وعلاء عبدالغني.

أنا لا أعرف أحدًا من هؤلاء معرفة شخصية، والرباط بيننا هو الأخوة في الدين والوطن، وما أجملها من أخوة تفرض واجبات كثيرة. نعم ليس بيننا صلة ، ولكنني أعرفهم جميعًا من مواقفهم الوطنية العظيمة في الوقوف

صامدين في وجه الظلم قبل الثورة. أعرفهم شبابًا وقفوا ضد هذا الظلم، يوم أن كان بعض كبار المسؤولين في الدولة حتى اليوم، يغضون الطرف عن ذلك الظلم المبين، ولا ينبسون ببنت شفة، كما يقول العرب. من هؤلاء السجناء مَن حكم عليه بالإعدام أو المؤبد أو المؤبد10سنوات، ثم أعيد التحقيق معهم لتأكيد الظلم عليهم، وظلوا في السجن حتى اليوم.

المطلوب من الرئيس مرسي، وقد كان سجينًا يومًا ما- ويعرف الجميع المحاكمات العسكرية وغيرها من المحاكمات الظالمة- أن يتأكد بنفسه من الزنازين التي يعيش فيها هؤلاء الشرفاء وإن أخطأوا في اجتهادهم، ويقارنها بالأماكن التي ينزل فيها ويعيش فيها بعض الفلول مثل سجن المزرعة، وهم الذين أجرموا في حق هذا الشعب المسكين، ولا نزال نعاني آثار ظلمهم وفسادهم - قطعًا المقارنة ستكون واضحة، رغم أن الأدلة دائمًا تختفي وقت الحاجة إليها.

إن كل أبناء الحركة الإسلامية كانوا يتمنون زوال الفساد والظلم والديكتاتورية قبل الثورة، وكلهم كان يتمنى شيوع الحريات والعدل، ولكن اجتهاداتهم تباينت في كيفية التغيير، أو الإصلاح.

أقترح على الرئيس مرسي أن يؤدي صلاة الجمعة إمامًا أو مأمومًا مع هؤلاء المساجين ويستمع إليهم، وأن يتأكد بنفسه من المحافظة على كرامتهم وآدميتهم وتوفير احتياجاتهم، وعدم مصادرة ما يحتاجون إليه، من أدوات وأدوية وبطاطين، وعدم تجريدهم مما لديهم مما يحتاجون إليه، وهى أدوات ليس فيها سلاح ولا أدوات حادة، كما لا يجوز التنكيل بالسجناء السياسيين ومنع الأهالي من زيارة أبنائهم.

هذا إن لم يصدر الرئيس فورًا أمرًا بالإفراج عنهم، كما أفرج عن غيرهم ممن هم في ظروف مشابهة، ويمكن إعادة محاكمة مَن يستحق منهم إعادة المحاكمة، وتعويض مَن ظلم منهم منذ عهد المخلوع، حيث تم تلفيق كثير من التهم والقضايا لهم بمعرفة أمن الدولة سابقًا أو غيرها من المؤسسات بتوجيه من المخلوع، ولا يليق بأن يستمر الظلم عليهم أيام حكم الرئيس مرسي الذي جاء إسلاميًا وطنيًا، وبعد ثورة عظيمة، وكان من بين مَن عانوا وتعرضوا للظلم والاضطهاد .

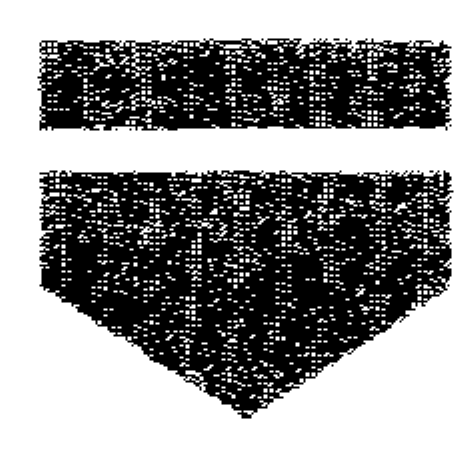
مَن واجب الرئيس المصري- ضمن وعوده العديدة- أن يغلق هذا الملف نهائيًا، ملف السجناء السياسيين وإصدار عفو عام عن كل ضحايا محاكمات المخلوع. أعرف أن هناك من المواطنين الشرفاء ومن المفكرين من ضللتهم الدعايات السوداء عن هؤلاء الشرفاء في السجون، ويرون أن خروجهم من السجون يزيد من أعمال العنف والتدمير، ولذلك فإنهم يدعون إلى عدم خروجهم من السجن.

وهذه النظرة نختلف معها قلبًا وقالبًا، فهؤلاء، ليسوا مجرمين وليسوا من محترفي الإجرام الذين يبحثون عن الجريمة. وطالما أزيل السبب الذي من أجله ساروا في طريق العنف توقفوا وتابوا وأنابوا وراجعوا مفاهيمهم السابقة. وإخراجهم هو العلاج لمشكلات كثيرة، أقلها وأهمها الإصلاح الأسري ولمِّ الشمل والقيام بالقسط.

لن أملّ الكتابة عن كل مظلوم وأي مظلوم كإنسان، رجلًا كان أو امرأة مسلمًا كان أو غير مسلم، شيخًا كان أو شابًا، عربيًا كان أو غير عربي.

فقد فهمت من كلام السلف الصالح وفي مقدمتهم الإمام علي رضي الله عنه وأرضاه، أن الناس صنفان، إما أخ لك في الدين، أو نظير لك في الخلق. الإمام علي قد تتلمذ في أرقى مدرسة في الإسلام وهي مدرسة النبوة العظيمة التي لا تفوقها مدرسة ولا تعلو على قيمها قيم. كيف لا؟! والرسول ﷺ صاحب هذه المدرسة يقول: اُنصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا- ثم جاء تفسير نصرة الظالم في أن ترده عن ظلمه فهذا نصره. وكم أكدت آيات القرآن أن الله تعالى «لا يحب الظالمين، ولا يحب المعتدين، ولا يحب كل خوان أثيم».

وأنا أخشى على المسؤولين في مصر بعد الثورة وفي مقدمتهم مؤسسة الرئاسة ومَن فيها، وكذلك رجال الأمن وحراس السجون، من أن يقع أحدهم ضمن هؤلاء الذين لا يحبهم الله تعالى بكلمة أو قرار أو عمل يصنفهم في تلك الدوائر، حيث إن الرجل ليقول الكلمة لا يلقي لها بالًا قد تهوي به في نار جهنم سبعين خريفًا، كما جاء في الحديث.



الفصل الثاني

رئاسة جديدة..وقرارات معيبة وخطب طائشة

خطاب المشير ومواصفات الرئيس

أريد أن أكتب في البداية عن أهم صفات الرئيس العظيم للأمة العظيمة، حسب ما جاء أخيرًا في حديث المشير طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وحديث المشير طنطاوي هذا هو الذي ألقاه أثناء مشاهدته برنامجًا بالذخيرة الحية في إحدى وحدات المنطقة المركزية العسكرية. إنه حديث أو خطاب مليء بالمعاني العظيمة التي تحتاج تطبيقًا عمليًا في ضوء خطط شاملة ثورية كي تتحقق تلك المعاني، ولكنها بكل تأكيد لن تتحقق كاملة للأسف الشديد في ضوء استمرارية النظام البائد بشكله ومحتواه أو بمحتواه دون شكله. فما المعاني العظيمة التي أشار إليها المشير طنطاوي، وما موجبات تحقيقها حتى نقفز فوق التحديات التي تقف حجر عثرة دون التحقيق؟

هذه المعاني تتبلور في النقاط التالية:

أولًا: إن القوات المسلحة ستتولى تأمين العملية الانتخابية بصورة أفضل مما كانت عليه في الانتخابات البرلمانية، بالتعاون مع الشرطة والقضاء المصري العظيم، الذي سيظل شامخًا طوال عمره.

ثانيًا: حذر المشير طنطاوي - وقتها - الجنود والضباط من أن تهبط

معنوياتهم، وضرورة توخي الحذر من«المندسين»بينهم، واليقظة دائمًا. كما حذرهم من إطلاق النار على أحد، موضحًا أن مصر ليس بها خونة ولكن فيها «أناسًا غير فاهمين».

ثالثًا: إن القوات المسلحة على أعلى درجات الاستعداد القتالي، وأن مصر قوية، ومَن سيقترب من مصر«سنكسر رجله»، ومصر تسير في الاتجاه السليم.

رابعًا: استنكار بعض الدعوات التي تخرج بين الحين والآخر، والتي تطالب بأن « نعادي دولة ما أو نلغي معاهدة مع دولة ما».

خامسًا: إن مصر لن تخوض حربًا إلَّا إذا كانت مضطرة لها أو تعرضت للخطر.

سادسًا: إن القوات المسلحة تمتلك أحدث المعدات والأسلحة في العالم، وأنها طورت الأسلحة التي استخدمتها في حرب 1973.

وبعيدًا عن الوضع السياسي الذي يزداد تعقيدًا بين الأحزاب السياسية، ومنها، بل في مقدمتها، الأحزاب الإسلامية طبعًا بسبب التعصب الحزبي أو الديني أو الأيدولوجيا، أو الزعم الخاص والنظرة المثالية ومحاولات تكوين أي فريق رئاسي، وتنازل بعض المرشحين لصالح آخرين، وكأن المصوتين في الانتخابات الذين يفضلون مرشحًا ما، يربطهم حبل واحد يمكن أن يمسكه مرشح آخر ويوجهه حيث يشاء.

وفي ضوء محاولات التنسيق التي قد تنجح واحدة منها بين اثنين من المرشحين أو أكثر في آخر لحظة، وفي ضوء الهجوم الشرس الذي يقع بين المتنافسين وأنصارهم، أو قد يقع من أطراف ثالثة خارجية أو داخلية بقصد

إثارة الفتنة، نأتي إلى أهم المعاني العظيمة التي أشار إليها المشير طنطاوي في حديثه أمام وحدة من وحدات الجيش:

أولًا: لابد أن نفخر ونشيد بتأمين العملية الانتخابية البرلمانية السابقة وسلوك الجنود والضباط فيها والتعاون الجميل بين الشرطة والجيش والقضاء المصري. وفي ضوء الخبرة التي تراكمت من انتخابات مجلسي الشعب والشورى، ينبغي أن تكون انتخابات الرئاسة أفضل وأحسن في ضوء التطوير والتحديث. وكان ينبغي تأمين المؤتمرات الانتخابية الحالية كذلك حتى لا يحدث فيها ما وقع من عنف في قرية «ميت الكرما» في الدقهلية بسبب التنافس بين أنصار مرسي وشفيق.

ويا ليت كل القضاء يظل شامخًا كما قال المشير، ولكن هذا الشموخ الذي نراه اليوم - إلَّا قليلًا- جاء بعد الثورة، لأن بعض هذا القضاء هو الذي أشرف على تزوير انتخابات 2005، وكذلك 2010 أي قبل الثورة بأيام معدودات. فالقضاء يجب أن يكون فوق السلطة ويحترمه الشعب كل الشعب من مدنيين وعسكريين، من رؤساء ووزراء وخفراء. ولا خير في قضاء يظلم الضعيف أو يستجيب لأوامر من خارج القضاء. ونحن في انتظار حكم هذا القضاء الشامخ في قتل المتظاهرين وإفساد الحياة السياسية والسرقات والتزوير والمظالم التي تراكمت خلال مدة حكم مبارك وأسرته وأركان حزبه الفاسد.

ثانيًا: جاء تحذير المشير طنطاوي للجنود والضباط من إطلاق النار على أحد من المواطنين إلَّا في موضعه، أما توخي الحذر من «المندسين» بينهم فيذكرنا «باللهو الخفي» و«الطرف الثالث» الذي لم نعرفه حتى الآن!

وأخشى أن يستمر «المندسون» في جرائمهم دون أن يقدموا للمحاكمة أو أن يهربوا قبل إلقاء القبض عليهم، وتعجز الأجهزة الأمنية عن ملاحقتهم، أو أن تهبط طائرة عسكرية أو مدنية بليل، فتنقلهم وأمتعتهم إلى حيث يريدون كما حدث في تهريب الأمريكيين وتطويع القضاء لتيسير سفرهم، أما التحذير فجميل وفي موضعه، وخصوصًا قبل انتخابات الرئاسة.

ثالثًا: نشكر الله تعالى ثم قيادة الجيش على أن القوات المسلحة على أعلى درجات الاستعداد القتالي للدفاع عن الوطن، وأن مصر قادرة على أن تكسر رجل مَن سيقترب منها. ويبدو أن تعبير كسر الرجل، تعبير شائع في مصر استخدمه الوزير أبو الغيط من قبل، استخدمه ضد أي فلسطيني يدخل سيناء، في وقت كان يستقبل فيه مع المخلوع في شرم الشيخ القتلة والمجرمين من قيادات الكيان الصهيوني، وكانت بعض القيادات العسكرية المصرية تحضر تلك اللقاءات أو تحميها، دون أن تثور من أجل كرامة مصر رغم أنها كانت تغلي داخليًّا، لعن الله تعالى جرائم تلك الأيام ومَن شارك فيها، هذا تاريخ يجب أن نتركه وراءنا لكي ننهض إلَّا ما كان ضروريًّا للمحاكمات.

رابعًا: لم أفهـم كثيرًا استنكار المشير طنطـاوي بعـض الدعـوات التي تطالب « بأن نعادي دولة ما أو نلغي معاهدة مع دولة ما».هل يقصد المشير طنطاوي إسرائيل؟ ذلك الكيان الصهيوني المغتصب لأرض الأمة، والذي قتل أولادنا وحتى أسرانا، وفرض علينا في كامب ديفيد اتفاقية شوهاء عرجاء، قيدت حركتنا وقسمت سيناء إلى أقسام ثلاثة لا نستطيع أن نزرع بعضها أو نستخرج ثرواتنا منها أولا يصل إليها جيشنا العظيم. نحن لا نعادي

أحدًا ولكننا لا نستسلم للذل ولا لاتفاقيات مهينة؟ هل يؤكد لنا المشير طنطاوي أن إسرائيل لا تعادينا ولا تعتدي علينا، وأننا أصبحنا أقوى منها، وأننا نستطيع أن نمتلك ونخترع، لا أن نستورد الأسلحة التي نزعم أنها تردع ذلك الكيان المغتصب، ولماذا لا يفتح معبر رفح إلّا قليلًا حتى اليوم؟

خامسًا: نحن لا ندعو للحرب ولن نقدم على الحرب إلّا مضطرين كما قال المشير، وقد انتهت أيام الغزو الإسلامي وتحرير الإنسان والأوطان كل الإنسان من الظلم، ولكن بلادنا معرضة للخطر دائمًا بوجود الكيان الإسرائيلي على الحدود. وفي ضوء الهيمنة الأمريكية ووجود الناتو في ليبيا والقوات الأجنبية أو الاحتلال أو التأثير الأجنبي في كل دول الخليج والعراق وأفغانستان، وفي ضوء التهديد العربي الإسرائيلي لإيران بسبب بعض التقدم العلمي فيها، وخصوصًا التقدم في البرنامج النووي، وتصنيف العالم العربي والإسلامي من خلال فتن كثيرة أخطرها فتنة السُّنة والشيعة اليوم.

سادسًا: هل فعلًا تمتلك القوات المسلحة المصرية أحدث المعدات والأسلحة في العالم؟ أم أن هذا الحديث للاستهلاك المحلي؟. نعم تم تطوير الأسلحة التي استخدمها الجيش المصري في حرب 1973، ولكننا يجب أن ننتج بأنفسنا، لا أن نمتلك مع استيراد وشراء من الخارج خصوصًا من دول لا تريد لنا الخير، ولن تعطينا ما نريد. ويمكن أن تبطل مفعول ما تعطينا، إن القوات المسلحة بما فيها من قدرات وإمكانات وثروة بشرية يندر وجود مثلها في العالم، تستطيع أن تنتج أسلحة ومفاتيح قوة ينعم بها الله تعالى علينا، لا يعطيها لأحد غيرنا. ولكن السؤال المهم الذي

كان ينبغي أن يجيب عنه المشير والمجلس العسكري والقوات المسلحة هو: هل تظنون أن الله تعالى خلقنا بعقول أدنى من عقول الأمريكيين والإسرائيليين والغربيين واليابانيين والكوريين وغيرهم؟ الإجابة حتمًا لا، ولكن لماذا يتطورون هُم وينتجون ويصدرون من كل شيء حتى الأسلحة ونحن لا نفعل ذلك؟ هل نستطيع أن نواصل العمل في مؤسسة الطاقة الذرية؟ وهل نستطيع إعادة إنتاج مصنع الصواريخ الذي أسهم في الجهاد في أفغانستان بصواريخ صقر 20 حسب الإرادة الأمريكية أو سكوتها آنذاك؟. أسئلة كثيرة كانت تحتاج إلى إيضاح وأجوبة من المشير طنطاوي ومن المجلس العسكري.

بقيت نقطة أخيرة مهمة تحتاج إلى تحليل وهي: مواصفات الرئيس العظيم والأمة العظيمة حسب ما يريده المصريون.

الرئيس العظيم لا يمكن أن ينتمي إلى الفلول، ولا يكون قد شارك في الفساد والإفساد ضمن أطقم النظام السابق.

الرئيس العظيم هو الذي يكون الله ورسوله أحبّ إليه مما سواهما، كما جاء في الحديث الصحيح، والرئيس العظيم هو الذي يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وهو الذي يأمر بالعدل ويأتيه، ويأخذ بيد الأمة إلى الأمام حتى تكون بحق خير أمة أخرجت للناس، ولا تكون هناك أمة أخير منها.

وبعيدًا عن أسباب اختيار أحد من المرشحين بعينه، فقد تمتعت مصر بحرية لم يسبق لها مثيل، فترى الأسرة الواحدة وقد تفرقت أصواتها بين كل من: أبو الفتوح ومرسي والعوا عند اختيار أحد من الإسلاميين أو الثوريين ومعهم صباحي، وبين موسى وشفيق إذا كان أحد في الأسرة ذاتها لا يريد أن يصوت للإسلاميين.

ومن أكبر المكاسب في هذه الانتخابات بروز قيادات سلفية في إطار ما يسمى الإسلام السياسي، امتازت بالوسطية في الفهم والدقة في الاختيار في ضوء لقاءات واستفسارات عديدة مع كل من المرشحين للرئاسة. ومن هذه القيادات: «نادر بكار» و«محمد نور» و«عماد عبد الغفور» و«أحمد خليل» وغيرهم كثير. وقد وعد حزب النور بدعم أبو الفتوح، وشاركوا في حملاته الانتخابية مع أهل الفن والرياضة ووعدوا بالتصويت له، وقد تكرر المنظر السياسي نفسه مع د.مرسي في حملاته حيث برزت في هذا الصدد بعض الوجوه السلفية، وفي مقدمتهم الشيخ محمد عبد المقصود والدكتور راغب السرجاني وبعض أعضاء آخرين من الهيئة الشرعية السلفية.

وهناك ظاهرة أخرى برزت في مقالات ودعم حملات د.مرسي قدمته و صورته بالمرشح الإسلامي الوحيد، مما يجافي الحقيقة والفهم الوسطي، ومنها تخويف الناس بالثعبان الأقرع إذا انتخبوا أحدًا غير مرسي. وجاء مقال الشيخ عبد القادر أحمد الداعم لمرسي، جاء دامغًا للعلمانيين والليبراليين بأنهم فوضويون يريدون أن يقننوا الفوضى، وهما وجهان لعملة واحدة ويريدون أن يبعدوا الناس عن الله الرب الخالق الرازق ورب الكون كله. أما اليساريون فلا إله لهم والحياة مادة والدين أفيون الشعوب، وأنهم يصفون أنفسهم بأوصاف تمويهية يسارية!

وكانت الصدمة الكبرى في مقال الشيخ عبد القادر أحمد الذي كتبه ليدعم مرسي، أن يقول إنه لن ينتخب المنشق عن الصف والجماعة، وهذا حقه في أن ينتخب ما يريد، إلَّا إذا كان يريد أن يقول إن الجماعة المقصودة في الحديث هي جماعة الإخوان المسلمين. وقد قال بالنص: «لأن المنشق

يحمل عدوى الانشقاق فينقلها إلى مَن حوله وإلى مَن بعده. ولن ننسى الخوارج والشيعة والمعتزلة، ولن ننسى بعض الانشقاقات في الحركات والجمعيات المعاصرة وما خلَّفته من آثار محزنة في سطور التاريخ»، ثم يقول:«لن أنتخب منشقًّا لأنه خطر على نفسه وخطر على غيره»، ثم يقول بعد أن يستبعد الجميع:«بقي رجل واحد فقط، إنتاج كبرى الجماعات الإسلامية عالميًّا.... إن الجماعة والحزب هما الضمان لصلاحية هذا المرشح الأستاذ الدكتور محمد مرسي في الحاضر والمستقبل».

تمنيت على العكس من هذا الكلام، أن يفوز أيٌّ من الإسلاميين أو الوطنيين أو الثوريين الحقيقيين الذين يحملون مطالب الثورة لأن دم الشهداء في رقبتنا جميعًا، ولأن في رقبتنا جميعًا دَينًا لهؤلاء وللشهداء وللجرحى ولكل مَن وقف مخلصًا في ميادين التحرير في مصر. ولو كان لي أكثر من صوت لأعطيت صوتًا لكل من أبو الفتوح والعوا وصباحي ومرسي وخالد علي والحريري والبسطويسي، ولكنني أعطيت صوتي للدكتور«أبو الفتوح».. تمنيت له النجاح أو على الأقل الإعادة مع مرشح آخر من المرشحين الثوريين.

المهم أن باب التنافس الشريف مفتوح، ويجب أن يظل مفتوحًا أمام الجميع والمستقبل في يد مَن يعمل له. هناك حلول مطروحة كثيرة لعلاج الأخطاء التي وقعت فيها الثورة بشكل عام، ووقع فيها التيار الوطني والثوري وفي انتخابات الرئاسة. الخطأ قائم والاتحاد قوة والفُرقة ضعف ومهانة.الخوف الأكبر أن يتفق الإخوان مع المحافظين.

التفكير بطريقةٍ واحدةٍ

وضعت النتائج النهائية للمرحلة الأولى من انتخابات الرئاسة مرسي وشفيق في المقدمة، ومن ثمَّ سميت الإعادة عند بعضهم بحرب الإعادة، حرب بين تنظيمين وآليتين قويتين. وقد تركت المرحلة الأولى وراءها كلًا من حمدين صباحي وأبو الفتوح وموسى، فضلًا عن بقية المرشحين الثلاثة عشر. بعيدًا عن هذه النتيجة التي زادت المأزق تأزمًا حيث يرى بعض المحللين أن اختيار أحد المرشحين الحاليين أمر مر، وهو ليس اختيارًا بين الصالح والأصلح، بل ربما كما يقول بعضهم بين السيئ والأسوأ، أو بين فاشية وأخرى أو بين دولة دينية ودولة فلولية.

وبعيدًا عن الاتهامات الكثيرة المتبادلة بين طرفي المقدمة والإعادة، مرسي وشفيق، ومنها ما هو تقليدي أو مستحدث، ومنها ما هو محلي وما هو مستورد، وبعيدًا عن لقاءات صباحي وأبو الفتوح وخالد علي والبسطويسي والحريري لتشكيل جبهة سياسية موحدة أو النظر في المستقبل الذي يليق بالثوريين أو المنتمين إلى الثورة، وبعيدًا عن التهديد الضعيف بثورةٍ جديدةٍ من خلال مظاهرة ألفية أو مئوية ليلة إعلان النتائج،

تلقيت- كما تلقى غيري- فور إعلان نتائج المرحلة الأولى مئات من المكالمات بعضها من الأصحاب والأصدقاء والشباب والأهل في القرى والمدن، وبعضها من المفكرين والمثقفين. أي النخبة فضلًا عن الإعلاميين وفضولهم الكبير في معرفة ما في أعماق النفس.

ولقد بادرت مجموعات عديدة فكرية وطنية شريفة بالنظر في الأمر أو الأزمة القائمة، وهي التي أوحت من خلال لقاءاتها وإعلاناتها إلى المرشحين بتقديم تنازلات أو ضمانات لا ينقصها التفصيل والدقة والتبرير السياسي والفقهي. وقد وعد مرسي بمعظم تلك الضمانات، ومنها: إنهاء الاعتقالات والطوارئ، وعدم تفعيل قانون الطوارئ، والتأكيد على عدم فرض الحجاب، وأن المرأة حرة فيما ترتديه من زي يناسبها، فضلًا عن حكومة موسعة ونواب للرئيس من خارج الإخوان والهيئة التأسيسية التوافقية للدستور، ويا ليت حزب الحرية والعدالة يضعون ذلك في برنامج مرسي إعلانًا رسميًّا ونهائيًّا بهذه الضمانات، وحتى تكون محلًّا للتقييم والمحاسبة الرسمية والشعبية الواسعة.

كنت قد كتبت منذ فترة عن أفلام الرعب في مصر بمناسبة الانتخابات الرئاسية، والنتائج التي ستفرزها والأطراف المشاركة فيها، وقد ازداد هذا الرعب زيادة عجيبة وفي صور شتى تجلُّ عن الحصر البشري، ولا يعلم تفاصيلها وبواعثها إلَّا الله تعالى. ولكننا نحاول دائمًا أن نفهم .

لا يوجد بيت أو مقهى ولا مدرسة ولا ميكروباص أو قطار أوأتوبيس ولا مجتمع- صغيرًا كان أم كبيرًا- إلَّا أصبحت المشكلة الرئيسية

المطروحة للنقاش هي اختيار الرئيس المقبل .لمن نصوت؟ وماذا سيفعل بنا الرئيس المقبل؟ هل نحن نستجير من الرمضاء بالنار؟هل تتم عملية الانتخاب وتكتمل المسيرة الديموقراطية؟ هل يصلح شفيق لقيادة مصر؟ وهل مرسي أحسن منه في هذه المهمه؟ هل نحن بين فاشية عسكرية وفاشية دينية؟ هل يثق الشعب في الإخوان بعد أخطائهم الكثيرة منذ الثورة في حق الثورة والشعب؟ فهل وهل وألف هل..؟

هناك مَن سيصوت لمرسي بشروط أو بغير شروط وضمانات، وهناك مَن سيصوت لشفيق، وهناك مَن سيقاطع وهؤلاء قد حزموا أمرهم، وبقيت النسبة الأكبر حوالي 60% ممن يحق لهم التصويت ولم يصوتوا في الجولة الأولى، ويستطيع مَن يصل إلى هؤلاء من المرشحين أن يغيِّر النتيجة لصالحه لو لم يحدث التزوير المتوقع عند بعضهم بأية صورة من الصور المعروفة لنا وغير المعروفة.

لم تعد المشكلة عند الشعب الطيب المهموم هي الخبز (العيش). لقد نسي الناس مشكلات أنابيب الغاز في بلد الغاز، ونسي الناس الوضع الاقتصادي السيئ والبطالة والحد الأعلى والحد الأدنى للأجور، ونسي الناس مؤقتًا قضية التأسيسية لصياغة الدستور، كما نسوا المياه الصالحة للشرب، بل إن هناك حاليًا مَن يتحدث عن الخُلع السياسي. وقبل أن يتم الانتخاب يفكر بعض المصريين في مَنْ مِنَ المرشحين أيسر خلعًا؟ ومما يزيد في ضبابية هذا الموقف الذي كان من المفترض أن يكون عُرسًا ديمقراطيًا سلميًا، وخصوصًا بعد الثورة العظيمة، ضعف الموضوعية

والإنصاف. يتمثل ذلك في رؤية السلبيات وإهمال الإيجابيات، وكأن الخصم أو المنافس دائمًا شيطان.

والله سبحانه وتعالى يقول :

﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴾ (الزلزلة:7،8).

ويقول المولى سبحانه وتعالى :

﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ ﴾ (المائدة:8).

يزداد الاستقطاب اليوم في المجتمع بشكل ينذر بالعودة إلى استقطاب ما قبل الثورة. في هذا المشهد الرهيب يجني الإخوان ثمرة أخطائهم الفادحة التي ظهرت بوضوح في تراجع نسبة التصويت لهم، عما كانت عليه الحال في انتخابات مجلسي الشعب والشورى، ولكن بعض الإخوان اليوم يعترفون بأخطائهم وأدركوا خطورة الانعزال عن الشارع.

أما رد فعل الشارع فهو مما يدل على سرعة إدراك ومتابعة وفهم هذا الشارع للأوضاع السياسية، رغم التحليلات أو الوقائع التي ذكرت بشأن التزوير، والتي نفتها السلطة المعنية بالانتخابات سواء كانت هذه السلطة إدارية أو قضائية، وفق ضبابية الرؤية التي تصادف الجميع، ويقع فيها الجميع حتى القضائية منها .

يراقب المجلس العسكري وينتظر وهو يعمل بالضرورة للمستقبل بهدوء وسرية، ولن يستطيع أن يفصح عن مكنون نفسه في مسألة الرئاسة،

ولكـن المجلس له مصالح ويحتاج إلى مَـن يدركها ويعمل على تحقيقها. وقـد وعـد المجلس كثيـرًا وذهبت بعض وعـوده أدراج الريـاح مثل بعض وعـود الإخـوان، أما صياغة الدسـتور والإعـلان الدسـتوري المكمل قبل الانتخابات ليس الدليل الوحيد على صحة ما أقول، وهناك مسـائل شائكة قد يكون لها دخل في حسـم الموضوع، ومنها العلاقة مع إسرائيل وأمريكا ووضع الجيش في الدستور.

ونجح مرسي

فرح الثوار بصعود مرسي إلى الرئاسة، رغم أن بعضهم لم يكن محبذًا للانتخابات، ولا الإخوان المسلمين، ولا التيار الإسلامي عمومًا. فرح هؤلاء لاعتقادهم أن الرئيس- حسب تعهداته- سيواصل الثورة ويحقق أهدافها. وكانت لدى الرئيس فرصة حقيقية في مواصلة الثورة حتى تقتلع جذور الفساد والظلم والتخلف، ويمكن أن يتم ذلك بالطريق الهادئ السلمي، إذا كانت الخطط الموضوعة سليمة، وكان من وراء تنفيذها، تسري فيه روح الثورة مع الكفاءة. فبعد الثورة لا تكفي الكفاءة وحدها، وإلَّا تسرب إلى الإدارة الجديدة بعض الفلول أو بعض مَن ينتمي للثورة المضادة، وفي هذا خيانة كبيرة للثورة .

ومن أهم العناصر اللازمة للنجاح بعد ذلك، عنصر المشاركة الوطنية الواسعة والاستفادة من كفاءات جميع القوى السياسية ذات الروح الثورية، حتى لا يؤتمن أحد ممن كانوا يعارضون الثورة على الهدف السامي المتمثل في تحقيق أهداف الثورة. وياليت الدكتور مرسي يستمع إلى نصائح الجبهة الوطنية التي دعَّم تشكيلها الرئيس نفسه، فإنها نصائح غالية

ودقيقة وصريحة، وكل نصائحها تصب في مصلحة مستقبل مصر، سواء الثورة أو الحكومة أو الرئاسة، إذ إنها تهدف إلى تفعيل الشراكة الوطنية الحقيقية والتزام الرئيس بوعوده الكثيرة، وتطالب الجبهة بكشف حساب عن شهر مضى على مرسي في كرسي الرئاسة، حتى قال حمدي قنديل: إن الجبهة تعمل بشكل وطني وليس لأعضائها أي أطماع في منصب وزاري. وقال في هذا الصدد الدكتور سيف الدين عبد الفتاح، منسق الجبهة: إن الجبهة الوطنية نشأت من أجل مصلحة الوطن والحفاظ على مكاسب الثورة وضمانة لعدم عودة النظام السابق بكل رموزه وتنظيماته، والجبهة تمثل ضمير الوطن.

نرى معارضة حكيمة في مصر تعمل على المصلحة الوطنية، وتنظر بنظرة نقد موضوعي فاعل، وهناك معارضة تسير في طريق وعر يتضمن الهجوم وليس النقد والتدمير أو إشعال النار في أرجاء الوطن بالكذب والافتراء والاتهامات الباطلة، خصوصًا للتيار الاسلامي أو لمن أفرزتهم الانتخابات النزيهة التي دارت في مصر للمرة الأولى على الأقل في حياة الأجيال الثلاثة الأخيرة. معارضات وتهديدات كثيرة حتى رأينا رئيس نادي القضاة- صاحب الخطب والآراء المستفزة- يهدد بالتصعيد في حالة تغيير وزير العدل الحالي، رغم أن رئيس الوزراء الجديد د.هشام قنديل كان لا يزال يسعى إلى تشكيل حكومة جديدة، ولا يجوز تشكيل حكومة جديدة تحت الضغط، وإلَّا كتبت فشلها يوم تشكيلها.

حملة النظافة- نظافة الوطن أو الوطن النظيف- أعادت روح العمل والتضحية للشباب وتمثل انطلاقة جميلة، ولكن الحملات الشعبية

لا يمكن أن تحل محل الدولة والتعاون بينهما مطلوب، حتى نعبر هذه الفترة الانتقالية وتبدأ الأوضاع في الاستقرار سياسيًّا واقتصاديًّا وتعليميًّا وعلميًّا وفنيًّا وإعلاميًّا وثقافيًّا. وهي مهمة كبيرة تحتاج مرة أخرى إلى تضافر الجهود والمشاركة الواسعة واستنفار إمكانات وقدرات الوطن بالكامل.

من التحديات جرائم الانفلات الأمني والمشاجرات العنيفة والقتل، وخصوصًا للأقارب والجيران والثأر والبلطجة والهجوم على المستشفيات والسرقة بالإكراه، وقطع السكك الحديدية، ومشكلات انقطاع الكهرباء والمياه وتوقف الصرف الصحي، وعبث العاطلين والتعديات على الأراضي، فضلًا عن ارتباك الأمن والمرور، وتأخر الإسعافات اللازمة للمصابين، وإضرابات الجهات الحيوية مثل العاملين في المستشفيات نتيجة الروتين القاتل في معالجة هذه التحديات والإضرابات حتى في المناجم. الدولاب الإداري في الدولة لا يعمل بالكفاءة المطلوبة، ولا يمكن أن يحل محله التنظيم الموازي كما حدث في حملة نظافة الوطن.

وأخيرًا فكم كان جميلًا أن يقول الرئيس في الفيوم: «أستمع جيدًا لكل ذي مظلمة أو صاحب اقتراح لخدمة الوطن». والأجمل من الاستماع والاستيعاب العمل على انقضاء تلك المظالم، وتفعيل المقترحات التي تكون في صالح الوطن، مهما كان مصدرها.

القرارات المفرِّقة والمعيبة

وأنا خارج الوطن كنت أتمنى أن أكون فيه لأشاهد ردود الأفعال على وجوه المصريين ، جراء القرار الثوري للرئيس المصرى بعودة البرلمان المنحل إلى الانعقاد، كالعادة وقف الشعب موقفًا متباينًا من القرار. فهناك مَن أيده وفرح به تحزبًا وتعصبًا للرئيس كإسلامي وكإخوان مسلمين، وكحزب الحرية والعدالة، وكثوري بل قائد ثورة.

وهناك مَن وقف ضد القرار كراهة في عودة البرلمان، إذ إن البرلمان في نظره لم يهتم بالقضايا الكبرى في التشريع وخاض في قضايا تقنين زواج القاصرات والدفاع عن شرعية الختان للإناث، والمطالبة بعدم تعليم اللغة الإنجليزية باعتبارها لغة الكفار، وإلغاء قانون الخلع، وأهمية تجميل أنف النائب البلكيمي. وهناك مَن وقف ضد القرار كراهة في أن يسترد الرئيس مرسي صلاحياته الكاملة. وهناك مَن وقف ضد القرار خشية سيطرة الإخوان المسلمين على مؤسسة الرئاسة. وهناك من الطرفين وهم القلة الذين نظروا للقرار نظرة قانونية أو دستورية، وهؤلاء اختلفوا كذلك وهم رجال القانون .

وإن المشكلة في نظري ليست في القرار الذي اتخذه الرئيس مرسي، ولكن المشكلة القائمة والمستمرة هي في بقاء الثورة واستمرارها وإحيائها، وبعد الاستناد في بناء المستقبل على النظام الديموقراطي المستورد من الغرب. لو أن الثورة استمرت في ثوريتها لتغيرت الحياة في مصر والعالم العربي كله، وكان من الأوْلى في نظري الإصرار على دستورية قانون العزل السياسي، وتطهير الحياة السياسية والقضائية والعسكرية وغيرها بالكامل، ثم بدء عملية البناء على أسس سليمة فكرية وثقافية وقضائية، ولكن ذلك لم يحدث. وهنا خلل كبير في الأولويات.

دعنا -على سبيل المثال لا الحصر - ننظر في قراءة محتوى قرار إعادة البرلمان المنحل موضوعيًّا، ونتساءل لعلنا نجد إجابة شافية بعيدًا عن الوقوف مع القرار أو ضده. إذا كان قرار حل البرلمان باطلاً، فلماذا لا يكون قرار الرئيس مرسي علاجًا نهائيًّا وكاملًا، ويواصل البرلمان عمله حتى نهاية مدته ولا داعي لانتخابات جديدة، ويتم التحقيق مع مَن تسبب في قرار الحل الظالم، ومَن استخدمه في أصعب الظروف والأوقات؟ وإذا كان قرار حل البرلمان صحيحًا وقانونيًّا ودستوريًّا، فإن قرار الرئيس بعودة البرلمان يعتبر تعديًا على المحكمة الدستورية العليا التي أقسم اليمين أمامها حتى يصبح رئيسًا للدولة، ولماذا أعطى الرئيس دروعًا، وقام بتكريم مَن أحيل من كبار قضاتها الى المعاش وهو يعلم أن من بينهم مَن شارك في فضيحة تهريب الأمريكيين المتهمين في قضايا التمويل الأجنبي؟

ياليتنا نعـود إلى الإنصاف والموضوعية فنكون في أحزاب سياسية ولا نتحزب، بل نقف مع الخصم السياسي لو كان موضوعيًّا، ومشروعاته

مقبولة وتصب في مصلحة الوطن، ويا ليتنا نقف من جديد مع القرارات التي تعيد إلى الثورة المصرية حياتها وورونقها الحضاري ونقف جميعًا ضد أي قرارات تصب في صالح النظام الفاسد مهما كان مصدرها، قضائي أو رئاسي، أو برلماني، أو حكومي.

وهنا لابد أن نشير إلى أن عامل الثورة يجب أن يكون أهم من أي عامل آخر في صناعة المستقبل في بلاد الربيع العربي. النظام الديموقراطي نظام جميل وثمراته عديدة، ولكن لا يقضي على العنصرية في القلوب ولا الضغينة ولا الكراهية.

تلقيت بالأمس وأنا في بريطانيا رسالة من المجلس الإسلامي البريطاني MCB عن أداء قلة قليلة من اليمين المتطرف في بلد ديموقراطي عتيد، ضد المسلمين حتى المولودين منهم في بريطانيا، ولا يعرفون لهم بلدًا آخر ولا موطنًا غير بريطانيا.

درجت تلك القلة العنصرية على إثارة الفتن ضد المسلمين واتهامهم بالعنف والإرهاب علمًا بأن المجلس الإسلامي البريطاني يضم في عضويته 500 مؤسسة إسلامية ويعمل منذ إنشائه فى عام 1997 على محاربة الجهل والتعصب والعنف والتشدد في المجتمع ككل بما في ذلك الأقلية المسلمة، ولكن المجلس والمسلمين في بريطانيا خصوصًا.

بل وأحيانا يعاني الملونون من الكراهية التي تسيء إلى الديموقراطية وتتنافى مع أبسط مبادئها، وهذا أيضًا يذكرني بالقلة القليلة من المتشددين باسم الدين الإسلامي في بريطانيا ومصر وغيرها ويكرهون

أصحاب الأديان الأخرى، وينسى هؤلاء وهؤلاء السماحة والحرية العظيمة في حق الاعتقاد ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ (الكافرون:6).أو ﴿ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾ (الكهف:29).

إن المسار الديموقراطي يستطيع وحده أن يحل مشكلات مصر ولا الأمة العربية ولا الإسلامية، ويمكن لهذا المسار أن يستنسخ النظام الفاسد القديم مرة أخرى ومرات ، ذلك النظام البائد الفاسد الذي تخلصنا منه بفضل الله أولًا ثم بفضل الثورة المصرية المباركة، ويا ليت القوانين كلها تكون ثورية حتى تتحقق أهداف الثورة من: العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

مصر الريادة..وخُطَب مرسي

الشعب يقدر جهد مَن يحترمه ويقدره، ويسعى ويتحرك في خدمته، ويضطلع بمسئوليته ومهام وظيفته من الرؤساء والمسؤولين، لأن الركود لا يأتي بخير أبدًا، وقد شبعت الأمة منه كثيرًا. عاشت الأمة ولا تزال، في ركود قاتل نتج عنه تخلف واضح، أعجزها عن التقدم أو حتى المحافظة على أوضاعها القائمة السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية زمنًا طويلًا كانت فيه تتدهور يومًا بعد يوم.

استمعت إلى أو قرأت حديث الرئيس الدكتور مرسي في مكة المكرمة (في القمة الإسلامية) وفي الصين حيث ذهب إلى التعاون الاقتصادي والفني، وطهران في قمة عدم الانحياز، وهي كلها أحاديث ذات معاني جميلة، ولكن الكلام وحده لبعض العرب والمسلمين لا يكفي، أفأنت تسمع الصم؟اسمحوا لي أن أستخدم الكلمات المناسبة ولا ينبغي أن تغضب كلمة الصم أحدًا، فبعضهم كما قلت انشغل بنفسه أو جعل نفسه في خدمة أعداء الأمة أو جلب الاستعمار العسكري لنفسه ولدولته، بعد أن رحل الاستعمار من كل الدنيا.

كما استمعت إلى حديث د.مرسي في الجامعة العربية أمام وزراء خارجية الدول العربية. وهو أيضًا حديث جميل لفت نظري فيه اهتمام الرئيس الإيجابي بالوضع في سوريا، الذي يزداد سوءًا يومًا بعد يوم. كان حديث الرئيس مرسي عاطفيًّا وعقليًّا ومنطقيًّا ولكن لم يكن مقبولًا من الرئيس مرسي أن يقول للوزراء في اجتماع الجامعة العربية: «افعلوا شيئًا لسوريا ونحن معكم». تذكرت قصة من أعماق الريف ملخصها، أن أبًا سمع ابنه يقول للأولاد وهم يلعبون: أنا مع مَن؟ فغضب منه أبوه وقال له: ليس هكذا يابني تكون الريادة والقيادة. إن أردت أن تكون قائدًا كان عليك أن تقول للأولاد مَن منكم معي؟ الأولاد سيلعبون على أية حال ولكن دور كل منهم يجب أن يكون معلومًا، كنت أود أن تطرح مصر مشروعها التفصيلي لحل مشكلة سوريا المعقدة وفق المبادرة التي أطلقها مرسي نفسه، والتي تضم إلى جانب مصر- تركيا والسعودية وإيران.

كلمة مرسي للوزراء، افعلوا شيئًا ونحن معكم، لا أظن أنها تعبر عن مصر الأم الرائدة ولا تطلعات شعب ما بعد الثورة، والنزوع إلى التفوق مع السعي إلى الاستقرار. جميل أن نقدم حكومة وشعبًا كل مساعدة للسوريين طلابًا في القاهرة فتعاملهم مصر كما تعامل المصريين، فضلًا عن مساعدات الإغاثة، واستقبال بعض اللاجئين أو المهاجرين، وترتيب أماكن لائقة لهم حتى يعودوا إلى ديارهم وهم في محبة ومودة مع المضيف، يقول الشاعر:

ولم أر في عيوب الناس عيبًا   كنقص القادرين على التمام

ونحن في مسيرتنا نحتاج إلى أن نتخلص من مفعول بعض الأمثال العربية التي انتهى زمنها، والتي تدعو إلى الركود من قبيل: «ليس في الإمكان

أبدع مما كان»، أو«اللي يجوِّز أمي أقول له ياعمي» أو« الباب اللي يجيلك منه الريح سده واستريح». إنما كان ينبغي على الدكتور مرسي من منطلق مسئوليته أن يدرك أمرين مهمين أولهما: أن النجاح ليس له سقف، والثاني أن الصراع مستمر ومتطور ومطاطي ومدمر، وإذا لم نعرف مكانتنا أو قدرنا هبطنا أكثر فأكثر وتقدم غيرنا. وقد تعلمنا من أحاديث الرسول ﷺ ما معناه، أن مَن ولَّى أحدًا ولاية لمعرفة أو قرابة وهناك في الأمة مَن هو أوْلى منه، فقد خان الله ورسوله وخان المؤمنين. طبعًا القرابة هنا لها أكثر من معنى، ولا يغيب عنها قرابة العمل السياسي في الأحزاب المختلفة.

لعلنا نستطيع أن نتخذ شعارات نطبقها في المراحل المقبلة، تحفز الهمم وتقوي العزيمة وتشيع العدل وتقضي على الفساد والأعراف البائدة. كنت أود أن أستخدم كلمة الأعراف الجاهلية بدلًا من البائدة، ولكنني خشيت أن يراها القارئ من الجاهلية التي نسبوها خطأً إلى الشهيد سيد قطب رحمه الله تعالى. والجاهلية عند سيد قطب هي قيم وأعراف فترة زمنية كانت قبل الإسلام، وكان فيهم أعراف وصفات وطباع غير معقولة مثل وأد البنات، فجاء الإسلام يشير إلى هذه الأعراف على أنها من سمات الجاهلية، وهي أي الكلمة ليست سبابًا، وكذلك كلمة الكفر ليست سبابًا، بل وصف لحالة تتعلق بالعقيدة.

قبل الشعارات الواجبة هناك كلمات لعلماء وفقهاء قد يكون لهم الفضل في إيضاح ما أريد أن أقوله لمرسي رئيس مصر، وبقية الحكام العرب والمسلمين. في قول ينسب لابن الجوزي جاء فيه: **«ينبغي لمن كان له أنفة أن يأنف من التقصير الممكن دفعه عن النفس»**. وهذا طبعًا يتفق

تمامًا مع بيت الشعر السابق أو ما معناه «نقص القادرين على التمام»، ثم يقول ابن الجوزي في رائعة من روائعه:«لو كانت النبوة تنال بالاجتهاد لعدّ المرء مقصرًا إذا قنع بالولاية». ليس هناك سقف للتنمية والتقدم والترقي في مدارج الكمال. ولذلك فإن ما قاله الإمام حسن البنا في رسالة التعاليم يجسد هذه المعاني ويوضح هذه الشعارات، حيث قال في الأصل الثامن عشر من أصول الفهم العشرين:« الإسلام يحرر العقل، ويحث على النظر في الكون، ويرفع قدر العلم والعلماء، ويرحب بالصالح النافع من كل شيء، فالحكمة ضالة المؤمن أنَّى وجدها فهو أحق الناس بها».

كلام واضح ودقيق، وهو شعار للناس جميعًا وليس للإخوان فقط أو الرئيس المصري وحده. الإسلام يحرر العقل، يعني أن مَن كان عقله مقفولًا أو ضيقًا ولم يحرره الإسلام أو عاش في الإسلام بعقل لم يتحرر من الأوهام والقيود فلن يفيد الإسلام كثيرًا، وقد يكون ضرره أكثر من نفعه، والإسلام يحث على النظر في الكون، وهذا منتهى التقدم والرقي واستكشاف الأكوان التي سخرها الله تعالى لنا، فمتى نشرع في هذا السبب الذي يؤدي إلى التقدم والترقي؟ ومتى تدرك الحركة الإسلامية ذلك بدلًا من الفتاوى الشاذة التي شغلوا العالم بها؟!

أما ابن القيم رحمه الله تعالى فيقول:«ينبغي على المسافر أن تكون له همة تسيره وترقيه، وعلم يبصره ويهديه». ودون الهمة لا ينفع العلم، لأنه سيكون راكدًا لا ينتفع الناس من صاحبه، ودون العلم لا تنفع الهمة لأنها ستفقد البوصلة وتكون مثل الريح الهوجاء، وصاحبها لا يأتي بخير أينما يتوجه أو يوجهه غيره.

الكلمة التي قالها مرسي للوزراء بشأن سوريا: افعلوا شيئًا لسوريا ونحن معكم، لم تكن في موضعها ولا ما يتطلبه الوقت إذ إننا في سباق محموم بين النظام السوري الذي فقد شرعيته كاملاً بقتل المدنيين وكل العسكريين واغتصاب البنات وقتل الأطفال وتهجير عشرات الآلاف وتدمير مدن بأكملها، وذلك في أجواء عربية وإسلامية لا تحترم آدمية المهاجر ولا ترعى كرامة اللاجئين إلَّا قليلًا.

ونحن أيضًا أمام معارضة سورية ليس لها قيادة واحدة، مما يذكرني بما خسرته الثورة المصرية العظيمة بسبب عدم وجود قيادة واحدة لها فعجزت عن الإسهام في صناعة القرار، ولم يكن لها دور قوي في رسم المستقبل الذي يتصارع عليه في مصر قليل من الثوار والأحزاب السياسية الجديدة منها والقديمة، ويتصارع عليها بلا حياء، كذلك الفلول وأتباع الثورة المضادة حتى يتطهر المجتمع منهم ومن ثقافتهم وفسادهم.

كما أراد مرسي أن يبرئ ذمته وذمة مصر من تصدير الثورة حتى لا نتهم مثل إيران أو الخميني، ولكنه أوقع نفسه في إشكالية عجيبة بقوله: «ندعم الشعوب لنيل حرياتها».يدرك الرئيس مرسي أن دعم الشعوب معناه المساعدة في الثورات ضد الحكام وعلى مصر أن تحدد موقفها، فهناك أيضًا الأغلبية الشيعية مع بعض أهل السُّنة هم في ثورة ضد ملك البحرين وظلمه، ولكن موقف مصر والعالم العربي من ذلك الصراع في البحرين كان دائمًا سلبيًّا. إن الظلم ظلم إن طال مسلمًا أو غير مسلم سنيًّا أم شيعيًّا أم بوذيًّا. والله لا يحب الظالمين.

ثم جاءت ثالثة الأثافي، وتمثلت في:

الخطاب المزعج والرئيس المجرم

فقد أزعجني خطاب الرئيس مرسي إلى المجرم بيريز، كما أزعج كثيرًا من الأحرار إن لم يكن أزعجهم جميعًا، بل أزعج الخطاب كثيرًا من أبناء الشعب المصري وكذلك الأمة كلها، حتى العوام في القرى والبادية.

ولكنني أدرك أن هذا الخطاب المزعج أسعد الكنز الإستراتيجي البائد لإسرائيل في مصر، وأسعد أحمد شفيق الذي لم يكن يستطيع أن يأتي بأقوى منه. فالرئيس مرسي - بالنسبة لمبارك- على الدرب نفسه يسير أو عليه تفوق في ميدان العلاقات المصرية الأمريكية والمصرية الإسرائيلية.

خطاب مرسي لبيريز فوق أو أكبر من التطبيع الذي رفضته كل القوى الوطنية وفي المقدمة الإخوان المسلمون، أيام المعارضة. خطاب مرسى يفتقد الشفافية حول الموضوع عندما أثير من قبل في أوائل أيام تولي مرسي المسؤولية والجلوس على كرسي الرئاسة. أزعجني كلام كل مَن كان حول الرئيس وحاولوا نفي الخطاب أو التخفيف من أثر الصدمة التي أحدثها أو التهوين من شأن هذه المصيبة.

كل ذلك أزعجني وأثبت أن الرئيس لا عقل له، إذا كان قد وقع على الخطاب كما قيل دون أن يقرأه، وإن كان قد قرأه فالمصيبة أكبر وأنكى. إن عباس في فلسطين بل ودحلان- وما أدراك ما دحلان- لا يستطيع أيٌّ منهما أن يكتب مثل هذا الكلام وبهذه البجاحة إلى مجرم مثل بيريز، خصوصًا بعد ثورات الربيع العربي وسط

كثرة التحليلات و مئات التعليقات من شـتى الاتجاهات بشأن الخطاب المزعج إلى الرئيس المجرم.

أشـير إلى عـدد مـن التعليقات، فـي الإعـلام المصـري خصوصًا بين السلفيين الجهاديين- أو التكفير، أو جماعة المسلمين سابقًا- فمنهم مَن يكفِّر مرسي أصلًا لأنه لايحكم بالشريعة كما يفهمها هؤلاء المكفراتية، ويرون أن إرسال خطاب بهذه الصيغة هو من موجبات الكفر أيضًا، ومن المعاصي التي يكفرون صاحبها بها.

هنـاك تعليـق جميل في عمـود بجريـدة الحرية والعدالة يوم السـبت 20 / 10/ 2012 بعنـوان: الخطـاب الـذي ضـل الطريـق للكاتـب محمـد مصطفـى، تصـور فيـه الكاتـب ما يجيـش في صـدور المصرييـن لو عبّر أحدهم عن مرسـي أصدق تعبير فسـيكتب: «مجرم الحرب بيريز رئيس الكيان الصيهوني المغتصب: لا أخفي عليكم أنني شديد الرغبة في قطع العلاقـات مـع أمثالكم، ولكـن الظـروف العالمية والمعاهـدات الدولية تفرض على بلدنا أن نرسل إليكم السيد السفير عاطف محمد سالم سيد الأهل». ثم يحاول الكاتب أن يحدد مهمة السفير فيقول عن المهمة التي عهـد إليـه بها، وأنها تتلخص في: «إلحاق الضرر بهم ما اسـتطاع، ودعم المقاومة ما تيسر له إلى ذلك سبيلًا، وتجنب ألاعيبكم الدنيئة وأساليبكم القذرة، وحماية بلادنا من مخططاتكم العدوانية الخبيثة».

أمـا التعليـق الثانى أيضًا فى جريدة الحرية والعدالة يوم الأحد 21-10-2012 وهو يوم كتابة هذه السـطور، فكان بعنوان: بروتوكول الثورة، لعلاء النجار، الذي يبدي حيرته في بداية العمود فيقول: لا أعرف كيف

خرج علينا الدكتور ياسر علي المتحدث باسم الرئاسة ليؤكد صحة خطاب الدكتور مرسي إلى الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز. وقال بكل بساطة: «إن الخطاب بروتوكول حيث يوجه إلى كل دول العالم بلا استثناء». ثم يتساءل الكاتب: «وكأن ثورة لم تقم وكأن عزاء ودماء بيننا جفت، وكأننا استرددنا القدس، وحررنا فلسطين، وأخذنا بثأر أسرانا الذين سفكت إسرائيل دماءهم غدرًا».

ثم يقول الكاتب متسائلًا: «فكيف تستمر بروتوكولات نظام المخلوع في التعامل مع إسرائيل كما هي؟!». ثم يقول الكاتب: «وأريد هنا أن أوضح أن الرئيس مرسي نفسه قام بوضع إستراتيجية جديدة في التعامل مع القضية الفلسطينية».

والحقيقة التي يجب أن يطلعنا عليها مرسي والإخوان بكل شفافية ما الإستراتيجية الجديدة للقضية الفلسطينية؟ وهل هي لتحرير فلسطين أم غير ذلك؟! يثير هذا الخطاب من الرئيس المحترم مرسي إلى الرئيس المجرم بيريز الكثير من النقاط الجديرة بالدراسة والمناقشة:

أولا: أن الرئيس مرسي بذلك الخطاب وهو في السلطة أهدر مواصلة تاريخ الإخوان العظيم في القضية الفلسطينية التي اهتم بها الإمام البنا رحمه الله تعالى منذ 1935، فأرسل وفدًا إلى بلاد الشام مرورًا بفلسطين والالتقاء بزعماء المسلمين وتأكيد عدالة قضيتهم، ودعم الإخوان المسلمين لهم. وقد شكل الإمام البنا في ذلك الحين لجانًا في مصر لدعم قضية فلسطين وإشراك الشعب المصري، وليس الإخوان فقط في تحمل مسئوليتهم تجاه القضية. ولم يهمل الإمام البنا إعداد

القـوة كما جاء في القرآن الكريم: ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾ (الأنفال:60).

قـام مؤسـس الإخوان المسـلمين بإعـداد الآلاف من أبناء الشـعب المصـري للدفاع عن فلسـطين ضد الصهاينـة المغتصبين، ومنهم بيريز وشـارون وجولـدا مائيـر وبيجن. وخاض الإخوان المسـلمون الحرب عام 1948 مع الجيوش العربية ضد الكيان الصهيوني وسـجلوا بطولات نادرة. ولو كان البنا حيًّا اليوم فإنني أعتقد أنه سيواصل الإعداد القوي للوطن قبل السعي إلى اعتلاء السلطة وخوض الانتخابات الرئاسية دون إعداد حقيقي للقوة. فمَن المسئول عن تشويه سمعة الإخوان المسلمين اليوم، وخصوصًا هذا الخطاب السـيئ الذي لو عرض على تلميذ في المرحلة الإعدادية لرفضه؟

ثانيًا: الخوف على المسـتقبل المصري والعربي والإسـلامي تحت حكم بعض الإسـلاميين، وتجارب حكومة الإنقاذ في السودان وتقسيم السـودان وهم في الحكم كارثة كبيرة، ونتيجة الجهاد الإسـلامي الطويل والمريـر فـي أفغانسـتان واضحـة، ومـا حدث فـي العـراق وتـواطـؤ الإسـلاميين فيـها- سُـنة وشيعة- مـع الأمـريكيين ضد صدام حسين، وما حدَث في سـوريا، ولجوء بعض الإسـلاميين إلى الفلول والغرب للتخلـص من المجـرم بشـار، هـو حلقـة من حلقات الصـراع التي

لا يحسم الإسلاميون للأسف نتيجتها، وإن حسموها فسيكون على غرار خطاب الرئيس المحترم مرسي إلى المجرم بيريز، أو الحسم في ليبيا بمساعدة الناتو.

إن بعض أهم الثوابت تضيع أو تقل يومًا بعد يوم، والتمسك بها يتهاوى مع الظروف الصعبة والضيقة، لذلك كان التوازن المطلوب هو ما ذكره الإمام البنا في رسالة المؤتمر الخامس سنة 1938 حينما قال:

«وعلى هذا فالإخوان أعقل وأحزم من أن يتقدموا لمهمة الحكم ونفوس الأمة على هذه الحال، فلابد من فترة تنشر فيها مبادئ الإخوان وتسود، ويتعلم فيها الشعب كيف يؤْثر المصلحة العامة على المصلحة الخاصة».

ثالثًا: انشغل قادة الإخوان بانتخابات حزب الحرية والعدالة والصراع الناعم أو المنافسة بين الكتاتني والعريان، مما أسفر عن فوز الكتاتني بأغلبية ساحقة تؤكد حقيقة قوة التنظيم، وقوة مبدأ السمع والطاعة، وقوة الثقة، أكثر من المبادئ الأخرى والأركان التي بايع عليها الإخوان المسلمون، وهي الفهم والإخلاص والعمل والجهاد والتضحية والثبات والتجرد والأخوة. ولم يعبأ كثيرًا أيٌّ منهما بما صدر عن مؤسسة الرئاسة من أخطاء فادحة، منذ أن تولى مرسي الرئاسة. وكان أيٌّ من تلك الأخطاء كفيلًا على الأقل بخروج مليونية أو أكثر في التحرير. ولكن يبدو أن المثل المصري صحيح: «عدوك يتمنى لك الغلط وحبيبك يمضغ لك الزلط»، ينطبق على معظم مَن يعمل في السياسة!

رابعًا: ما كتبه الرجلان محمد مصطفى و علاء النجار، كان يجب أن يكون هو موقف الإخوان المسلمين وقادتهم منذ اللحظة الأولى للإعلان عن الخطاب المزعج إلى المجرم بيريز، وأن يعلنوا عنه ولو من مكة المكرمة وقت الحج، وأن يكون هو موقف جريدة الحرية والعدالة، بل والإعلام المصري كله بقيادة صلاح عبدالمقصود، الذي أحسن - قبل الوزارة- وهو يصدر من مركز الأبحاث مجلة القدس العظيمة لسنوات عديدة. وهو بعد الوزارة وخصوصًا الإعلام في مركز أقوى، ويستطيع أن ينجز أكثر، وأن يرفع شعارات الإخوان المسلمين وهم في المعارضة، بشأن كل ما يتعلق بفلسطين وما يتعلق بالكيان الصهيوني المغتصب.

خامسًا: هل ننتظر أن نعرف أخبار الرئاسة من الصحف الإسرائيلية؟ لو لم تنشر إسرائيل رسالة الرئيس المحترم مرسي إلى الرئيس المجرم بيريز، من أين كان سيقف الشعب المصري على الحقيقة بعد أن نفاها مسبقًا أو قلل من أهميتها وخطورتها بعض المعلقين المحسوبين على مؤسسة الرئاسة؟ وقد هون من شأنها المتحدث الرسمي باسم الرئاسة. وبعد أن نفى «محمد جمال حشمت» القيادي الإخواني المحترم أخبار تلك الرسالة من قبل لأنها جاءت في الصحف الإسرائيلية.

وأخيرًا وليس آخرًا هل ما يقوله المرشد العام للإخوان المسلمين عن الجهاد كما جاء في الرسالة الأسبوعية أو غيرها هو مجرد كلام مرسل؟ وهل يقرأ مرسي الرسالة الأسبوعية؟ وهل يستمرالإخوان في موقفهم العظيم أيام المعارضة من الكيان الصهيوني المغتصب ومن اتفاقية كامب ديفيد، والذي أكده الأستاذ الراحل المرشد عمر

التلمساني مرارًا إثر الاتفاقية المشؤومة، أم أن التقية اليوم لها نصيب في أوقات الأزمات، وبذلك يكون مبدأ التقية عند الشيعة مقبولًا عند أهل السُّنة مع التسلف الإخواني النافذ في الجماعة حاليًّا؟. أسئلة كثيرة تحتاج إلى تعليق وإجابات واضحة للإعداد للمستقبل.

تمنيت ألَّا يضع مرسي نفسه في هذه الدوائر، فيكون المجرم بيريز من أصدقائه. وأدعو الإخوان المسلمين والسلفيين والوطنيين خصوصًا الشباب إلى الخروج من دوائر الحزبية الضيقة، ومن دوائر العصمة التي يضفيها بعضهم على الزعماء، فكل ابن آدم خطَّاء وخير الخطَّائين التوابون، وعلى مرسي أن يتوب إلى الله تعالى توبة خالصة، وأن يحترم إرادة الشعب فيعتذر لهم، وأن يسعى إلى امتلاك أسباب القوة والتفوق، وإلَّا فإنه يضيف إلى كراهية الاسلاميين سببًا جديدًا وإلى النكسة والتخلف في مصر بعدًا آخر.

وأقول للقيادي الكبير حشمت الذي أنكر الخطاب يومًا ما: إنها ليست فبركة، ولا بث فتنة في مصر، ولا استغلال سيولة سياسية في الشارع المصري، إنها خيبة قوية لا تليق بمرسي ولا بأحد انتسب للإخوان يومًا ما.

وأن الإصلاح من الداخل انتهى أوانه، وينبغي التغيير الحقيقي بالعودة إلى أسس ومبادئ الدعوة العظيمة، التي يشرف الإخوان بالانتساب إليها.

ذكرى محمد محمود.. ومرسي

كان عدد كبير من القوى الثورية، خصوصًا الشبابية، يستعدون للمشاركة في إحياء ذكرى أحداث محمد محمود. حيث بدأت الاستعدادات بتسيير عدد من المسيرات قادها طلاب الأحزاب والحركات السياسية في بعض الجامعات منها: جامعة القاهرة وعين شمس وحلوان وجامعات أخرى. الشباب وطلاب الجامعات كانوا وقود الثورة، ووقود الأحداث والجرائم الأخرى المؤلمة من ماسبيرو إلى محمد محمود إلى مجلس الوزراء إلى أحداث العباسية إلى بورسعيد.

الشباب في كل أمة هم الأمل في المستقبل الزاهر الذي تنتظره الأمة، وكانوا أيام رسول الله ﷺ يقفون على أطراف أصابع أقدامهم ليظهروا أطول وأقوى مما هم عليه في الحقيقة، وذلك ليشركهم الرسول ﷺ في الجهاد والغزوات والسرايا. يقود الشباب هذه المسيرات، للتذكير والتأريخ لذكرى محمد محمود، وللمطالبة بالقصاص العادل من أولئك الذين قتلوا الثوار من الشباب والطلاب في فترة الأحداث.

أحيانًا تكون في هتافات بعض الثوار ألفاظ جارحة أو هتافات خارجة، ولكن فداحة الأحداث وراء ذلك فضلًا عن ضعف التعليم والتربية، خصوصًا أيام المخلوع. مثل تلك الوقائع التي تؤدي إلى خلل وأحيانًا إلى شلل في الدولة، إذا لم تجد تلك الأحداث والجرائم مَن يعالجها معالجة صحيحة وسريعة فور وقوعها. ينبغي الإحساس والعمل على العلاج المناسب، حتى يظل الانضباط قائمًا في الشارع، ولا يتمادى أهل الباطل والإجرام فيما هم فيه، خصوصًا قتل النفس التي حرّم الله إلَّا بالحق.

ينبغي أن يأخذ القانون مجراه الحقيقي ولا ينسى القضاة أننا في ثورة. لا تزال قضايا القتل في محمد محمود ومجلس الوزراء أمام القضاء، وكان من الواجب في ظني أن يسعى الدكتور محمد مرسي- بعد توليه الرئاسة وجمع السلطات كلها في يده - إلى إقامة محاكم مدنية خاصة لمحاكمة أولئك المجرمين حتى نتحاشى التعطيل والتأجيل، ولو بسبب كثرة القضايا العديدة المنظورة أمام المحاكم القائمة، والتي تستمر لسنوات طويلة، بسبب تكدس تلك القضايا وتعقدها، ومن حق الشهداء والمصابين، الذين كانوا سببًا في الحريات التي تشهدها مصر والأحزاب والحركات التي قامت بعد الثورة، وكانت محظورة أو ممنوعة، من حقهم أن نطالب بحقوقهم التي لم تصل إليهم حتى بعد تشكيل مجلس قومي لرعاية هذا الأمر.

وكان من واجب الدكتور مرسي في ظني أن يعترف بالفضل لهؤلاء وأولئك، وأن يفي بوعوده العديدة لهم، بل كان من الواجب على الوطن كله بأحزابه ومؤسساته ومجالسه القومية، أن يعطي الحقوق لأصحابها من الشهداء والمصابين دون سؤال أو مذلة، وألَّا يلجأ الشهداء والمصابون

إلى المطالبة بحقوقهم أو التعرض لما تعرض له المصابون في المستشفى الفرنساوي من الإهانات والإصابات على سبيل المثال لا الحصر. هذه الشفافية والإجراءات التي نطالب بها ورد كثير منها في برنامج وخطة الحكومة التي ألقاها رئيس الوزراء أمام الرئيس مرسي يوم الثلاثاء 2012/11/13، وندعو الحكومة إلى حسن التنفيذ، وتحقيق أهداف الثورة جميعًا وفق ما تم التخطيط له.

ومع قرب ذكرى أحداث محمد محمود المؤسفة، وهي من أكبر جرائم الفترة الانتقالية، وقد تذكرت تلك الأحداث بأسى شديد، اقتنعت معه في نهاية تلك الأحداث، بشكل خاص بأن هناك متاجرة بل مؤامرة على الثورة، في وقت انصرفت فيه الأحزاب السياسية الجديدة والقديمة إلى البرلمان والانتخابات وجني ثمار الثورة. وللأسف الشديد وصفت بعض تلك القيادات الحزبية الثوار في أحداث محمد محمود بأنهم بلطجية، هكذا دون مشاركة ولا علم ولا معرفة بالثوار الموجودين، ولا لمحة من وفاء لدماء الشهداء، ولا تقدير للمصابين في تلك الأحداث المؤلمة.

شملت الجرائم التي ارتكبت في حق الثوار في أحداث محمد محمود فضلًا عن قتل الثوار، قتل المبادرات التي قدمت لتهدئة الأوضاع قبل أن تتم أو تكتمل. كما شملت تلك الجرائم سحب سيارات الإسعاف من أمام مسجد عمر مكرم، حتى لا يجد المصابون مَن يعالجهم، بالإضافة إلى اقتحام الوحدة الطبية البسيطة الملحقة بالمسجد وتهديد مَن فيها، كما لاحق الأمن المصابين عندما ذهبوا إلى المستشفيات، مما جعل بعض

المصابين يفضلون العلاج الأسري أو الخاص رغم فقرهم، وكل ذلك صاحبه هدم الخيام عدة مرات في الميدان بطريقة وحشية.

في أوائل الأحداث التقيت في منتصف الليل الأخ الجليل المستشار زكريا عبدالعزيز صاحب المواقف الوطنية العظيمة في مواجهة فساد النظام البائد وتزويره، وكذلك قابلت الدكتور مظهر شاهين خطيب الثورة الذي بذل جهدًا كبيرًا في تلك الأيام، مع بعض شباب الثورة، وتدارسنا الأمر وكيفية إيقاف نزيف الدم السايل، وبلورنا مبادرة لذلك الأمر الخطير، وقام المستشار زكريا بالاتصال بمدير الأمن وبعض لواءات الداخلية الذين رحبوا بالمبادرة و بالزيارة والتفاهم في الأمر، لإحلال السلم في المنطقة.

توجهنا حوالي الواحدة بعد منتصف الليل إلى ناحية وزارة الداخلية عبر شارع محمد محمود، وتفاهمنا مع الشباب على المبادرة، فرحب بها كثير منهم، وسرنا جميعًا في سرب كبير عبر الشوارع الضيقة في المنطقة لأن شارع محمد محمود كان مغلقًا بالحجارة الكبيرة في المنتصف بسور ضخم، وعندما اقتربنا من الوزارة مع تقاطع شارع منصور، صب علينا الجنود الذين يقفون أمام الداخلية الغاز الكثيف مرارًا وتكرارًا وبروح انتقامية سيئة، فأغشي على مَن أغشي، ووقع مَن وقع، وجري مَن جري.

لم أستطع الوقوف ولا التنفس، فجاءني بعض الشباب ومعهم زجاجات مليئة بعلاج لهذا الغاز القاتل مسحوا بها وجهي وجبهتي، وخففوا بها عني ضيق التنفس، واستطعت السير بعدها قليلًا قليلًا حتى وصلنا إلى باب اللوق مع مجموعة من الثوار والشباب الذين رغبوا في إنهاء العنف القائم،

ولربما أفسد القائمون على الأمر تلك المبادرة، وما يغني اعتذار اللواءات للمستشار زكريا عبد العزيز، بأن أولئك الجنود لم يعرفوا بالمبادرة، إذ إن هذا عذر أقبح من ذنب. تساءلنا: إذا كانت تلك الأمور الحساسة والعاجلة التي تتعلق بأمن البلد وسلامتها واحترام الثورة والثوار تلقى هذه اللامبالاة؟ مَن المسئول؟ ومازلت أتساءل: ما إذا كان لا يزال بعضهم في السلطة بتلك الروح الانتقامية من شباب الثورة؟ وماذا يحملون للثوار وللثورة ولمصر بشكل عام؟. هذا ما ينبغي التأكد منه، حتى يستطيع رئيس الوزراء تنفيذ خطته، ويستطيع الرئيس مرسي أن يتفرغ للتحديات الكثيرة أمام تنفيذ وعوده.

ارحل: الوضع المنكود والعقل المفقود!

لـم يكـن أحد يتصور يوم نجاح مرسـي في انتخابات الإعادة للرئاسـة، والاحتفـالات التي سـبقت أو صاحبت دخوله قصر الرئاسـة- وخصوصًا الاحتفـال بميـدان التحريـر حيث فتح صـدره دون صديـري واقٍ لثقته في حب الشعب له وفي احتفال جامعة القاهرة، قبل أداء اليمين أمام المحكمة الدسـتورية- أقـول: لم يكـن أحد يتصـور إلَّا مَن قد يعمل فـي الظلام، أن سيأتي اليوم الذي يقول فيه بعض المصريين لمرسي وبهذه السرعة: ارحل.

بعـد سـتة أشهـر مـن حكـم مرسـي طـالبه أبناء الشعـب بالرحيل، بعد أن صبـروا علـى مَن كانـوا قبله حتى يمـوت مثل عبدالناصـر، أو يقتل مثل السادات أو يسجن بعد 30 سنة في الحكم الفاسد الظالـم مثل مبارك. فلماذا لـم يصبر أولئك المعارضون ضد مرسي مثل ذلك الوقت؟

كان مـن الواجـب أن تقـوم مؤسسـة الرئاسـة وحـزب الحريـة والعدالة والأحـزاب الإسـلامية الأخـرى بمـا فيهـم السـلفية ومرجعياتهم، بدراسـة الوضـع القائـم في مصر، دون الشـعور بالقوة أو الاسـتعلاء أو روح الانتقام مـن أي طرف، أو النظرة القاصرة المسـتهزئة بمن يقفون في المعارضة التي

وصفها الإخوان والإسلاميون بالفلول هكذا جميعًا، ومنهم ثوريون كثر لا ينكرهم إلَّا جاهل أو جاحد، ومن ثمَّ فقد هتف المتظاهرون يوم الثلاثاء الحزين، وهم في طريقهم إلى قصر الاتحادية: «**اهتف قول إحنا مش فلول**».

ومن أخطاء الرئاسة والإسلاميين، التي أدت إلى هذا الوضع المعقد الذي وضع - كما يقول المصريون - العقدة في المنشار، تلك النظرة الاستعلائية بالقوة وبمؤسسات الدولة وروح الانتقام عند بعضهم وإن كانوا قلة، ومن الأخطاء التي ينبغي الاعتذار عنها لا البناء عليها، ضعف تنفيذ الوعود والعهود التي قطعها مرسي على نفسه قبل الانتخابات أو بعد مجيئه إلى كرسي الرئاسة.

إن ذاكرة الشعب - وخصوصًا بعد الثورة - لا تنسى تلك الوعود الوردية الانتخابية، سواء وعود المائة يوم، لحل المشكلات الخمس المعقدة بما فيها المرور والقمامة والأمن والطاقة والعيش أو غيرها، أين ما يحدث في الواقع بالمقارنة مع التربية الجميلة والسلوك الأجمل الذي عشناه مع الرعيل الأول للدعوة؟!

وبعد المائة يوم الأولى كان التفسير والتبرير غير المعقول في خطبة 6 أكتوبر، حيث جاءت نسب التنفيذ التي ذكرها مرسي في خطبته أمام أهله وعشيرته في الإستاد عالية، يكذبها الواقع ولا أساس لها يمكن أن يقبله الشعب الذي لم يعد يصبر على الأخطاء.

ثم كان الصدام مع المحكمة الدستورية في وقت مبكر، بشأن إبطال القرارات الخاصة بإبطال مجلس الشعب والعودة عنها، ثم إبطال قرارات التأسيسية الأولى، والإصرار على التشكيل نفسه مرة أخرى.ثم جاء

الصدام مع النائب العام في المرة الأولى، والتراجع عنه.. وبرزت الضبابية في التصريحات وليست الشفافية، ثم النكوص عن التوافقية في التأسيسية الثانية. وكانت الطامة الكبرى في الإعلان الدستوري إعلان نوفمبر 2012، الذي أعطى بموجب مادته الثانية سلطات مطلقة للرئيس، بحجة التحصين لمجلس الشورى والتأسيسية، ولا يحصنها ويحصن غيرها إلَّا رضاء الشعب في ضوء الإقناع.

أراد مبارك بتعديل الدستور -في أواخر عهده البئيس- أن يمهد الطريق للتوريث، فأغضب حتى الجيش، فوقف الجيش بقيادة المجلس العسكري مع الثوار، مما كان له الأثر الطيب في نجاح الثورة، والتخلص من التوريث الذي كان يؤذي قيادات الجيش والمخابرات والشعب في آن واحد. لم تقتنع مؤسسة الرئاسة والمرجعيات التي ترجع إليها بعد، بقوة الشعب على الثورة من جديد. وخصوصًا أن مرسي فتح لهم هذا الباب عندما كان في أسيوط، وأعلن في خطبته أنه لن يتردد في القيام بثورة جديدة.

كان هذا بمثابة إعلان عن موت الثورة الأولى، ومادام هناك متسع للثورة الجديدة، فلا يستطيع كائن مَن كان في مصر أن يمنع الشعب من المشاركة في ثورة جديدة حتى لا تكون ملونة بلون واحد. وجاء أيضًا مشروع الدستور -المنتج النهائي- به أخطاء فادحة كان يمكن استخدام صوت العقل بتعديلها، ولكن الإصرار على طرح مشروع الدستور للاستفتاء في مدة 15 يومًا من تسليمه لرئاسة الجمهورية يوم 2012/11/30، دون تعديل أو تصويت، جاء بمثابة صدمة جديدة، لم تتحملها القوى السياسية المعارضة، ولا مَن يلوذون بهم أو مَن يكرهون الإخوان أو طبعًا

الفلـول الذيـن وجدوها فرصة مناسـبة للتسـرب إلى التحريـر والانضمام للمعارضة، ومنهم حملة الشهيد عمر سليمان قبل طردها من الميدان. وقد سـاعد هذا بعـض المتعصبين الذين ينظرون إلى الأوضـاع بعين واحدة أن يصفوا المعارضة السياسية والمتظاهرين كلهم بالفلول.

من الأمـور العجيبة فـي حكم الإسـلاميين-في تلك الفتـرة القصيرة- محاصرة المحكمة الدسـتورية، وترديد شعارات ترهب القضاة والعاملين بالمحكمة ومنها: «**يا مرسـي إدينا إشـارة واحنا نجيبهم لك في شـيكارة**». هل هذا هو الهدف من الثورة أو من مجيء الإسـلاميين إلى الحكم؟! هـل هـــذه هـي الدعوة الإخوانية أو السـلفية التي يجب أن تؤمن خصوصًا في مرحلة الدعوة بما دعا إليه القرآن الكريم:

﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ﴾ (النحل:125).

﴿ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ (آل عمران:159)؟!

لسـت أدري مَن يفكر للإخوان أوالقوى السياسية الإسلامية، ولا أدري ما الثوابت والمعايير التي ينطلقون منها اليوم وهم في الحكم!

وعلـى الجانـب الآخر نرى المعارضة أو القوى السياسـية التي تسـمى بالمدنيـة والديموقراطية والثورية، كأن القوى الإسـلامية ليسـت كذلك!، وكأن هذه الأوصاف يجب أن تظل حكرًا عليهم فقط!، نرى هذه المعارضة قد اجتمعت لمعارضة بعض نتاج النظام القائم ممثلًا في الإعلان الدستوري

ومشـروع الدستور، وهذا حقهم دون أدنى منازعة مادام ذلك سلمًا، ولكن أين هذا المشروع الإنقاذي الذي يحملونه جميعًا لمصر ولمستقبل مصر؟! وأين معالمه التي تقنع الشعب؟!

يستطيع هؤلاء -علـى عكس توقعـات الإسـلاميين- إسـقاط الحكم وإثارة الشعب بما فيه المسلمين من غير الإسلاميين وهم الغالبية، ولكنهم لن يقنعوا الشعب بما لديهم للبناء والتنمية خصوصًا دعوة العسكر للتدخل مـرة أخـرى أو المجتمـع الدولـي أو معارضـة بعضهـم لتطبيق الشـريعة. يمكنهم معارضة فَهْم بعض الإسـلاميين للشـريعة مثل الفهـم الطالباني أو القاندهاري أو البدوي وكل ما هو غير وسطي، ولكن عليهم أن يقتنعوا بأن الشريعة عدل كلها، ورحمة كلها، وعليهم أنفسهم أن يسهموا في إبراز هذه الرحمة وهذا العدل، حتى لا يظهروا في الجانب المعارض للشريعة، علمًا بأن معارضة الفهم السيئ للشريعة أو المتشدد مقبول، غير الاعتراض على الشريعة نفسها.

لـم يكن أحد يتصور أحد في مصر على الأقل، ولا في دوائر المصريين في الخارج، أن يخرج بعضهم للمطالبة برحيل مرسي مبكرًا قبل ستة أشهر مـن الحكـم، ولكـن الإسـلاميين أعطوهم بعـض مبررات ذلـك. الصدام قـادم لا محالة خصوصًا أن مصر مليئة بالأسـلحة المسـتوردة والمصنوعة محليًّـا، المرخـص منها وغيـر المرخـص. كل هذا يمكـن أن يحدث مالم يتـدارك المسـئولون أولًا هـذا الأمر الخطيـر ، وأن يسـتجيب المعارضون ثانيًـا للمبادرات التي تدعو إلى الحكمة، واسـتخدام العقـل، ونزع الفتيل، واللجوء إلى الحوار دون شروط مسبقة تعسفية.

أقتـرح كما اقترح آخرون، إنشـاء منتدى للحوار الوطني، يظل مسـتمرًا لعـلاج أية أزمـة تطرأ على السـاحة. أما علاج هـذه الأزمـة القائمة فيجب أن يكـون من خلال حوار وطني ليس مع الدكتور مرسـي - لمدة سـاعة أو سـاعات مـع بعضهـم - ولكـن المطلوب هو حـوار جاد وطني شـامل بين الأطراف جميعًا وفق أجندة محددة، ومواقيت محددة، ومكان مناسب مثل مـكان التأسيسـية أو قاعة اجتماعات في إحـدى الجامعات أو البرلمان، أو الشـورى، يستمر أسبوعًا على الأقل دون شـروط مسبقة إلَّا تعليق وتأجيل الاستفتاء على مشروع الدستور، حتى تتم مناقشته مناقشة جادة وتعديله أو تصويبه أو تحسينه، وحتى لا يشـعر المتحاورون بسـيف الانتخابات على رقابهم، وقبل هذا كله ينبغي سـحب جميع الشباب من الشوارع والميادين وكفى إصابات وشهداء.

وعلى القوى الإسـلامية أن تدرك أن شرح الدستور للشعب يحتاج إلى وقت أطول، وأن يطبقوا ما كانوا ينادون به أيام المخلوع ومَن كان قبله، من قبيـل: المشـاركة لا المغالبة، وأن يدركوا أن الدسـتور يعالج أمراض الأمة بنصـوص قوية واضحة غير فضفاضة ولا غامضة، لا تحتمل أكثر من معنى ولا تكون مطاطة. وأن ندرك أن مشـروع الدسـتور الحالـي ليس منزهًا عن ذلـك، في ضوء ما قاله الإمام البنا في رسـالة التعاليم في الأصل السـادس نقـلاً عن السـلف الصالـح: «كل أحد يؤخذ مـن قوله ويتـرك إلَّا المعصوم ﷺ». وفي ضوء ما قاله الأصفهاني: « إني رأيت أنه ماكتب إنسـان كتابًا في يومـه إلَّا قـال في غده. .لـو غيرت هذا لكان أحسـن .. ولو زيـد كذا لكان

يستحسن.. ولو قُدم هذا لكان أفضل.. ولو تركت هذا لكان أجمل.. وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر».

وتأكيدًا لما أقول عن مشروع الدستور الذي يحتاج إلى تعديل، فقد تعجبت من السطر الأول من ديباجة المشروع حيث جاء به أن هذا المشروع هو وثيقة الثورة. تعجبت وسألت نفسي: هل قامت التأسيسية من أجل توثيق الثورة؟ وهل هذه هي طريقة التوثيق؟ وهل هم أهل لهذه المهمة؟ وهل المدة كافية لإخراج وثيقة الثورة. هذه إضافة غير صحيحة ولا معنى لها. وتأويلها ليس في صالح السلطة ولا القوى الإسلامية، ناهيك عن كثير من البنود التي تحتاج إلى تعديل وتصويب أو تحسين في الدستور وهو ما يجب أن يطمح إليه الجميع ويسعى إليه.

لا أخفي إعجابي بموقف الشرطة والحرس الجمهوري عند محاصرة قصر الاتحادية بناء على تعليمات من مرسي أو بتصرف ذاتي. هذا الموقف من الشرطة والحرس، ذكّرني بموقفهم في الدول الديموقراطية. ولعلنا نسير في الطريق السليم كاملًا فعقولهم ليست أحسن من عقولنا، ولكن ما حدث خصوصًا أمام قصر الاتحادية من عراك أو تشابك أو احتراب، وما نتج عنه من إصابات وأضرار أو قتلى، فليس بمقبول، ويُسأل عنه الجميع.

وفي طهران.. نجاح.. ولكن!

كان جميلًا أن نرى الرئيس مرسي في طهران لحضور الجلسة الافتتاحية لمؤتمر دول حركة عدم الانحياز السادس عشر ، مما يوحي بأنه لم يخضع للضغوط الخارجية والداخلية التي أرادت له أن يزور كل الدنيا إلَّا أم الكبائر في ظنهم طهران ، منهم مَن يرى أن إيران أشد خطرًا على العرب والمسلمين من إسرائيل والغرب.

استطاع مرسي في هذه الزيارة السريعة التي استمرت عدة ساعات، أن يشرح موقف مصر الرائد من مجموعة من القضايا المهمة، ومنها القضية الفلسطينية والقضية السورية. لم يلفت كثيرًا حديث الرئيس عن فلسطين الأنظار، لأنه حديث واجب ومتوقع خصوصًا من رئيس إسلامي مثل مرسي، وللأسف قد تاجر كثير من المسؤولين العرب بقضية فلسطين ، وقرارات الجامعة العربية ووعود المسؤولين أوضح دليل على ذلك.

إن الذي لفت النظر، وحرك المحللين السياسيين ووسائل الإعلام حديث الرئيس مرسي عن القضية السورية، لدعمه الكامل للثورة والمعارضة، والوقوف مع جماهير الشعب السوري الثائرة داعمًا لحركتهم، وكذلك

حديثه عن أن الشعب السوري مثل الشعب الفلسطيني كلاهما يناضل ببسالة مبهرة طلبًا للحرية والعدالة والكرامة الإنسانية، وربط القضيتين معًا في حديث الرئيس يدل على شراسة النظامين الحاكمين في فلسطين وسوريا، وهما النظام الصهيوني والنظام البعثي.

ويرى الرئيس أن حركة الربيع العربي تشمل الآن ثورة سوريا على النظام الظالم فيها، وقال مرسي: إن تضامننا مع أبناء سوريا الحبيبة ضد نظام قمعي فقد شرعيته هو واجب أخلاقي، بمثل ما هو ضرورة سياسية وإستراتيجية. ثم واصل حديثه فقال: «إن نزيف الدم السوري في رقابنا جميعًا، وعلينا أن ندرك أن هذا الدم لا يمكن أن يقف أو يتوقف بغير تدخل فاعل منا جميعًا لوقف هذا النزيف».

هذا الموقف واضح لا غبار عليه، ولكن ماذا ستفعل مصر لدعم سوريا؟ وماذا سيسمح لها أن تفعله في إطار ضعف الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة دول عدم الانحياز، وعدم إيمان بعض الدول العربية بالثورة وجدواها أو خوفهم من أن يمتد إليهم الربيع العربي؟.. تقدمت مصر في هذا الشأن بمبادرة في مؤتمر القمة الإسلامي بمكة المكرمة في آخر شهر رمضان الماضي تدعو الأطراف الفاعلة لأخذ الخطوات اللازمة لإيجاد الحل المناسب للخروج من هذه المحنة التي يعاني منها الشعب السوري.

والأطراف الفاعلة المدعوة هي تركيا وإيران والسعودية فضلًا عن مصر. هل يتمكن هذا الرباعي من إيجاد حل إيجابي سريع وتفعيله لتحقيق طموحات الشعب السوري التي عبر عنها بجدارة الرئيس مرسي؟ سؤال

يحتاج إلى إيضاح حتى تتحول المساندة العاطفية إلى مساندة فعلية واقعية. ماذا سيفعل مرسي، وقد ترجم المؤتمر كلامه إلى الفارسية وكأنه يتحدث عن البحرين وليس عن سوريا؟، مَن المسئول عن هذا الخلل؟ وكيف يمكن علاجه؟

ولعل الرئيس مرسي بحديثه قد جدد الأمل في القضية الفلسطينية، لتكون قضية دول عدم الانحياز كلها التي جعلتها منذ البداية على رأس أولوياتها، وستظل- كما في حديث مرسي- كذلك إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل وشامل يضمن لها الحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف بجعلها فقط، للشعب الفلسطيني، الذي له الحق في تقرير مصيره وإقامة دولته الحرة على أرضه بإرادة كل أبنائه داخل وخارج الأرض الفلسطينية داخل الأمم المتحدة كدولة كاملة العضوية بالمنظمة.

فرح بعض مَن استمعوا إلى الحديث في طهران، لأن الرئيس ترضّى عن الصحابة والتابعين، وكأنه ذهب ليثير هذه القضية كمكسب رئيسي، وهذا أمر طبيعي يقوله أهل السُّنة في كل دعاء وبعد الصلاة على النبي وآله ﷺ، ولكن الشيعة لا يقولون ذلك في التشهد وهو جزء من الصلاة، بل تكون الصلاة فيه على محمد ﷺ وآل محمد فقط. هذه مسألة ليست مطروحة للتناقش بين السُّنة والشيعة، ولا يجب أن نقف عندها كثيرًا. وهذه المؤتمرات ليست لهذه المسائل.

لست أدري لماذا جدد الدكتور مرسي الشكر لكوبا وحدها، لما قدمته من عمل صادق لدفع مسيرة عدم الانحياز خلال فترة عضويتها بالحركة خلال السنوات التسع الماضية؟!.. وأين بقية الأعضاء؟!.. وإذا كانوا لم يقدموا

عملًا صادقًا مثل كوبا خلال المدة السابقة، فما قيمتهم؟! وما المنتظر منهم في المستقبل؟! كان الله تعالى في العون. حديث الرئيس مرسي لم يقتصر فقط على الترضي على الصحابة والتابعين وتناول قضيتي فلسطين وسوريا فحسب، بل هناك قضايا أخرى مهمة ركز عليها الرئيس مرسي، ومن بينها الإشارة إلى بدايات حركة عدم الانحياز والمشاركة الفاعلة من مصر بقيادة الرئيس عبد الناصر، الذي عبّر عن إرادة الشعب في كسر الهيمنة الخارجية على إرادة الشعوب الناهضة في ذلك الوقت، كما قال الدكتور مرسي في كلمته وهي لفتة جميلة توضح نقاء قلبه واحترام حقائق التاريخ.

وكانت الإشارة إلى نجاح ثورة 25 يناير في مصر في انتقال السلطة إلى سلطة مدنية منتخبة، بحيث أصبحت مصر بعد الفساد والديكتاتورية والتزوير، الدولة الوطنية الدستورية الديموقراطية الحديثة التي يتولى أبناؤها بإرادتهم دفة أمورهم كاملة. صحيح قد تحقق جزء مهم مما قاله مرسي، ونأمل أن تنجح مصر في تحقيق أهداف الثورة كاملة وتصبح دولة ديموقراطية حديثة سريعًا. وأن يتم الإفراج عمن بقي من مساجين الرأي، وعلاج مَن بقي من مصابي الثورة ممن هم في الداخل أو الخارج، ونتجاوز مسألة البطالة اقتصاديًّا والعنوسة اجتماعيًّا.

إن أمامنا مشوار طويل، يمكن بفضل الله تعالى، ثم بالإخلاص أن نختصر هذه المسافة. سُئل الشيخ الغزالي يومًا عن المسافة بين السماء والأرض، فقال: دعوة مستجابة، وليس ذلك على الله تعالى بعزيز ، وعلينا أن نقوم بمسؤوليتنا لأنها الأمانة التي حملناها ظلمًا، بعد أن أبت السماوات والأرض أن يحملنها.

لم يقتصر مرسي في كلمته أمام قمة عدم الانحياز السادسة عشرة، على الترضي على الصحابة والتابعين وقضية فلسطين وقضية سوريا كما ارتأى ذلك بعضهم وفرحوا به نكاية في الشيعة، بل تعدى ذلك أيضًا إلى قضايا أخرى غاية في الأهمية، منها أن النظام الدولي الراهن يتعرض إلى اختبارات عديدة على خلفية الأزمة العالمية، وعجز الأجهزة المعنية بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وعجز النظام الراهن عن الاضطلاع بمهامه.

واقترح الرئيس مرسي ضرورة تعزيز المساهمة في صياغة التوجهات على الساحة الدولية سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا. ومن ثمَّ ضرورة إصلاح وتوسيع مجلس الأمن بصورة شاملة ومشاركة الدول النامية في إدارة وإصلاح مؤسسات الحكومة العالمية لضمان العدالة في المشاركة في صناعة القرار.

كما تناول الرئيس مرسي قضايا التمييز والعنصرية والتعصب والإرهاب الدولي الممنهج، وتفاقم معضلة تغيير المناخ والمعاناة من الفقر والأمراض المتوطنة.

كما عبر الرئيس مرسي في خطابه عن رغبة مصر بعد الثورة في نظام عالمي عادل، يخرج الدول النامية من دائرة الفقر والتبعية والتهميش إلى دائرة الرخاءوالريادة، ثم القوة والمشاركة الحقيقية في الشأن العالمي. كيف يتم ذلك؟ نسأل الله تعالى العون.

وتطرق الرئيس في كلمته إلى موقف مصر في التمسك بحق الاستخدام السلمي للطاقة النووية للأغراض السلمية، مع الاحترام الكامل للالتزامات

الدوليـة التي تفرضها معاهدة منع الانتشـار النووي في هذا المجال، فضلًا عـن اسـتمرار تفعيـل التنسـيق بين حركـة عدم الانحيـاز ومجموعـة الـ77 والصين، لتحقيق الأهداف المشتركة للدول النامية في مختلف المجالات.

كل هذه القضايا وغيرها التي تنادي بها مصر تحتاج إلى عمل متواصل وثقـة دائمة واسـتقلالية جميع أعضـاء دول عدم الانحيـاز، والوقوف صفًّا واحـدًا فـي وجه الهيمنـة الغربية التي لـن ترضخ لذلـك طواعية، ولا أظن أن إسـرائيل سـتخضع لقرارات الأمم المتحدة بشـأن منع انتشار الأسلحة النوويـة، إذ إنهـا قـد عـودت العـالم منذ نشـأتها أنها تخرج لسـانها دائمًا لمـا لا يتفق مع مصلحتها مهما كان مصدره. ورحم الله عبد الناصر إذ كان يقول: **ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة.**

مرسي في إثيوبيا

بعيـدًا عن أحكام القضاء الإداري والدسـتوري التي تثير من الخلافات وأحيانًا من الشـبهات أكثر من أن تضع الأمور في نصابها، وبعيدًا عن كثرة الاتهامات للرئيس مرسي.. بعضها في موضعه وبعضها بعيد عن الإنصاف والموضوعية، وبعضها يسـتدعيه الناقدون والمناوئون من الماضي البعيد، من قبيل تحميل د.مرسي كل أخطاء الحركات الإسلامية خصوصًا الإخوان المسـلمين. بعيدًا عن كل ذلك كانت زيارة الرئيس المصري د.مرسـي إلى إثيوبيا لحضور القمة الإفريقية، زيارة مفيدة ومثمرة في تأكيد أهمية التعاون الإفريقي، والتواصل بين شـعوب القارة الإفريقية، وتحسين العلاقات بين حكامها بعد ذهاب المفسدين في القارة، وفي مقدمتهم نظام القذافي الذي اختار لنفسه أن يكون ملك ملوك إفريقيا دون حياء أو عقل!

لقـد كانت الزيارة مفيدة لتجديد دور مصر المرتقب مسـتقبلًا وإسـهامها بقواتها البشـرية الكبيرة المدربة وشـركاتها وشـعبها، وتطوير البنية التحتية، وتحسـين مجـالات النقـل والطاقـة، وتقنيـة المعلومـات والاتصـالات، والسـعي لإنهاء الصراع في القارة الكبيرة بدءًا بالصومال، حتى يسـود الأمن

والاستقرار، كما أكد ذلك الرئيس مرسي في خطابه أمام القمة . وأهم من ذلك كله حل مشكلة المياه لاستمرار الحياة في مصر بعزة وكرامة، وأيضًا مواجهة أو حصار التمدد الإسرائيلي والتغريبي والمادية الجارفة في هذه القارة البكر، وهذا هو دور الدعوة والإصلاح اللذين ينبغي أن تسهم فيهما مصر بأزهرها وعلمائها ومفكريها ودعاتها وحركاتها الإسلامية..بوسطيتها وواقعيتها. ذلك كله مطلوب فضلًا عن تحرير المعتقلين والمعتقلات من المصريين في شتى أنحاء العالم كما حدث مع الإعلامية شيماء عادل، خصوصًا الشيخ الجليل عمر عبد الرحمن، وتحرير هذا الشيخ الضرير الجليل من الهيمنة والطغيان والسجون الأمريكية.

ولكن هذه الأجندة الخارجية ينبغي أن تسير جنبًا إلى جنب مع الأجهزة الداخلية التي لها الأولوية في استخدام القدرات والإمكانات والموارد حتى تخرج مصر ومؤسسة الرئاسة من أزمة أجندة المائة يوم. كل ذلك جميل ومفيد وبعضه إستراتيجي، ولكنني أتمنى أن يركز الرئيس على الأوضاع الداخلية المتأزمة خصوصًا تشكيل الحكومة الجديدة، حتى لا يكون التأخير مبررًا لتأجيل الحساب الواجب والمستحق عن التعهدات الرئاسية السابقة لانتخابات الإعادة، وربما كان ذلك في حق مصر واجبًا وفرضًا، أكثر من الاعتكاف الذي هو سُنة في رمضان، والذي قد يحرص عليه الرئيس.

موكب الرئيس

شهد أول سبتمبر عام 2012 ثالث جلسات محاكمة المتهمين الأربعة في الاعتداء على موكب رئيس الجمهورية أمام محكمة شمال القاهرة (جنح مصر الجديدة). المتهمون الأربعة كما جاء في بعض وسائل الإعلام هم: محمود يوسف(عامل)، وأحمد الحبشي(عامل أمن)، وأحمد عبد المنجي(طالب) وناهد نجم(ربة بيت)، والتي زعمت أنها تعرضت للتعذيب أثناء الإيقاف.

ليس هناك عاقل يقر العدوان على رئيس الجمهورية ولا موكبه، ولا حتى على أي بائع جائل. فالعدوان عدوان ومرفوض، وإثم من ناحية، ودليل جهل بالتغيير وطرق التغيير في الديموقراطيات من ناحية ثانية. ونحمد الله تعالى أن هؤلاء الأربعة لايزالون مع هذه التهمة على قيد الحياة، وقُدموا للمحاكمة، وهناك مَن دافع عنهم. ولم يذهبوا كما كان في العهد البائد وراء الشمس أو في غياهب القبور، بعد أن يسحلوا في مراكز الشرطة أو بسبب اللهو الثالث (البانجو أو المخدرات)، الذي كان يوجد أيام مبارك مع كثير من المتهمين رغم أنهم أبرياء!. وهذا مكسب كبير من مكاسب الثورة.

هذا العدوان إن وقع كان محاولة للتعبير عن الرأي، ولا ينطوي في ظني على جريمة، لأن المتهمين الأربعة ليس بينهم رابط، ولا خطة، ولا قرابة واضحة، وليس معهم أدوات تكافئ أدوات الموكب حتى يصلوا إلى غرضهم المزعوم. كلمة عدوان على موكب الرئيس مثل الحديث عن العنقاء. ينبغي أن يسأل القاضي هؤلاء الأربعة عما فعلوه، فإن وجد دليلًا ملموسًا مقنعًا ضدهم من الجلسة الأولى يطمئن إليه القاضي، من وسط هذه الجموع الهائلة في الشوارع التي كانت غاضبة وثائرة لمقتل الجنود المصريين في رفح، يُبقي على التهمة والمتهمين، وإن لم يجد فكان من الضروري في عهد قضاء ما بعد الثورة، أن يفرج عنهم على الفور وأن يحاسب المسؤولين الذين اتهموهم ظلمًا ودون دليل واضح، يمكن تبينه وسط هذه الجموع والحشود الهائلة. المتهم بريء حتى تثبت إدانته، هكذا يجب أن يكون التغيير ومنهج التغيير ما بعد الثورة ولا يعتقل أحدًا بتهمة، إنما يسجن بحكم قضائي صحيح.

لم يعرف عن أيٍّ من المتهمين الأربعة، أنه من الزعماء المناوئين للرئيس، ولا من قادة المظاهرات أو الفلول مثل توفيق عكاشة أو المعارضين مثل محمد أبو حامد، أو غيرهما ممن اصطفوا مع المعارضة أو الفلول، ولا من البلطجية المسجلين خطرًا على الأمن. وقد ذكر الدفاع في المحكمة أنهم تم القبض عليهم بعد ساعة من الحادثة موضع الاتهام والمحاكمة.

ذكرتني هذه الواقعة بحادثتين إحداهما عن الإعلامي منتظر الزيدي العراقي المعروف، الذي قذف الرئيس بوش الابن بحذائه تعبيرًا عن غضبه

من السياسة الأمريكية تجاه العراق، وهو يدرك يقينًا أنه في قاعة مغلقة لن يقدر على الفرار، وأنه لن يقتل بوش بالحذاء، وأنه سيتم القبض عليه يقينًا إلّا إذا قامت القيامة، وقد يؤخذ إلى سجن جوانتانامو أو أبو غريب، ورغم كل ذلك قام بفعلته التي تعبر عن الغضب الشديد. والحادثة الثانية، هي واقعة المواطن البورسعيدي المسكين الذي أراد أن يقدم طلبًا للرئيس المتنحي فنال ما ناله.. وعوقبت بورسعيد بأكملها عقابًا سخيفًا ظالمًا.

إن الدكتور مرسي أول رئيس إسلامي عانى مع الإسلاميين خصوصًا معاناة شديدة، نتيجة نقص الحريات وظلم النظام له ولهم. أقول للدكتور مرسي: إن معظم النار من مستصغر الشرر.هذه الواقعة وغيرها مثل إغلاق الدستور وحتى قناة الفراعين دون محاكمة عادلة مهما كانت الجريمة، وإحالة الكاتب العملاق عبد الحليم قنديل والكاتب المرموق إسلام عفيفي إلى المحاكمة بسبب ما نسب إليهما من تجاوز في الكتابة مهما كان وجيهًا، سينظر إليه بعض فئات الشعب على أنه تقييد واضح للحريات، وعدوان على المعارضين.

ولن يستطيع مرسي أو أي رئيس ولا حتى نبي أن يستأصل المعارضة من أي مجتمع، ولكن كما جاء في القرآن والإخوان في مركز القيادة والقوة، يجب أن يكونوا مع القيادة في مرتبة الريادة، وأن نعمل وفق روح الإسلام و الآيات القرآنية العظيمة التي تقول: ﴿ ٱدۡفَعۡ بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ ﴾ (فصلت:34).وقد أحسن الرئيس مرسي بقراره بإلغاء الحبس الاحتياطي في تهمة النشر.

إن التهم الموجهة إلى هؤلاء الأربعة تكاد تكون وهمية، ومنها تهمة التجمهر في يوم تجمهر فيه الشعب ضد مقتل أبنائه في سيناء، وتهمة الإتلاف، وأنَّى لهم أن يصلوا وسط الحراسات المشددة إلى إحداث إتلاف في سيارات الرئيس. أتمنى أن تحترم مصر شعبًا وحكومةً الحريات، لأنها مطلب من مطالب الثورة، وأن يحترم مَن هو في السلطة أو الكراسي حق النقد، والتعبير عن الرأي واحترام الرأي الآخر، وتقدير غضب الناس وتعليم الشرطة أن تنسى ما كانت تعمل أيام المخلوع، وأن تتدرب على حسن معاملة الشعب، وأن يتعلم القضاء أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، ولا يحق وضع بريء في المعتقل أو السجن لثانية واحدة.

هدايا وألغام في خطاب مرسي

خاطب الرئيس الأمة المصرية في ضوء انقسام مجتمعي خطير، وصيحات هنا وصيحات هناك، ومواقف متشددة وأخرى ليس لها طعم ولا رائحة. وفي أحداث دامية سقط فيها قتلى وجرحى وكر وفر، وتظاهرات مستمرة في الفترة الأخيرة في مناطق عديدة جديدة أضيفت إلى أماكن التظاهر المعروفة، منها منطقة جامعة القاهرة والاتحادية، مما كرَّس الانقسام الحاد في الوطن. دعا الدكتور مرسي في خطابه إلى حوار وطني مع القوى السياسية يوم السبت 2012/12/8. وهذا من أجمل الهدايا التي تحتاج إلى تغليف أفضل، وتحديد أوضح.

رفضت جبهة الإنقاذ الوطني أساسًا المشاركة في الحوار، حيث ارتفعت مطالب المعارضة والمتظاهرين من مسألة الإعلان الدستوري والاستفتاء إلى المطالبة برحيل الرئيس، وكان الرئيس مرسي مُصِرًّا على إجراء الاستفتاء بـ «نعم» أو «لا» أولًا، ثم النظر في استكمال مجلس الشورى على ضوء الاستفتاء أو إعادة تشكيل الجمعية التأسيسية في ضوء الإعلانات الدستورية أو تشكيلها بالانتخاب الحر المباشر، ولكن بعد الاستفتاء.

وكان من الممكن التوافق على الجمعية التأسيسية أساسًا خصوصًا في ضوء اجتماع واتفاق فندق فيرمونت، ولكن الاستجابة التي تأتي متأخرة من السلطات أيًّا كانت، تبنى على كوارث كان من الممكن في حالة الاستجابة المبكرة تفاديها أو تفادي بعضها، لأن الوقاية خير من العلاج. ولقد أوضح الرئيس في خطابه أنه سينصرف إلى استكمال مؤسسات الدولة، إذا جاءت نتيجة الاستفتاء بنعم، كما سيسقط الإعلان الدستوري سواء تم التصويت بـ «نعم» أو «لا». وطبعًا حتى إسقاط الإعلان الدستوري أو إجراء الاستفتاء، سيستمر الانقسام المرير والإصابات التي حدثت في الأمة.

ومما أكده الرئيس مرسي في خطابه تقييد المادة 2 من الإعلان الدستوري، بما يجعل التحصين المذكور في المادة محددًا على أعمال السيادة فقط وفقًا لتعريف القانون المصري، ولكن أعمال السيادة غير واضحة تمامًا في القانون، وقد مارستها السلطة البائدة وتوسعت فيها كثيرًا.

وكان من العجيب في الخطاب الذي تأخر كثيرًا، أن يؤكد د.مرسي أنه ليس مُصِرًّا على المادة السادسة من الإعلان الدستوري لأنها تقلق القوى السياسية، وربط إلغاءها بالحوار الوطني، ويبقى السؤال قائمًا: لماذا يربط الدكتور مرسي إلغاء هذه المادة بالحوار الوطني إذا كان قد أدرك أنها تقلق القوى السياسية؟

هناك خلط اليوم بين الإعلانات الدستورية السابقة، وذلك الإعلان الذي أصدره الرئيس مرسي، مما يفتح الباب أمام تفسيرات متعارضة خصوصًا في ضوء فضفاضية التعبير والكلمات، وغموض بعض المواد كاملة أو العبارات في تلك الإعلانات الدستورية كلها.

أمـا أخطر مـا جاء في حديـث الرئيس مرسـي فهو تحذير رمـوز النظام السـابق مـن القيـام بثورة مضـادة بعـد محـاولات تجميع صفوفهم سـواء مـع بعض المنتسـبين إلى المؤسسـات الأمنية أو الحـزب الوطني المنحل السـابق، لأنهـم يسـتخدمون ميليشـيات مـن البلطجيـة لإحـداث فوضى، والانقلاب على الشرعية، وعلى الثورة.

واتهـم الرئيـس تلـك القـوى بأنها تقيم شـبكة علاقـات مريبـة بداخل مصـر وخارجها، وربط الرئيس ذلك بأسـباب اتخاذه الإعلان الدسـتوري الأخيـر للحفـاظ علـى اسـتقرار الوطن واسـتتاب الأمن فيه. ومـن ثمَّ كان التحذيـر مـن محاولات الانقـلاب على الشـرعية من خلال أعمـال القتل والتخريب وترويع الآمنين وتخريب المنشآت العامة، وأن التغيير يجب أن يرتبط بشـرعية الصندوق في الانتخابات، مع حرية التظاهر السـلمي وحق المعارضة السلمي أيضًا.

التأخر في الاسـتجابة للمطالب الشـعبية أو حتى لبعض القوى الوطنية يعـرض الوطن في النهايـة لمخاطر جمة قد لا يمكن تلافيها. والاسـتجابة ليس بالضرورة أن تكون بتلبية كل الطلبات، فهذا لا تسـتطيعه حتى أيٍّ من الديموقراطيات المسـتقرة منذ زمن بعيد. ولكن الاسـتجابة قد تكون بعدم إهمال المطالبين، وضرورة مناقشة أصحابها في الوقت المناسب، وتقديم مصلحة الوطن على المصالح الحزبية أو الجزئية.

أمـا المشـكلة الأخرى فهـي اسـتخدام تعابير غيـر محـددة المعنى في الإعلانات الدسـتورية أو القوانين مثل كلمة أو تعبير: أعمال السيادة. فمن تعاريـف السـيادة أنها طائفة من أعمال السـلطة التنفيذية تتمتع بحصانة ضد

رقابـة القضاء بجميع صورها أو مظاهرها ، سـواء في ذلك رقابة الإلغاء أو رقابـة التعويض أو رقابة فحص المشـروعية. ومـن المعنى أيضًا: كل عمل يقـرر له القضاء الإداري هذه الصفة، وهذا التعريف أيضًا قاصر عن تحديد ماهيـة أعمال السـيادة ، بل إنه لـم يتعرض لطبيعة عمل السـيادة وعناصره، وكـــل ما قـــام بـه هـــو أن القضاء الإداري هـــو الجهـة المخـولة بتكييف عمل السيادة .

ومـن أعمال السـيادة أيضًا: العمل الذي تباشـره الحكومـة - بمقتضى سلطتها العليا - في سبيل تنظيم القضاء والإدارة والنظام السياسي والدفاع عـن كيان الدولة وسـلامتها في الداخـل والخارج ، أو كمـا عرفته محكمة القضـاء الإداري في مصر بأنه : «العمل الذي يتصل بالسـيادة العليا للدولة والإجـراءات التـي تتخذها الحكومة بما لها من سـلطان الحكم للمحافظة على سيادة الدولة وكيانها في الداخل والخارج».

يتبين لنا من التعريف السـابق المتعدد أن كل هذه المحاولات للتعريف الواضـح المحـدد لم تحقق الهدف الأسـمى أو المعنـى الدقيق من أعمال السـيادة ، وهذا مـا أعلنته صراحة محكمة القضـاء الإداري في مصر حيث قضت بأنه : لـم يتيسـر وضع تعريف حاسم أو حصر دقيق لأعمال السيادة، إذ إن مـا يعتبـر عملًا إداريًا عاديًا، قد يرقى في ظروف وملابسـات سياسـية في دولة ما إلى مرتبة أعمال السيادة ، كما أن ما يعتبر من أعمال السيادة قد يهبط في ظروف أخرى إلى مستوى الأعمال الإدارية.

ولذلك كان ينبغي قبل أن نستخدم هذا التعبير في الإعلان الدستوري أو الخطب والتصريحات الرئاسية بشكل خاص، أن يتم حصر أعمال السيادة

حصرًا دستوريًّا، كما نادى بذلك بعض القضاة وأساتذة القانون الدستوري وبعض الفقهاء المعتبرين. وقد طالبوا بذلك لأن أعمال السيادة تعني فيما تعنيه، للأسف الشديد، عدم كفالة حق التقاضي بصورة كاملة حيث إنه ليس من حق المواطنين رفع دعاوى بإلغاء هذه المظالم، وبعضهم يرى أن الأخذ بمبدأ أعمال السيادة إنما يمثل امتهانًا لمبدأ المشروعية وسيادة القانون. هذا رغم أن القضاء قد حصر أعمال السيادة في تلك الأعمال المتعلقة بسير مرافق التمثيل الدبلوماسي، وبعض ما يتعلق بسلامة الدولة وأمنها الداخلي.

ومهما كان الوضع فإن استخدام تعبير أعمال السيادة قد لا يعين في حل المشكلات بل تفاقمها وزيادة الاستقطاب الفكري والقضائي، سواء بين الفقهاء أو القضاة، وهو ما ينبغي تحاشيه أو تحديده مطلقًا حتى يفهمه الفلاح في الحقل والعامل في المصنع والمدرس في مدرسته وكلٌّ من موقعه.

بقي أن نقول: إن الحوار المطلوب كان ينبغي أن يكون محدد المدة والمكان المناسب والزمان المناسب والبيئة المناسبة، والموضوعات المتفق عليها والممثلين المتجردين لمصلحة الوطن حتى يمكن استعادة الثقة بين أبناء الوطن الواحد المتشاحنين أولًا، وأن يستكمل الحوار بشكل موضوعي.

المبادرات المطروحة والاستجابة المفقودة !

هنـاك مبـادرات عديدة مطروحـة على السـاحة المصريـة للخروج من الأزمـة الراهنة فقط، وليس الأزمة كلها في مصـر. يتحدث في تلك الأزمة الرأي العام بالنقـد الموضوعي أحيانًا وغير الموضوعي أو المريض أحيانًا أخـرى. أزمة مصر الراهنة في ظني تتمثل في الانقسـام الحاد في المجتمع الذي تقوده السـلطة والنخبة من جميع الاتجاهات الإسـلامية وغيرها، من ليبراليين وعلمانيين وقوميين حسب التصنيف القائم وأنا ضده تمامًا.

هـذا الانقسـام الحاد يؤدي حاليًّـا إلى احتراب ضيق فـي أماكن محددة هـي غالبًا أماكن التجمـع للتظاهر أو الاعتصام، الذي هـو- بإقرار الجميع وبعد الثورة- حق مشروع قانوني دستوري لا ينكره أحد، وإن أنكر بعضهم الكيفيـة. لقد اتسـع الانقسـام القائم منذ الثورة وتعمق أكثر، بسـبب سـلق الدسـتور وبسـبب إصدار الإعلان الدسـتوري، ثم دعوة الشعب للاستفتاء على الدسـتور المسـلوق بما فيه من أخطاء فادحة بحجة الرجوع للشـعب واحترام الإرادة الشعبية.

صحيـح من الضـروري احترام إرادة الأمـة، ولكـن خمسـة عشـر يومـًا فصلت بين استكمال الدستور وتسليمه للسيد الرئيس وبين الاستفتاء عليه.

هـذه المدة غيـر كافية بكل المعاييـر، والإصرار عليها وكأنهـا قدر محتوم، اسـتهزاء بالعقـل والمنطق. صحيـح إن الإعلان الدسـتوري الأول مارس 2011 حدد مدة الخمسـة عشـر يومًا للاسـتفتاء على الإعلان الدسـتوري، ولكنه أي الاسـتفتاء كان على 9 مواد فقط، ثم فوجئ الشعب بأن المجلس العسكري يحكم بـ 62 مادة لم يتم التصويت إلّا على تسع مواد منها فقط.

كان في مقدور الرئيس مرسـي أن يصدر إعلانًا دستوريًا مقبولًا للشعب بعيدًا عن تكريس السـلطات فـي يده، وأن يحدد ضمن إعلانه الدسـتوري مـدة أطـول مـن 3-6 أشـهر للاسـتفتاء علـى الدسـتور، حتـى يشـرح قادة الأحزاب لأحزابهم وللشعب الأخطار، والأخطاء التي يرونها في الدستور المسـلوق، وحتـى يطمئـن الشـعب علـى دسـتور يحمـي البـلاد ويحفظ الحقـوق ويحدد العلاقة بيـن الحاكم والمحكوم، ويحقـق أهداف الثورة، ويدفع بالمجتمع كله إلى التنمية من خلال مسـؤوليات يتقاسمها ويحملها الجميـع، ويشـاركون مـن خلال أدائها فـي تلـك التنمية. هـذا إن تجاوزنا عـن أخـذ رأي المعارضة وأصحاب الـرأي في إصلاح المـواد المعيبة في الدستور قبل طرحه على الشعب ليقول كلمته.

خـرج الشـعب المصري فـي المرحلـة الانتقالية ليقـول كلمته بوضوح وشـفافية ونزاهة، مع شـيء من التعصب وفق الانتماء الفكري والديني في الانتخابات التشـريعية والرئاسـية إلى جانب مرسـي، وانضم في انتخابات الإعـادة الرئاسـية، عـدد كبيـر مـن المعارضين اليـوم، لأنهم ثـوار فأعطوا أصواتهم إلى مرسي مع عدم القناعة به، ولكن كراهية في عودة النظام البائد أو الفلـول الذي كان يمثله في تلك الانتخابات أحمد شـفيق الهارب اليوم

في الإمارات العربية المتحدة، ولذلك لا يمكن أن نتهم هؤلاء بالفلول. وكنت أتمنى أن يضم الناجح والخاسر في الانتخابات الأيدي، للنهضة بمصر وتنميتها، كما رأينا أوباما ورومني، وكأنهما فعلًا أسرة واحدة، يعملان لصالح الوطن بعد انتخابات مريرة وطويلة ومعقدة.

كثرت في ظني الأخطاء في عهد الرئيس مرسي، ولم تكن الإيجابيات التي حققها كافية للتغطية على تلك الأخطاء أو نسيانها ولو مؤقتًا. أهم تلك الأخطاء تجلى في سفك الدماء اليوم أو قبله. والمسؤول الأول عن الأمن هو الحاكم القائم على أمر السلطة التنفيذية. فما بالك أيها القارئ لو كان الحاكم يجمع بين السلطة التنفيذية والتشريعية فزادت مسؤولياته، ولكنه لم يقنع حتى المستشارين الذين انتقاهم بالبقاء معه، وبعضهم من نفس التوجه الفكري والخيار الدعوي مثل الرئيس، ودليل ذلك هو ما فعله الدكتور سيف عبدالفتاح أستاذ العلوم السياسية والباحث المتميز في مركز الحضارة، والوجه الوطني البارز في الحركة الوطنية والثورية والشارع المصري حيث استقال من هيئة المستشارين.

طرحت كل المبادرات المعنية التي برزت في الأيام القليلة الأخيرة والمعنية من خلال البحث عن الاستقرار في الوطن -أقول طرحت- حوارًا مجتمعيًّا شاملًا لإعادة الثقة بين النخبة بشتى توجهاتها ومؤسسة الرئاسة والتيار الإسلامي لدراسة كيفية الخروج من المأزق. وجاء الاقتراح كذلك من المستشار محمود مكي نائب الرئيس، ثم جاء من الرئيس في خطابه الأخير الذي لم يشف الغليل ولم يوقف الصراع بل زاده حدة، وزاد الانقسام القائم في المجتمع عمقًا. الانقسام القائم يمكن أن يؤدي إلى

احتراب واسع، حتى لو تم الاستفتاء على الدستور، وقال الشعب كلمته لأن العدالة ليست في الاستفتاء، والاستفتاء على الدستور «المسلوق» ليس هو وحده العلاج للمشكلة القائمة، ولذلك فإن الإصرار على سرعة الاستفتاء، قد لا يحل المشكلة القائمة وتظل الأزمة قائمة رغم أن احترام إرادة الشعب واجب وضرورة.

مطالبات ومبادرات من شيخ الأزهر وحزب الوسط وحزب مصر القوية، والمستشار المراغي رئيس محكمة النقض ورئيس مجلس القضاء الأعلى السابق، ومبادرة المستشار كمال الإسلامبولي وغيره من الشخصيات المحترمة والأحزاب والقوى السياسية والمجتمعية ومعظمها يطالب بأمرين اثنين هما: إعادة النظر في مشروع الدستور والإعلان الدستوري هذا أولًا. والأمر الثاني، هو تأجيل أو تعليق الاستفتاء حتى يتحقق الأمر الأول. ولكن الرئاسة ترفض الاثنين معًا، وتطرح حوارًا مع القوى السياسية، وهذه الدعوة دليل واضح على استمرار سياسة «السلق» المتبعة.

إن الحوار المطلوب، له شروطٌ وضوابط، يجب أن تتوافر حتى يتحقق له النجاح. من هذه الشروط والضوابط، تحديد الموضوعات التي يجري الحوار حولها عاجلًا لحل الأزمة الراهنة، ومنها: الدستور والإعلان الدستوري والاستفتاء، وضمان استمرار الحوار لمدة لا تقل عن أسبوع أو أسبوعين، وأن نحدد له مكانًا مناسبًا حتى لا يكون حوارًا تشريفيًّا مع الرئيس، ويكون التمويه فيه وبه على الشعب واضحًا أو مستترًا. الحوار يجب أن يبدأ في جو مناسب وبيئة مناسبة أيضًا مما يعين على النجاح،

حتى تعود الثقة بين الجميع، فنقضي على الانقسام القائم بين مختلف تلك القوى والتيارات السياسية.

يدرس المتحاورون، في جو تسوده الثقة بعد إعادتها، الموضوعات المطروحة على الأجندة فقط وحسب الأولويات للخروج من الأزمة الراهنة. ويمكن أن يستمر منتدى الحوار هذا معززًا بأساتذة الجامعات في القانون والسياسة والإدارة خصوصًا، وأهل الرأي والحكمة في المجتمع، للتفكير في خروج مصر من الأزمة العامة والمأزق الوطني كله وليس الأزمة الراهنة فقط.

أخشى- كما يخشى كثير غيري- أن يصر كل فريق على رأيه فرحًا بشيطانه، فيزداد الانقسام حدة وميدان الجرائم اتساعًا، وتتعمق الفتنة، وتشتعل الحرب الأهلية التي لا ينفع معها رئاسة ولا دستور ولا استفتاء، وتنتكس الدعوة الإسلامية بفعل بعض أبنائها، بسبب سوء الفهم والتشدد والغلظة، ثم نلوم الخارج ونلقي اللوم- كالعادة- على التآمر ضد الوطن المسكين، ولن تكسب بقية التيارات شيئًا غير الفوضى والندم على ما وقع.

ولندرك جميعًا أنه «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار»، ولا يستطيع أحد أن يقول قتلانا وقتلاهم في هذا الموقف مستشهدًا استشهادًا خاطئًا بما قال الرسول ﷺ في موقف غيره. من المهم أن نذكر الإسلاميين بما ندرسه في حلقات التربية من قول المصطفى ﷺ: «**إذا عمل أحدكم عملًا أن يتقنه**»، فهل مشروع الدستور كذلك؟ والشاعر يقول:

ولم أر في عيوب الناس عيبا كنقص القادرين على التمام



الفصل الثالث

دستور الانقسام

الإعلانات الدستورية

كان أول إعلان دستوري هو ذلك الذي صدر باسم صحيفة المدينة موحدًا للأمة المتنافرة، ونازعًا لفتيل الصراع من الأمة المتصارعة. وهذا هو سر الدساتير وجمالها وقدسيتها. كان ذلك في أول هجرة الرسول ﷺ ووصوله إلى المدينة (يثرب)، التي وجد فيها الناس (الشعب) ينقسمون إلى فرق وأحزاب، وقبائل وعشائر كلها متناحرة، فمنهم الأوس والخزرج، ومنهم اليهود في بني قريظة وبني النضير، ومنهم الذين أشركوا، ومنهم بنو عوف وبنو ساعدة وبنو الحارث وبنو جشم وبنو النجار وغيرهم، ومنهم الذين أسلموا، وأصبحوا الأنصار سواء من الأوس أو الخزرج أو من غيرهما، ومنهم المهاجرون، وأصبح منهم على عهد رسول الله ﷺ، منافقون بل رأس النفاق كله عبدالله بن سلول.

فجاء الرسول ﷺ فعالج بالدستور العظيم، الأمراض القائمة في يثرب، كنقطة انطلاق أو نموذج يحبه مَن يراه ويعيش في ظله، وهذه هي ميزة الدين الجديد خصوصًا في ضوء الشمول والوسطية والربانية والعالمية.

جـاء الديـن يعالـج الأمـراض المنتشـرة فـي المجتمـع علـى اختلاف العقائـد والألوان والأجناس والأنواع، لا يفرق بين جنس وجنس ولا قبيلة وأخرى(أي حـزب وآخر) ولا عشيرة وأخرى، ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ۖ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ﴾ (البقـرة:148). ولا بيـن أتبـاع ديـن وآخر فـي كل ما يتعلق بحقوق الإنسان وكرامته، وكل ما يمس أوجه العدالة.

كان ذلك هو الدين الجديد وراء ذلك الدستور العظيم بكل القيم الإنسانية العظيمـة تكريمًا لبني آدم: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ (الإسـراء:70). وذلك لعـلاج الأمـراض المنتشـرة فـي المجتمـع، ومنهـا التشـرذم والتقـاتـل والتباغض والتعـاون مع أعداء الأمة أو أي أخطار متوقعة من الخارج. ومن ذلـك إنهم-أي في يثـرب- أمة واحدة من دون النـاس، وإنه لا يحل لمؤمن أقر بما في هذه الصحيفة وآمن بالله واليوم الآخر أن ينصر محدثًا ولا يؤويه، وأنـه مَن نصره أو آواه فـإن عليه لعنة الله وغضبه يـوم القيامة، ولا يؤخذ منه صـرف ولا عـدل، وإن النصـر للمظلـوم، وأن اليهـود ينفقون مـع المؤمنين ماداموا محارَبيـن، وإنه مَن خرج آمن ومَن قعد آمن بالمدينة، إلا مَن ظلم أو أثم، وإن الله جار لمن برّ واتقى.

هنـاك دسـاتير عديدة فـي العالم تسـتهدف بالخير، الأهداف الإنسـانية كلهـا أو بعضهـا بشـكل أو بآخر، وهناك دسـاتير تسـتهدف بالسـوء كرامة الإنسـان واسـتعباده في عقيدته وحريته وكرامته وإنسـانيته، وتكرس الظلم والدكتاتورية والفساد ولهذا مجال آخر. أما في مصر فقد شهدنا حتى اليوم ثلاثـة إعلانات دسـتورية، وذلك بعد الثورة الشـعبية العظيمـة التي رفعت أهدافـًا واضحـة ومحـددة، وهي: **العيـش والحرية والعدالـة الاجتماعية**

والكرامة الإنسانية. وهي القيم الإنسانية التي كانت مفقودة في مجتمع ما قبل الثورة، رغم وجود دستور مكتوب ينص على قيم إنسانية لم تمارس في المجتمع بسبب فساد الحاكم ومَن حوله.

كان الدستور في مجتمع ما قبل الثورة يخضع للتعديل السريع ولعمليات جراحية لتكريس المزيد من الظلم والفساد والديكتاتورية، كلما رأى الحاكم حلمًا أو زوجته أو أحد أبنائه، أو تغريه بذلك شلل الفساد وبعض المستفيدين من حوله. كان هناك ولا يزال بعد الثورة ترزية القوانين وهم منتشرون في كل حنايا المجتمع ومنها مؤسساته القضائية والتنفيذية. بعضهم كان مغلوبًا على أمره لأسباب متعددة، وبعضهم كان مستفيدًا وسعيدًا في مجتمع الظلم والفساد. قليل من هؤلاء وقفوا وقفة حق وقالوا كلمة حق في وجه سلطان جائر، فذاقوا الأمرين، قهرًا وإبعادًا وتضييقًا عليهم في سبل العيش وفي الحريات.

في الإعلان الدستوري الأول بعد الثورة(30مارس 2011) كان مما جاء فيه: «كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته بأي قيد تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان، ولا يجوز إيذاؤه بدنيًّا أو معنويًّا، كما لا يجوز حجزه أو حبسه في غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون. وكل قول يثبت أنه صدر من مواطن تحت وطأة شيء مما تقدم أو التهديد بشيء منه يهدر ولا يعول عليه، للمساكن حرمة لا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلَّا بأمر قضائي مسبب وفقًا لأحكام القانون». كان هذا واضحًا في الدستور، ولكن الواقع كان غير ذلك بسبب كثرة الجرائم التي ارتكبت في حق الثورة والثوار.

وفي ذلك الإعلان الدستوري، جرى استفتاء الشعب على أقل من عشر مـواد ثم حكَم المجلس العسـكري مصر الثورة، في الفتـرة الانتقالية وهذا الشعب الثائر باثنتين وستين مادة، فيها من الظلم والاستبداد مالا يقبله عقل ولا شـرع. وللأسف الشـديد دعا بعض الإسلاميين آنئذٍ الشعب للتصويت بـ«نعم» رغم هذا الظلم والاسـتبداد الواضـح، بل بشَّـر بعضهـم مَن يصوت بنعم بدخـول الجنة، وكأن مفاتيح الجنة معهم، وكذا مفاتيح النار لمن كان سـيصوت آنذاك بـ«لا». كيف عرفوا وحـددوا بذلك معنى قول الله تعالى: ﴿ فَرِيقٌ فِي ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي ٱلسَّعِيرِ ﴾ (الشورى:7).

وقـد عـانـى هـذا الشـعب العظيم مـن ذلك الاعلان الدسـتوري أيّما معانـاة. ويكفي وجود المادة (28) التي تنص علـى أن: تتولى لجنة قضائية عليا تسـمى «لجنة الانتخابات الرئاسـية» الإشـراف على انتخابات رئيس الجمهوريـة بـدءًا مـن الإعلان عن فتح باب الترشـيح وحتـى إعلان نتيجة الانتخاب.

وتـُشـكل اللجنة من رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيسًا، وعضوية كلٍّ مـن رئيـس محكمة اسـتئناف القاهرة، وأقـدم نواب رئيـس المحكمة الدسـتورية العليا، وأقدم نواب رئيس محكمة النقض، وأقدم نواب رئيس مجلـس الدولـة .وتكون قـرارات اللجنة نهائيـة ونافذة بذاتهـا، غير قابلة للطعـن عليها بأي طريـق وأمام أية جهـة، كما لا يجوز التعـرض لقراراتها بوقف التنفيذ أو الإلغاء، كما تفصل اللجنة في اختصاصها، ويحدد القانون الاختصاصات الأخرى للجنـة. وطبعًا هذه الاختصاصات لا تُعطى لبشـر ولا للجنة أو مؤسسـة إلّا فسـد وأفسد. وللأسـف فإن الإعلان الدستوري الأخير لمرسي فيه مثل ذلك بشأن السلطات والقرارات.

أما المادة(60) من الإعلان الدستوري التي كانت وراء مشكلة تشكيل التأسيسية في المرة الأولى والثانية، لم تكن محددة الصياغة، بل كانت صياغتها فضفاضة فجاء اللبس، خصوصًا في ضوء التوتر القائم ورغبة بعضهم في التسلط والتحكم والاستئثار بالسلطات قدر الإمكان.

ثم جاء الإعلان الدستوري المكمل ركيكًا في صياغته، عديم النفع للشعب وللثورة، ونحمد الله تعالى أن عافانا من هذين الإعلانين.

أما الإعلان الدستوري الجديد في عهد الرئيس مرسي، فيخلط بين الأمور، فجاء كمن خلط عملًا صالحًا وآخر سيئًا. أراده مرسي في الغالب وبحسن نية أن يشيع الحريات، فكرَّس به الديكتاتورية والظلم.. أراده مرسي أن يشيع السلام والعدل في المجتمع، لكنني أظن أنه سيزيد الصراع ويعود بضرر شديد على الجميع.. أراده مرسي أن يكون ثوريًّا فجاء في بعضه ثوريًّا، ولكن بعضه يصب في غير أهداف واتجاه الثورة المصرية الشعبية العظيمة.

قد يرى البعض خصوصًا من المتحزبين وراء مرسي أن هذا هو أحسن ما في الجعبة، ولكن مَن يتحزب للحق، ويتجرد لمصلحة الشعب والوطن ومستقبله المبشر بالخير في ضوء الثورة والحريات الجديدة، يرى في هذا الاعلان الدستوري الجديد ثغرات خطيرة لا يفكر في بقائها عاقل ولا يرضى بها عادل، منها «الكيفية التي يتم بها هدم بنية النظام البائد وإقصاء رموزه، والقضاء على أدواته في الدولة والمجتمع، والقضاء على الفساد واقتلاع جذوره، وملاحقة المتورطين فيه، وتطهير مؤسسات الدولة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وحماية مصر وشعبها، والتصدي بمنتهى

الحـزم والقـوة لرموز النظام السـابق، والتأسـيس لشـرعية جديـدة، تاجها دستور يرسي ركائز الحكم الرشيد الذي ينهض على مبادئ الحرية والعدالة والديموقراطية، ويلبي طموحات الشـعب، ويحقـق آماله». هذا الذي جاء في مقدمة الإعلان الدستوري الجديد جميل، ولكن ما الكيفية للتنفيذ؟

إن أجمـل مـا في الدسـتور فضـلًا عـن المقدمة، المـادة الأولى بشـأن المحاكمات والمادة الثالثة بشـأن تعيين النائب العام والمادة الرابعة بشـأن تحـديد مدة إعداد مشـروع الدسـتور الجديد في غضون ثمانية أشـهر بدلًا من ستة.

أمـا المواد غير المقبولـة عندي أو جاءت صياغتهـا ركيكة وطنطنة غير مفهومة، فتشمل المادة الثانية التي تتعلق «بالإعلانات الدستورية والقوانين والقـرارات الصـادرة عن رئيس الجمهورية، وبأنها غيـر قابلة للطعن عليها بـأي طريقـة وأمام أي جهة، كما لا يجوز التعرض لقراراته بوقف التنفيذ أو الإلغاء». هذا يذكرنا بالمادة 28 من الإعلان الدستوري الأول، وهذا النص مما يفتح ثغرات أمام الحاكم ليكون فرعونًا ولو كان صغيرًا.

أما المادة الخامسة فهى تكاد تكون تكرارًا للمادة الثانية بشكل أو بآخر، وتحجم حق الجهات القضائية بالنسـبة لحل مجلسي الشورى أو الجمعية التأسيسـية لوضـع مشـروع الدسـتور، رغم المشـكلات القائمـة والقضايا المنظـورة فـي المحاكم بشـأن الاثنيـن. أما الطنطنـة والركاكة ففـي المادة السادسـة، بشأن «الخطر الذي يهدد الثورة أو حياة الأمة أو الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها»!

لم أفهم بوضوح الفرق بين حياة الأمة أو سلامة الوطن، فما الوطن وما الأمة؟! إننا نفهم الوطن بأنه مصر، ولكن ما المقصود من الأمة؟ هل هي الأمة الإخوانية أو الإخوانية والسلفية معًا في ضوء التحالف القائم بينهما، أم أمة الحركة الإسلامية جميعًا بما فيها من تشدد وتوسط وتسيب؟! أم أنها الأمة المصرية أو الأمة العربية أو الأمة الإسلامية؟! كلمة الأمة، تحتاج إلى تحديد لأنها تحمل أكثر من معنى وهذا لا يجوز في الدساتير، وكان يغني عنها إذا كنا نتحدث عن مصر، كلمة الوطن.

كان من المفترض أن يكون الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس مرسي موحدًا للأمة ومجمعًا لصفوفها، ولكن العكس هو الذي حدث تمامًا، إذ رأينا معسكرين والعالم يتفرج على مصر. ولا يعفي مؤسسة الرئاسة ما حققته من دعم لغزة وحماس، وإصلاح ذات البين، بين القاتل والمقتول ولو مؤقتًا، لن يعفي ذلك الرئاسة من مسؤوليتها الكبيرة أمام الله ثم الشعب والتاريخ..

الشعب «مش إيد واحدة»!

أحب أن أقرأ معظم الصحف المصرية، فور صدورها وتوزيعها ليلًا قبل أن يأتي الصباح. أما أخبار الصباح فتقرأ من خلال الفيس بوك الذي أنتجته الحضارة الغربية ونحن في العسل نائمون!. أحيانًا أقرأ عشر صحف أو أكثر أو أقل. وطبعًا لأن الوقت لا يكفي لقراءة دقيقة لكل شيء من أخبار وتحليلات وتعليقات وتقارير، فإنني أذهب أولًا إلى العناوين الكبيرة العاقلة والمثيرة، لمعرفة حالة الأوضاع والتوجهات العامة ، ثم الأعمدة وصفحات الرأي الثابتة والمتغيرة، وأسعد كثيرًا بالكاريكاتورات والرسوم والتلغرافات السريعة مثل «نصف كلمة» لأحمد رجب على سبيل المثال لا الحصر، والتقارير الإعلامية عن الأماكن النائية، وأتعمق كثيرًا في صفحات الجرائم لأنها مؤشر واضح على الحالة الأمنية والاقتصادية والثقافية والأخلاقية.

كما يسرني كثيرًا لقاء الصحفيين، خصوصًا الشباب والمبتدئين في الإعلام من صغار السن، حتى نكسر الفجوة بين الأجيال والهيبة أحيانًا، بل والخوف من لقاء كبار السن. وتتاح الفرصة الأكبر لتصويب الآراء

والخروج من نمطية الأسئلة، ولقاءات الصحفيين من الشباب، توضح لي شخصيًّا نبض الشارع أكثر من نبض الصالونات والنخبة المثقفة، الذي نجده عند إخواننا المنفتحين والمثقفين ثقافة واسعة ممن يضعون مصلحة الوطن والأمة أمام أعينهم أكثر من المصالح الحزبية الضيقة.

بعد هذه المقدمة المقتضبة، فقد لفت نظري ما جاء في الصحف القومية يوم السبت2012/11/24 من تحليلات للوقائع والأحداث في مصر، وعلى وجه الخصوص ما جاء بشأن الإعلان الدستوري المرسوي!

و قد أزعجني كثيرًا منظر التحرير ومنظر الاتحادية في وقت واحد، في بلد واحد، في ثورة واحدة، في اتجاهين مختلفين، وفي الغالب نتاج ثورة واحدة، ولكن في اتجاهين متضادين متعارضين يتجاذبان موضوعات مصيرية تتعلق بشأن الوطن الذي ينعي ضعف المصداقية والموضوعية والإنصاف والشفافية. وينعي ثبات أو ربما زيادة التخلف والعشوائية والتخبط، فضلًا عن المرض والفقر.

كل هذا بعد ثورةٍ شعبية حضارية عظيمة جمعت الثوار في بوتقة واحدة وصهرتهم في وقت قصير، في إطار الرغبة في تحرير الوطن من الفساد والديكتاتورية والظلم، فكانوا حقًّا- قولًا وفعلًا- إيد واحدة. الشوارع في أكثر من مدينة، طبعًا فضلًا عن القاهرة، تشهد في آن واحد جموع المتظاهرين في مسيرات وتظاهرات حاشدة أو ضعيفة، ولكن بشعارات متباينة في قضية واحدة هي قضية الإعلان الدستوري المرسوي الرئاسي بتاريخ 2012/11/22.

نظر كلٌّ من الفريقين في ظني، بعين واحدة إلى الإعلان الدستوري أي عين الرفض وعين التأييد. العين الرافضة رأت في الإعلان الدستوري ردة عن المسار الديموقراطي وترسيخًا للديكتاتورية وتهميشًا للديموقراطية التي استخدمت حتى اختار الشعب مرسي رئيسًا، وها هو يسحب السلم الديموقراطي وينزله على الأرض، حتى لا يستطيع أحد غيره الصعود عليه مرة أخرى!

المعارضون لمرسي أو للإعلان الدستوري أو للإخوان المسلمين أو لحزب الحرية والعدالة أو للشريعة الإسلامية أو للهيئة التأسيسية للدستور أو للجميع، هتفوا هتافات بعضها لا علاقة له بجوهر الإعلان الدستوري، ولكنهم يرون الإخوان وراء مرسي ووراء الإعلان الدستوري. قالوا في هتافاتهم: **«لا مرشد ولا بديع دم إخوتنا مش هيضيع»** أو **«يسقط يسقط حكم المرشد»** أو **«بيع بيع الثورة يا بديع»** أو **«اضرب نار اضرب حي وانت يا مرسي دورك جاي»** أو **«ارحل ارحل زي مبارك قولي مين في الشعب اختارك»**.

رغم أن مرسي جاء بإرادة شعبية عبر انتخابات حرة نزيهة للمرة الأولى في تاريخ مصر الثوري الحديث. أو شعارات من قبيل: **«اللي فاكر نفسه كبير الثورة لسه في التحرير»** أو **«الشعب الحر في الميدان مش هيسيبها للإخوان»**. جاء هذا الهتاف رغم أن أجمل مواد الإعلان الدستوري هي التي تتعلق مباشرة أو غير مباشرة بحقوق الشهداء والمصابين، ونحن مع القصاص من القتلة، ومع التطهير من الفساد. وبعيدًا عن المعارضة

الحقيقيــة وضرورتهـــا، إلَّا أن التزيــد والنظــر النصفي بعيــنٍ واحــدة دائمًا ما يظهر جزءًا من الصورة ولا يظهر الصورة الكاملة.

أمـا المؤيـدون للإعلان الدستوري فهـم الإخوان المسـلمون ومعظم التيـارات الإسـلاميـة، ومَـن فـي صفهـم والمؤيدون للإعلان الدستوري بالكـامــل، لديهــم المبررات التي يربطـونهـا بمصلحــة الثورة والوطــن ومسـتقبله، وبأن السـلطات التي أعطاها مرسي لنفسـه هي سلطات مؤقتة، وحتـى يتم انتخاب مجلس شـعب جديد، وإقرار الدسـتور بعد الاسـتفتاء عليـه. المؤيدون أمام قصـر الاتحادية رفعوا لافتات وشـعارات منها **«ثوار أحرار هنكمل المشوار»** ،ومنها **«الشعب يؤيد قرارات الرئيس»**، ومنها**«طهر طهـر في الإعلام»**، أو **«الشـعب يريد محاكمة عبدالمجيد»**، ومنها **«إفرحي يا أم الشهيد جبنالك نائب جديد»**.

من الأعمال المشـينة في مثل هذه المظاهرات والمسـيرات- أيًّا كان مَن تسبَّب فيها أو ارتكبها أو ارتضاها- أعمال الشغب واستخدام الطوب وقذف الحجارة وتدمير المنشآت وحرق المقرات أوالبنايات، سواء مملوكة لحزب الحريـة والعدالة أو الجزيـرة أو غيرها، أو إطلاق الخرطـوش أو الصواريخ النارية أو المولوتوف أو الاشتباكات بالأيدي أو الشماريخ والعصي.

هــذه كلهــا أخطاء، أما أخطـر ما قرأت وممــا يتعلق بالأمـن القومي في ظني، فهو اسـتخدام السـلطات والصلاحيات أو التهديد باستخدامها، مثل التهديد بتعليق العمل في المحاكم، أو أي جهات قضائية مسئولة لما يسببه ذلك من ضياع للحقوق أو تعطيل للعدالة ومسارها.

وأخطر من ذلك كله الاقتراح من بعض القضاة وغيرهم بإخطار المنظمات الدولية ومحكمة العدل الدولية عن انتهاك المواثيق الدولية في مصر في ضوء هذا الإعلان الدستوري.

هذا من أخطر الأمور وأعقدها، والذي يسير في هذا الطريق، لا يجد نفسه في النهاية إلَّا في وطن محتل أو مهدد بالاحتلال أو تحت سيف الحصار والعقوبات الدولية، ومصر لا تتحمل شيئًا من ذلك خصوصًا ممن يزعمون الوطنية والثورية.

هناك خصمان لدودان مع الأسف الشديد، والخصومة تحتاج إلى قضاة للبت فيها أو مصلحين للإصلاح بين الطرفين - ولو على سبيل الإصلاح أو الوساطة التي تمت مع العدو الصهيوني - في ضوء العدوان على غزة. الوطن لا يستطيع ولا يمكن أن يسير بهذين الخصمين كلٌّ منهما في واد. أعجبني كثيرًا النظرة الموضوعية بالعينين الاثنين، وهي النظرة المنصفة إلى القضية برمتها. هذه النظرة عبَّر عنها فريق وطني عريق إسلامي ثوري.

من هؤلاء الدكتور عبدالمنعم أبو الفتوح رئيس حزب مصر القوية الذي أيّد استبعاد النائب العام وأكّد ضرورة إعادة محاكمة قتلة الثوار ورموز النظام السابق وفق قانون استقلال القضاء، وضروة تواصل مؤسسة الرئاسة مع جميع القوى السياسية لحل أزمة الدستور والتوافق حوله. وعبّر د.أبو الفتوح عن الفريق المعتدل الذي يرفض تكريس سلطة الفرد على حساب دولة القانون.

هذا الفريق - في ظني - يعبر عن الأغلبية التي لم تنضم إلى أيٍّ من الفريقين أو الخصمين المعروفين. وقد تفحصت الإعلان الدستوري جيدًا

وشـاركت في عدة مناقشـات تلفازية حوله. وألخص رؤيتي في أن الإعلان الدستوري يضم مقدمة جميلة تحتاج سنوات من العمل الجاد وتعاون وطني كامل لتحقيقها وصولًا إلى الحكم الرشيد الذي أشارت إليه المقدمة.

كما يضم الإعلان الدسـتور 3 مواد مقبولة عند الجميع أو معظم القوى الوطنيـة الإسـلامية والعلمانية، وهي المواد الأولى والثالثة والرابعة بشـأن حقوق الشهداء والجرحى ومحاكمة القتلة والتطهير العام. أما المادة الثانية فتكرِّس سلطات الحاكم فيستطيع أن يسأل ولا يُسأل أو أن وسيلة محاسبته منعدمة. والمادة الخامسة امتداد لها بشأن الدستور والتأسيسية. وأما المادة السادسـة فهي من المواد ذات المعاني غير المحـددة، والتي قال عن مثلها الإمام البنا في رسـالته عن نظام الحكم وموقف الإسـلام من النظام النيابي والدسـتور المصري، حيث قال: «يقول علماء الفقه الدسـتوري: إن النظام النيابي يقـوم علـى مسـؤولية الحاكم وسـلطة الأمة واحتـرام إرادتها»، ثـم يقــول: « إن القواعد الأساسـية التي قام عليها الدسـتور المصري لا تتنافى مع قواعد الإسـلام وليست بعيدة من النظام الإسـلامي ولا غريبة عنه»،ثم يقول عن مسـؤولية الحاكـم: «جاء دستورنا في هذا المعنى غامضًا ومقتضبًا غير واضح ولا مفصل».

وهذه هي المشكلة في المادة الثانية من الإعلان الدستوري المرسوي، إذ ليس هناك توازن بين السلطة التي أعطاها الحاكم لنفسه، وبين المسؤولية المفقودة. أما المادة السادسة ففيها غموض بشأن الألفاظ المستخدمة التي لهـا أكثر من معنى مثل الأمة والوطن، فالوطن مفهوم. ولكن ما الأمة؟ هل هي أمة الإخوان؟ أم أمة الإخوان والسـلفيين؟ أم أمة التيار الإسلامي كله؟

بما في ذلك السلفية الجهادية أم الأمة العربية أم الأمة الإسلامية؟! الرئيس يجب أن يكون رئيسًا لكل المصريين، وأن يكون هناك نظام لمحاسبته، وأن يجد حلًّا مناسبًا للدستور والتأسيسية. وأن مصر أمانة في عنقه وهي أمانة ثقيلة تحتاج إلى كل أبناء الوطن دون تهميش أي فصيل، ومَن كان أو مَن يحسب نفسه وحزبه وحركته على خير فليحمد الله تعالى على ذلك، وليدعو الله تعالى ليكون غيره أيضًا على خير، وليحب لأخيه ما يحب لنفسه. وإذا لم يعجبنا الإمام فلا ينبغي أن نهدم المسجد الذي يصلي فيه!

أزمة الدستور الإخواني

نعم بذلت الجمعية التأسيسية جهدًا كبيرًا في إخراج مشروع الدستور الذي جرى الاستفتاء عليه، ثم ينتخب الشعب المصري في ضوئه مجلس شعب جديد، تنتقل إليه سلطة التشريع، بعد أن آلت إلى الرئيس مرسي نتيجة إبطال مجلس الشعب المنحل، قبل أن يمنحها لمجلس الشورى فجمع بذلك السلطة التشريعية إلى جانب السلطة التنفيذية. وهو عبء كبير وأمانة ضخمة تنوء بحملها الجبال.

الجمعية التأسيسية لوضع مشروع الدستور، هي الجمعية الثانية التي شكلها البرلمان قبل أن ينحل، وبعد أن أبطلت المحكمة الإدارية العليا الجمعية الأولى، في ضوء فهم أو سوء فهم وتطبيق المادة 60 من الإعلان الدستوري الأول(مارس 2011). وقد جاء الفهم هذا لفضفاضية المادة 60 وغموضها.

الجمعية التأسيسية الثانية كانت محل نظر في القضاء، ولكن الرئيس مرسي حصّنها وحصّن مجلس الشورى في الإعلان الدستوري، الذي أثار ضجة لم تهدأ وغبارًا لم يستقر. لم يكن الوضع في مصر بحاجة إلى

مزيد من الإثارة، بل إلى حوار وتهدئة لصالح مصر ومستقبلها المنشود بعد الثورة. قرأت مشروع الدستور من الإنترنت بعد الحصول على نسخته النهائية الموقعه من د.عمرو دراج أمين عام الجمعية، وأرسلها بتاريخ 2012/11/29 إلى الأعضاء للتصويت النهائي.

ينقسم مشروع الدستور -فضلًا عن الديباجة- إلى خمسة أبواب هي الدولة والمجتمع، والحقوق والحريات، والسلطات العامة، والهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية، ثم أحكام ختامية وانتقالية. وتنقسم هذه الأبواب إلى عشرين فصلًا، ويتفرع عن باب السلطات العامة خمسة أفرع.

إن أكبر رجال القضاء أنفسهم، سينقسمون حول هذا المشروع من حيث المباني والمعاني والقيم والصياغة والترتيب. ومعظم أعمال البشر بما فيها الدساتير تقع تحت دائرة ما يحتاج إلى تطوير وتحسين. ورحم الله مَن قال: **«إِنِّي رَأَيتُ أَنَّهُ لاَ يَكْتُبُ أَحَدٌ كِتَابًا فِي يَومِهِ إِلاّ قَالَ فِي غَدِهِ، لَو غُيِّرَ هَذَا لَكَانَ أَحْسَن، وَلَو زِيدَ هَذَا لَكَانَ يُسْتَحسَن، وَلَو قُدِّمَ هَذَا لَكَان أَفْضَل، وَلَو تُركَ هَذَا لَكَانَ أَجْمَل، وَهَذَا مِن أَعْظَمِ العِبَرِ، وهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اِستِيلاَءِ النقصِ عَلَى جُملَةِ البَشَر»**.

ومن ثمّ فقد اقترحت على المعارضين لمشروع الدستور وللجمعية التأسيسية من الأساس أن يمضي مَن يمضي في تبيان أوجه النقص أو الخلل أو الخطأ في مشروع الدستور، ثم عرضه على الرئيس للتعديل والتصويب. فإن لم يكن فاللجوء إلى تبصير الشعب بمواطن الخلل في الدستور واجب حتى يقولوا قولهم: بـ«نعم» أو«لا» على بصيرة وبينة.

لأن هناك مَن سيزين لهم قول: «نعم»، على غرار «نعم» التي بشرت بالجنة في الإعلان الدستوري الأول، رغم العيب الكبير الذي تجلى بعد ذلك في المادة 28 منه بالأخص.

كلمة أخيرة موضحة لما أقول. جاء في ديباجة مشروع الدستور، أن «هذا هو دستور مصر ووثيقة ثورتها السلمية الرائدة التي فجرها شبابها الواعد، وحمتها قواتها المسلحة، وأيدها شعبها الصبور». وهي ديباجة جميلة واستهلال عظيم، يفرح القارئ ويبشر بمستقبل واعد. ولكن هناك مَن يرى في استهلال هذه الديباجة نقطتين: هما أن هذه ليست وثيقة الثورة، ويجب أن يضع تلك الوثيقة كل أهلها. وكذلك هناك مَن يرى أن القوات المسلحة حمت الثورة كما جاء في الاستهلال. وقس على ذلك كل الأبواب والفصول والفروع، سيكون هناك حولها آراء متعددة: ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾ (هود:118). ولكن الحوار والتوافق وتبصرة الشعب بمحتوى الدستور، قد يكون تصحيحًا للوضع القائم. وأخيرًا كما يقول المثل المصري: «اللي يشيل قربة مخرومة بتخر على راسه».

الخطر الأكبر على الوطن الأجمل

الجولـة الثانيـة مـن الاسـتفتاء على مشـروع الدسـتور اكتملـت. وفيها غالب ومغلوب أو منتصر ومهزوم أو ناجح وراسـب، هذا في نتيجة عملية التصويـت. ولكن في جميع الأحـوال، يكون الوطن كله مهزومًا، إذ يخرج منقسمًا جريحًا من الصراع البئيس بين أبناء الوطن الواحد والثورة الواحدة، وليس التنافس أو الصراع السياسي.

النتيجـة المتوقعـة عندي- مع وصـول أو تحكم فريق مـن الفريقين في السـلطة فـي أي وقت، مالم يتوقـف الصراع الدامي، ولا يبقـى إلَّا التنافس السـلمي- سـتكون النتيجـة فـي ظنـي- مفزعة اسـتنادًا إلى حجم الحشـد الشـعبي الممكـن، والأدوات المسـتخدمة فـي الصـراع، وضعـف حرمة الـدم الحرام، والرغبة في التغلب والسـيطرة، واعتقاد الشـيطنة في الآخر، والملائكية في الذات أو النفس، وحشد الأهل والعشيرة والأصحاب.

وفضـلًا عـن كل ذلك، التشـدد فـي فهم الشـريعة وتطبيقهـا، خصوصًا مـن بعـض مَـن لا يمكـن أن يقبـل تطبيـق الشـريعة علـى نفسـه ولا أهله، ويـرى نفسـه دائمـًا علـى الحـق والصـواب، وأنه يضمـن الجنـة لنفسـه

علـى الأقل، ولا بأس أن يخالف الحديث الشـريف: «كانوا إذا سـرق فيهم الشـريف تركوه، وإذا سـرق فيهـم الضعيف أقاموا عليه الحد». والشـريف هنـا تعني القـويّ أو الوجيه في قومه أو مَن كان في السـلطة أو مَن سيفسـر لحسابه الخاص أو الفهم المعوج أو سيطبق الشريعة في ضوء أدلتها الكلية وقواعدهـا الأصولية والفقهيـة ومصادرها المعتبرة في مذاهب أهل السُّـنة والجماعـة، وهي المذاهـب الأربعة المعروفة، وربما بإضافـة الظاهرية أو المذاهب قليلة الأتباع والأنصار، وهو بالتأكيد فقه فيه اختلاف كبير.

هنـاك في جانـب من الجوانـب، نرى ضربًا لمسـاجد بالطـوب، وربما المولوتـوف في المسـتقبل، وحجز عالم جليل مثل الشـيخ المحلاوي في مسجد القائد إبراهيم بالإسكندرية، وهناك عدة اعتراضات علنية ومستترة، على خطب بعض مشـاهير الأئمة والخطباء الذين مالوا إلى جانب السلطة باعتباره الجانب الذي يرفع شـعار الإسلام، رغم ما فيه من شعارات غريبة علـى الوسـطية ومنهـا: قتلانا فـي الجنـة وقتلاهم فـي النار أو: «**يامرسـي إدينا إشـارة وإحنا حنجيبهم لك في شـيكارة**». يقصـدون الفلول أو أعضاء المحكمـة الدسـتورية العليـا أو الخصـوم، أو تحويل المشـكلة مع الفريق الآخر، وتصويرها على أنها مواجهة بسبب هجوم على الإسلام من الفلول أو العلمانيين والليبراليين.

وفي هذا الجانب كذلك يقف المكفراتية بأسماء مستحدثة لمؤسساتهم تروق للبسـطاء بـل البلهاء، وتخفـي وراءها شـرًّا كبيرًا، حيـث إن بعضهم يُكفِّـرون بالإسـلام فريقًـا آخـر، حتى ولـو كان يجلس في السـلطة باسـم الإسلام والديموقراطية. وقد جاء في كتيب: «إمالة القدور على مَن قال نعم

للدستور» الذي وضعه الدكتور أحمد النقيب الداعية الإسلامي المعروف، رئيس الأكاديمية السلفية بالمنصورة، وأستاذ الدراسات الإسلامية بجامعة المنصورة، أنه يخشى على معالم الدعوة السلفية من الضياع وسط دعوات كالديموقراطية والمليونيات والمظاهرات والاعتصامات والحزبيات والانتخابات والاستفتاءات.

أما الشيخ مصطفى العدوي، عضو مجلس شورى العلماء السلفي، فيرفض الاستفتاء بـ«نعم» حتى لو أعطوه ملء الأرض ذهبًا. وطبعًا في ظني أن الشيخ الجليل سيمتنع من باب أولى عن الاستفتاء بـ«لا» لو أعطوه ملء الأرض والسماء ذهبًا.

أما الشيخ البيلي فقد أبلى في فتواه البلاء الذي يراه الحسن، إذ اعتبر كل مَن يذهب للاستفتاء سواء قال: «نعم» أو قال:«لا» «عابد للوثن». ولم يطلعنا الرجل على أوضاع مَن لم يذهب للتصويت نتيجة صعوبة المواصلات أو التنقل أو تحت ضغط الأهل والأصحاب أو تحت إكراه المرض أو حتى السجن أو الحبس، أو المتهمين المتحفظ عليهم في أحداث الاتحادية.

إن حالة الانسداد السياسي والاستقطاب الخطير في المجتمع في ظني، لن تجد حلًّا في التردد المعيب لدى أصحاب القرار، ولا الانحياز لفئة من فئات الوطن، ولا طائفة من الطوائف في المجتمع، ولن يحلها مشروع الدستور المعيب، حتى لو حصل على أعلى موافقة.

أما التحديات الكبيرة التي تواجه الوطن، فلن تحلها المليونيات والحشود المليئة بالغيظ والكراهية، وحب الانتقام والأوصاف السيئة

لبعضها البعض، متمثلة في الشعارات التي ترفع، ولن يحلها انقسام القضاة والنيابات بكل تصنيفاتهم- مهما كان ذلك الانقسام صغيرًا أو كبيرًا، ولن يحلها النائب العام الجديد بعدما أظهر تدخلًا في التحقيقات مع متهمي أحداث الاتحادية، وبعدما ضغط على المحامي العام الذي ينظر في قضية أولئك المتهمين، بل ونقله بعد أن أفرج عن المتهمين لعدم كفاية الأدلة، وكان النائب العام يريد أن يبقيهم في الحبس تنفيذًا للأوامر العليا التي قد تأتي من الرئاسة أو رئاسات مستترة لا يمكن رؤيتها.

ولن يحل تلك المشكلة الحوارات مع النفس أو الأقربين أو المنتفعين مهما بلغ عدد تلك الحوارات التي توفرها الرئاسة، ولا التي دعا إليها مكتب الإرشاد، حيث يرى الفريق الآخر أنه ليس له صفة رسمية ولا قانونية ولم يوفق أوضاعه القانونية حتى بعد سنتين تقريبًا من الثورة، ولكن الجميع: ودن من طين وودن من عجين، حسب المثل المصري.

الانقسام والاستقطاب الحاد في المجتمع المصري اليوم، يحتاج إلى علاج قوي، لا يجده الشعب في الممارسات السياسية بما فيها الانتخابات والاستفتاءات والإعلانات الدستورية، ولا حتى مشروع الدستور مالم تتحقق أهداف الثورة بدقة. كما أن انقسام الثوار على أنفسهم بعد أن كانوا صفًّا واحدًا، أو «إيد واحدة» ضد النظام السابق، أو اتهام بعضهم بالبلطجة لانحيازهم إلى المعارضة، أو جبهة الإنقاذ الوطني- كما وصفت نفسها- وكذلك نقد الحزب الحاكم أو مؤسسة الرئاسة أو الإخوان المسلمين أو غيرهم، انحيازًا وتعصبًا، لن يحل المشكلة بل سيزيدها تعقيدًا، فضلًا عن أن ضعف هيبة الدولة أو الاختفاء كليًّا حيث تنتشر الفوضى، وتقع جرائم

القتل السياسي وغيره وتدمير المنشآت أو إحراقها.. كل ذلك مرده إلى فقدان الثقة بين أخوة وزمالة وصداقة ووحدة الأمس، وتوزعهم إلى فرقاء بل غرماء اليوم، ومرده إلى التنافس غير السلمي، فضلًا عن التعصب والانحياز الأعمى في الغالب، والرغبة في السلطة والتحكم في وقت ضاعت فيه بعض المبادئ والأسس والقيم.

إن الأوضاع في الشارع المصري أصبحت كالأوضاع على المستوى العربي تبين هذا الانقسام، فهناك قوى دينية وقوى مدنية، وهناك قوى ثورية وأخرى فلولية، وهناك مسلمون وأقباط أو مسيحيون أو مسجد وكنيسة، أو أننا نرى إسلاميين وعلمانيين مع ليبراليين، أو مؤمنين أو ملحدين أو «نعم» للجنة و«لا» للنار، أو هناك مؤيدون للنظام الحاكم ومعارضون له. وقد ظهر ذلك جليًّا، بل انعكس بوضوح في شعارات المرحلة الانتقالية، ثم الحالية في المظاهرات والاعتصامات التي سقط فيها شهداء من ناحية وقتلى في الناحية الأخرى.

الانقسام ليس فقط إلى قسمين كبيرين، بل إن كل قسم ينقسم بداخله إلى عدة أقسام فرعية، فبين الإسلاميين المتشددين، مَن يكفِّر الوسطيين منهم، فضلًا عن العلمانيين والليبراليين، وبين القوى الوطنية والمدنية أو جبهة الإنقاذ أقسام فرعية كثيرة، وممن اخترقت ساحاتهم مجموعة من الفلول المعروفين. كذلك الاتهامات بين الطرفين أو القسمين الكبيرين، اتهامات يندى لها الجبين، وقد غاب فيها أو معها الإنصاف والموضوعية، بما يذكرنا أحيانًا بلغة المدح والهجاء حتى أيام الجاهلية- أي فترة ما قبل الإسلام ودور الشعر العربي الجاهلي فيها- أو لغة الردح البلدي والألفاظ

الساقطة، وأقلها كلمة«دول شراميط»! ففي طرف ما حسب التقسيمات المريبة، هناك رجعيون متخلفون يتسترون بالدين قتلاهم في الجنة، ويجرون مصر إلى مزيد من التخلف والانقسام، وفي طرف آخر هناك علمانيون وليبراليون يدعون للفسق والفجور، منهم كفار وملاحدة قتلاهم في النار. نظرات مريبة وغير صحيحة في بعضها على الأقل!

هذا الانقسام الحاد قائم اليوم ومشهود في الميادين العامة، ويظهر في الإعلام على وجه الخصوص. هناك بين الفريقين، فريق ثالث-قليل العدد حاليًّا- يرى خطورة هذا الانقسام في المجتمع، ويتمنى إزالته حتى تستقر البلاد، وتهدأ الأمور، وتعود اللُّحمة بين أبناء الوطن الواحد، على ما كانت عليه أيام ثورة يناير أو أشد، لمواجهة التحديات والأخطار الحقيقية، ومنها الفقر والمرض والبطالة والهيمنة أو التخلف، وذلك تحقيقًا لأهداف الثورة: **العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية**، تلك التي لم يتحقق منها شيء واضح حتى اليوم، ولن يتحقق في ضوء الانقسام والاستقطاب. وهذا الفريق يتمنى أن يبدأ عجلة التلاحم المجتمعي والتنمية، حالما تتوافر إمكانات وآليات مناسبة لذلك الأمر الحيوي، ولن تتحقق أهداف الثورة إلَّا بهذا العمل.

أهمية الحوار وضرورته تكمن في إيجاد حل مناسب لحالة الانقسام، والاستقطاب الحاد في المجتمع، بل يكاد يكون الحوار هو البديل الوحيد السلمي لتحقيق ذلك الأمر، ولذلك كان من الضروري دعوة بعض أهم عقلاء القوم وحكماء الوطن إلى جلسات حوار هادئ متواصل يجمع أبناء الوطن الواحد، بأجندة واضحة وأوقات محددة وكافية وبيئة مناسبة،

لمناقشة هذا الأمر، وليس إلى جلسة واحدة تنفضُّ دون تصالح حقيقي أو بناء ثقة حقيقية، كالحوار مع النفس والأحبة والأهل والعشيرة الذي يدعو إليه الرئيس مرسي، أو الذي دعا إليه مكتب الإرشاد بغير ذي صفة واضحة يطمئن إليها قسم مهم من الشعب.

يرى هذا الطرف الثالث الوسطي وجزء كبير منه ليس منحازًا ولا طامعًا ولا ساعيًا إلى سلطة، يرى ضرورة إشراك الثوار (من الشباب خصوصًا) في الحوار والقيادة واتخاذ القرارات، و بعضهم يرى ضرورة السعي لإحياء الثورة وأهدافها واختيار قيادة لها، والسعي أيضًا إلى توثيق الثورة حتى لا يسرقها في المستقبل مَن لم يقوموا بها، وأن تكون المصلحة الأولى هي مصلحة الوطن، لأننا جميعًا في مركب واحد، والعمل مفتوح أمام الجميع والتنافس بشرط أن يكون سلميًّا.

وكذلك على الطرف الثالث، عند انغماس الطرفين الكبيرين في الصراع المؤسف، ألَّا ينسى دراسة التحديات الحقيقية التي تواجه الوطن داخليًّا وخارجيًّا والتنبيه إليها ، فلعل ذلك يجتذب الجميع أو الأغلبية إلى ما هو أهم وأجدى للمصلحة الوطنية.

هل انتهت الأزمة بالاستفتاء؟

انتهى الاستفتاء، ولم ولن تنتهي الأزمة التي تواجهها مصر الثورة، بمجرد الاستفتاء أو انتصار فريق على فريق آخر، وإن كان الاستفتاء أداة أو وسيلة من وسائل الديموقراطية. مصر تمر في مرحلة انتقالية تحتاج إلى عدة أمور منها قيم عظيمة نجدها في الدين كله، وكذلك هي قيم إنسانية عالمية مثل الحريات والمساواة وحقوق الإنسان، للخروج من المأزق الحقيقي- الذي وقعت فيه مصر كبقية بلاد العالم العربي- بسبب الفساد والظلم والديكتاتورية والتخلف.

تابعت بعض الحوارات الإعلامية، ومنها التلفازية عن مشروع الدستور،حتى إن القنوات الخاصة ومنها قناة الجزيرة، استضافت عددًا كبيرًا من الخبراء والمستشارين لمناقشة مواد الدستور بابًا بابًا ومادة مادة، وهذا مجهود كبير نشكر الإعلاميين فيها وفي القنوات الأخرى عليه، وقد تبين لي من الحوارات أن بعض الذين يدخلون ضمن إطار النخبة، كانوا يختلفون وهذا حقهم، ولكن بعضهم لم يكن يعرف حتى قراءة مشروع الدستور قراءة لغوية صحيحة، فكان بعضهم ينصب الفاعل ويرفع

المفعول، هذا من ناحية الشكل، أما من ناحية الجوهر والمحتوى فكانت هناك برمجة مسبقة في النقاش، بمعنى أن هناك مَن اشترك في الحوار كي يدافع بالحق والباطل، وهناك مَن يعترض على معظم المواد بالحق والباطل أيضًا. وكم سمعت كثيرًا من القياسات الفاسدة بالمقارنة مع بعض دساتير العالم. وقد أساء بعضهم وهو يدافع عن الرئيس وعن مشروع الدستور، بحجة أن الشعب قد اختاره فلا ينبغي مساءلته، وقد أساء بعضهم وهو يهاجم ويستخدم ألفاظًا لا تليق بعاقل ولا بمصر الحضارة.

أما مَن ذهبوا إلى التصويت، سواء بـ«نعم»أو«لا» فمعظمهم لم يقرأ الدستور، إما لضيق الوقت أو عدم وجود النسخة الصحيحة وليست المزورة معه، أو لعدم معرفة القراءة. وبعض مَن قرأوا لم يفهموا مغزى بعض المواد بسبب الفضفاضية، أو بسبب المعنى الذي ظل في عقل مَن وضعوا مشروع الدستور. انشغل المعنيون بالصراع والموافقة والمعارضة بدلًا من التفكير في شرح مشروع الدستور بالكامل حتى يفهمه الجميع قبل التصويت.

وفي جانب آخر سمعت الأخ الأستاذ المحترم صلاح عبدالمقصود وزير الإعلام، يتحدث في ندوة حول: مستقبل الإعلام في مصر وتحديات الإعلام الحكومي، عقدتها لجنة الثقافة والإعلام في مجلس الشورى وأذاعتها على الهواء بعض وسائل الإعلام والقنوات التلفازية. أعرف منذ وقت مبكر الأستاذ صلاح عبدالمقصود، باحثًا إعلاميًّا متميزًا مهنيًّا وخلقيًّا، يميزه الهدوء والابتسامة الدائمة والوداعة، وفي هذه المناسبة كان ثائرًا، عندما أشار في كلمته وبيانه إلى أحد الإعلاميين بأنه«مجرم».

انتظـرت باهتمـام لمعرفة جريمة ذلك الإعلامـي، وفهمت من كلام الوزير إنه أهان رئيس الجمهورية وتحدث عنه بشكل غير لائق: إذ وصف الرئيس مرسي بأنه من الإخوان المجرمين. هذا خطأ فادح يحتاج إلى محاسبة دقيقة وتقويم لأنه استفزاز ساقط ولكنني تمنيت أن تكون لغتنا أفضل، وتمنيت أيضًا أن يرسل الوزير لذلك الإعلامي ويتحاور معه عن مهمة الإعلام، وعن الكلمة وأهميتها في التضليل أو الإرشاد والتوجيه، وحسن الحديث لأن الله تعالى يقول: ﴿ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ (البقرة:83). والحديث الشريف يقول: «**ليسَ المؤمِنُ بِطَعّان ولا لعّان ولا فاحِش ولا بَذيء**». وأن يبين له أن الله تعالى يقول: ﴿ **مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ** ﴾ (ق:18). بدلًا من الردح المتبادل. وأتمنى من الشخصيات الإسلامية والوزراء الإسلاميين وغيرهم الذين يرون أنهم على خلق كريم، أن يحمدوا الله تعالى بأن وجدوا مَن يربيهم ويعلمهم في البيت والمدرسة والدعوة، وأن ينقلوا ما تعلموه لغيرهم ممن لم يجدوا الفرصة نفسها أو البيئة أو الثقافة.

كما سمعت -مباشرة- بعض المستشارين وأساتذة القانون ممن يسمون بالفقهاء الدستوريين، يتحدثون أيضًا من خلال ندوة في الجزيرة مباشر، وبعضهم كان يدافع عن مشروع الدستور وهذا حقهم، وبعضهم كان ينتقد مشروع الدستور وهذا حقهم كذلك، ولكن أحدهم فاجأ المشاهدين بأنه يرى عدم مساءلة الرئيس ولا استجوابه، بحجة أنه يكفي مساءلة رئيس مجلس الوزراء والوزراء، مساءلة سياسية، وكذا مساءلة مجلس الشعب(النواب)، وهذا في ظنه يسقط مساءلة الرئيس. واستشهد صاحبنا

بـأن الرئيس في الديموقراطيات الغربية فوق التسـاؤل السياسـي. من حقه أن يسـأل وليس من حق الآخرين مسـاءلته! عجيب هـذا الكلام خصوصًا بعد الثورة أن الرئيس مرسي نفسه طلب محاسبته ومساءلته، ولكنه لم يبين كيفية ذلك، ولم يبين مشروع الدستور ذلك أيضًا.

بعض الذين يعتقدون ذلك اليوم، يدرّسـون الشـباب في دروس التربية والتاريـخ والمطالعـة فـي الكتب فـي المـدارس الإعدادية والثانوية، بأن سـيدنا عمـر بن الخطاب قـال: «أصابـت امرأة وأخطـأ عمر»، وأن سـيدنا أبابكـر وسـيدنا عمـر رضـي اللـه تعالى عنهمـا، أوضحـا في خطبـة تولي الخلافة ضرورة مساءلتهما: «إن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني»، وكذلك: «إني قد وليت عليكم ولست بخيركم».

مـن عجائب الحكم في مصر اليوم ومؤسسـاته التنفيذيـة والقضائية أن يتقدم النائب العام الجديد، يوم الاثنين 2012/12/17، بعد أقل من شـهر من تعيينـه باسـتقالته إلى مجلس القضاء الأعلى، تحـت ضغط اعتصام أعضاء ووكلاء النيابـات، ثم تراجـع النائب العام يوم الخميـس 2012/12/20، عن تلك الاسـتقالة، لأنهـا وقعـت-كمـا يزعم- تحت ضغـوط وفي ظروف غير عادية.

ومـن المؤكـد أن ذلـك السـلوك سيسـتثير بعـض الجهـات القضائيـة والنيابـات مرة أخرى، فضلًا عن أن هذا السـلوك من النائب العام لا يبشـر بالخيـر خصوصًا بعد اتضاح سـمة التردد الواضحـة، التي ينبغي أن تختفي ممن يشـغل مثل هذا المنصب، حيث إنه يدافع عن الشعب إذا تعرض لأية مظالم سواء من جانب الحكومة أو حتى القضاء أو غير ذلك من مؤسسات.

انتهـى التصـويت علـى مشــروع الدسـتـور وبقي الانقسـام الحاد والاسـتقطاب واضحًـا في المجتمع، وهـذا مما يحتاج إلـى علاج واضح ومقبـول. ويرى بعـض العقلاء أو الحكمـاء بأن هذه المعضلـة تحتاج إلى حوار جاد بين جميع الفئات في المجتمع، يكون مقدمة محببة لإعادة الثقة بين الجميع حتـى يكون الحوار مفيدًا ومقنعًا ويتم بناء على أجندة واضحة وموضوعـات محددة، بما في ذلك طـرح الاتهامات المتبادلة بين الطرفين الرئيسـين لعلاج تلـك الاتهامات، ويتم كذلك في مكان مناسـب للحوار، بعيدًا عما يثير الأعصاب والتوتر.

الخلاف السياسـي أو المعارضة والتنافس سـيظل قائمًـا مادامت هناك حيـاة ديموقراطية، خصوصًا إذا كانت جديدة وبعد 30 سـنة على الأقل من الفسـاد والديكتاتورية والظلم والتزوير، حتى أصبح هناك منتفعون كثيرون في كل أرجاء المجتمع ومؤسساته. وجدناهم في مؤسسة الرئاسة، ومجلس الشعب والشورى، وفي بعض الأحزاب السياسية الجديدة والقديمة.

إن مصـر في ظنـي بحاجة إلـى تطهير ثـم اسـتقرار وجو هـادئ للعمل، تسـتريح فيـه الأعصـاب مع حريـة التعبير، وتتجـه فيه الدولة إلـى الإنتاج، والاعتماد على الذات والموارد المحلية، حتى لا نضطر إلى كثرة الاستيراد والاقتراض، ونسـتطيع أن نهرب من الهيمنـة الغربية كما هربت إيران رغم الحصار الغربي الظالم عليها، وما ذلك على الله بعزيز.

الصراع المرير

الانقسام الواضح في الشارع المصري، نتيجة سياسات خاطئة في بعضها، وأخطاء سياسية، وتفسيرات متناقضة عديدة، بل وسوء فهم وضعف ممارسة للديموقراطية ممن هم في السلطة والمؤيدون أو المعارضون بدرجات مختلفة في ضوء المسؤوليات التاريخية، التي يجب أن يتحملها الجميع، احترامًا للوطن، وللثورة وأهدافها، بعيدًا عن التعصب الديني أو الحزبي السياسي، الذي هو شيء مشين في مصر بعد الثورة.

من المناظر المخيفة، حالة الحصار التي شهدها الجميع وفرضها أنصار أبو إسماعيل حول أسوار مدينة الإنتاج الإعلامي، لمنع بعض الإعلاميين من العمل أو الظهور على التلفاز، ثم المطالبة بإغلاق عدد من القنوات الفضائية التي اتهمها المحاصرون بمهاجمة الرئيس مرسي، بل والفسق والفجور وما هو أبعد من ذلك.

ومن المناظر المخيفة في مصر اليوم، التهديدات لبعض الإعلاميين البارزين وبعض السياسيين بالقتل أيًا كانت أخطاؤهم أو آراؤهم وانتماءاتهم، خصوصًا في وجود نائب عام جديد عيّنه الدكتور مرسي،

يمكـن أن تقدم إليه بلاغات تطالب بما ترى مـن جرائم تحتاج إلى عقاب، ثـم تحال تلك الاتهامات إلى القضاء لإبـداء الرأي والحكم بالقانون الذي يجب أن يحترمه الجميع.

ومـن المناظر المخيفة في مصر اليوم، الحشـد والخداع بالجنة أو النار قبل الاستفتاء على الدستور بـ «نعم» أو «لا» كما حدث من قبل، سواء في المسـاجد أو الشارع أو الإعلام المرئي أو المقروء. ومن المناظر المخيفة، العنـف والعنـف المضاد الذي صاحب المظاهرات السـلمية السـابقة التي يرحب بها الجميع في إطار ديموقراطي سـليم، وإن زعم الجميع السـلمية واحترام القانون!

ومن المناظر المخيفة انقسـام الهيئات والمؤسسات القضائية والقضاة، ووقـوف بعضها إلى جانب الرئيس مرسـي والموافقة على الإشـراف على الانتخابـات، ووقوف بعضهـم ضده، وضد بعض قراراتـه، وضد الإعلان الدسـتوري. العنف قائم ومخيف مما حـدا بالحرس الجمهوري إلى إقامة حواجز خرسانية وأسوار وأسلاك شائكة ومتاريس في بعض الشوارع التي تؤدي إلى قصر الاتحادية تحسبًا للعنف المستقبلي. ومن المناظر المخيفة اسـتمرار الانقسام حتى بعد الإعلان الدسـتوري المعدل، مهما اختلفنا في تفسير حجم الانقسام القائم.

إن الانقسـام مهما كان حجمه خطر على مسـتقبل مصـر وأمنها القومي ووحدتهـا، خصوصًا في ضوء إعلان مريب مـن مدينة المحلة الكبرى عن استقلال حدودها، وهي مهزلة كبرى ولكنها قد تكون بروفة.

ومن المناظر المخيفة الدعوة إلى مليونيات الرفض أو التأييد لمشـروع الدسـتور والشـعارات التي ترفع في تلك المظاهرات، ومنها: «اكتب على حائط الزنزانة حكم المرشد عار وخيانة»، مما يعكس حالة الاحتقان بسبب ما يراه البعض من أن مرسـي ليس رئيسًـا مستقلًّا -رغم اسـتقالته السابقة- والتحلل من البيعة الإخوانية عن جماعة الإخوان المسلمين.

المؤيـدون للرئيس يـرون أهمية وضـرورة إجراء الاسـتفتاء في موعده لاسـتكمال مؤسسـات الدولـة والخروج مـن المرحلة الانتقالية والسـعي والتفرغ للتنمية، والمعارضون يرون أن الاستفتاء على الدستور غير ممكن فـي ضوء الانقسـام المجتمعي والغليـان والانفلات الأمنـي والمظاهرات المليونية والحريق والتدمير والمدة القصيرة المتاحة لشرح مواد الدستور.

بقـي أن نُذكّـر الجميـع، المؤيديـن والمعارضيـن بـأن الصـراع المرير مطاطي ومدمر للوطن مهما كان الرابح فيه.

المشكلة في اختلاف الفهم

مما لا شـك فيه أن مبارك كان يقرّب إليه غير الإسـلاميين، هذا بشـكل عام، ولم يكن يقرب إليه غير الموالين وأهل الثقة حتى من غير الإسلاميين، وبعضهم ظل محسـوبًا على القوى الوطنية، ومما لا شـك فيه أنه كان يُزوِّر عن طريق أولئك أو بعضهم إرادة الشـعب. وقد سـخَّر مبارك معظم موارد الدولة وإمكاناتها لخدمة أهدافه الشـخصية وأسـرته. ولا شك أن هناك مَن أثرى ثراء فاحشًا بسبب صلته القوية بالنظام البائد في ميادين عديدة.

ولكن هناك من غير الإسلاميين من لعب دورًا فاعلًا في الإعداد للثورة، وتشكيل المعارضة التي نادت بالتغيير عندما فقدت الثقة في الإصلاح وفي نية النظام للإصلاح، وكذلك في قدرته على الإصلاح المطلوب، السياسي والاقتصـادي والاجتماعي والتقني والأمنـي والتعليمي والصحي إلى غير ذلك، وكان أكثر فعالية وإقدامًا من الإسلاميين.

عندمـا نقول الإسـلاميين، نقصد بذلك أصحاب المشـروع الإسـلامي والذيـن يتحركـون بالدعـوة، ويـرون فيها مع الشـريعة، الخـلاص من كل مشكلات الدنيا والوطن. ومن المفروض أن يكون الإسلاميون أكثر الناس وطنيـة وحرصًـا على مصالح الوطـن والأمة، وأن يكونوا أكثـر الناس عدلًا

وقبولًا عند الآخرين. والمشروع الإسلامي نفسه متعدد الجوانب وبين أصحابه فروق هائلة في فهم المشروع والشريعة الإسلامية، ومنهم- وهذا الخطر الحقيقي- مَن ينقل كل مسألة من مسائل الاجتهاد المتعلقة بالتنمية إلى ميدان العقيدة والتشريع لأنه يفهم أن ﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ ﴾ (الأنعام:38). يستوجب الابتعاد عن منجزات الحضارة أو الاجتهاد في أمور عديدة أو الابتعاد عن غير الإسلاميين وتجنبهم تجنبه للخمر والميسر، وهذه مشكلة كبيرة ستنعكس سلبًا على مسودة الدستور المطروح للدراسة قبل الإقرار.

الجهد البشري، هو من فضل الله تعالى الذي مَنّ على الإنسان بعقل يبتكر ويطور، منهم مَن استخدم ذلك العقل ومنهم مَن أساء أو عطّل استخدام العقل، وأصبح من المعطلة لعدم استخدام نعمة كبيرة من نِعم الله تعالى. والإسلام كما فهمه الإمام البنا يرحب بالصالح النافع من كل شيء لأن الحكمة- كما قال المصطفى ﷺ : «ضالة المؤمن أنّى وجدها فهو أحق الناس بها».

إن دخول بعض أصحاب المشروع الإسلامي، إلى العمل في السياسة بهذا الفقه البدوي كما كان يسميه الشيخ الغزالي مما يؤجج الصراع في المجتمع، ليس بين الإسلاميين وغيرهم فقط، بل بين الإسلاميين أنفسهم.

أتذكر في هذا المقام أستاذنا العلامة الدكتور «توفيق الشاوي»، بعد أن هاجر من مصر من جحيم الفساد الأمني، وذلك بعد خروجه من المعتقل، وقبل وفاة عبد الناصر أو قتله، وبعد استقرار د. الشاوي في السعودية سعى في أن يقنع الملك فيصل بالتقنين- تقنين الشريعة- ولم يتم ذلك في ضوء قوة المؤسسة الدينية آنئذٍ، والتي عارضت مقترحات الدكتور الشاوي،

ولا تـزال المحاكم- على سـبيل المثـال لا الحصر- في السـعودية، تعاني عدم تقنين الشريعة بالفهم الذي يمثل الوسطية وليس الفقه البدوي.

قرأت في الصحف أن الشيخ ياسر برهامي يهدد بمليونية حاشدة لرفضه الدستور، ورفض صيغة المادة الثانية التي جاء نصها: «الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشـريع». وتنـادي الدعـوة السـلفية بإضافـة مادة جديـدة لتفسـير المادة الثانية، تنص على تفسـير معنى كلمة مبادئ على أنها «تشـمل أدلة الشريعة الإسـلامية الكلية وقواعدهـا الفقهية، والأصول المعتبـرة في مذاهب أهل السُّنة والجماعة».

وهـذا التهديـد وهذه الإضافـة في ظني، قـد أضافت تعقيـدات جديدة حيـث إن القواعد الفقهية عند بعضهم قليلـة العدد وعند الآخرين أضعاف أضعـاف مـا عنـد ذلك البعـض، فضلًا عـن الاختلاف في بعـض الأصول حتى ما يسـميها الشـيخ برهامي بالأصول المعتبرة في مذاهب أهل السُّـنة والجماعة. بل إن هناك اختلافًا أصلًا بين الفقهاء في عدد من المسـائل في مذاهب أهل السُّنة والجماعة.

أتمنـى أن يكون في مصر مشـروع إسـلامي واحد أو اثنـان أو ثلاثة على الأكثـر، وكذلـك المشـروعات عند غيـر الإسـلاميين حتى تكون المسـيرة الديموقراطيـة منضبطـة، وأن يتفقوا جميعًـا على مفاهيم من قبيل الوسـطية والأمـة الواحـدة والولاية العظمـى وحقوق المرأة وحقوق غير المسـلم في ضـوء الأصالة والمعاصرة ومبدأ المواطنة، وأتمنى أن نسـبق الغرب في كل شيء حتى لا يتهم الآخرون الإسلام بأنه سبب التخلف أو أنه أفيون الشعب.

المنظر المؤسف في مصر

المنظر مؤسف في مصر بعد الثورة السلمية العظيمة التي كان الشعب يعوّل عليها كثيرًا للخروج من المأزق الذي استمر عقودًا من الفساد والتزوير والظلم والديكتاتورية والخضوع للهيمنة الغربية، والوقوف إلى جانب إسرائيل ضد مصلحة الوطن والإخوة والأشقاء من العرب والفلسطينيين.

المؤسف في الأمر أن الحوار الجاد الحقيقي مفقود، مما يعمق الصراع وضياع الثقة تمامًا. هناك أخطاء في الناحيتين، وهناك فساد موروث في جميع المؤسسات، وكلها تزعم الشفافية والملائكية وتصف الطرف الآخر بالشيطانية. الحوار الجاد وإعادة بناء الثقة بين الطرفين هو المخرج الحقيقي من الأزمة، وليس الاستفتاء والتصويت بنعم أو لا، رغم أنه مهم.

الحوار الجاد ليس فقط بين مرسي وزعماء ما يسمى بالقوى المدنية، وكأن القوى الإسلامية غير مدنية، فهذا لقاء أو حوار ضيق. وفي الجانب الآخر يرى بعض الإسلاميين أن من بين القوى الأخرى أي من بين العلمانيين والليبراليين مَن هم كفار أو فسقة أو منافقون، والآخرون منهم مَن يرى أن القوى الإسلامية قوى إرهابية أو على الأقل وهابية إلى غير ذلك من الأوصاف، وإضفاء التهم كالحقائق التي لا يعلمها إلّا الله تعالى.

قد تكون مشكلة الدستور وحدها قابلة للحل السريع، ولكنها ليست المشكلة الوحيدة والأعقد. وأهم المشكلات هي الانقسام في المجتمع، والطعن المتبادل في كلٍّ من الطرفين، وتلمس الأخطاء بالحق أو الباطل وضعف استخدام العقل. خذ على سبيل المثال وليس الحصر، المبادئ العديدة التي ذكرت في مشروع الدستور، من قبيل أن الشعب مصدر السلطات وهي قناعة عبّر عنها مرسي من قبل في كثير من خطاباته، ومبدأ أن الوحدة الوطنية فريضة، وكذلك المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين في الحقوق والواجبات، والتداول السلمي للسلطة، كلها مبادئ جميلة يجب أن تخدمها كل القوانين والممارسات.

هذا لا يمنع وجود عوار في مشروع الدستور كان ينبغي أن يناقش في الحوار المنضبط وقتًا وزمانًا ومكانًا وأجندةً وموضوعات، حتى يأخذ الحوار حقه ونضع أيدينا على الأخطاء والعوار فنتلافاه في الدستور وفي غير الدستور. ومثالًا على المثالب التي يجب تصحيحها، أن نقرأ في أول سطر في ديباجة الدستور: «هذا هو دستورنا..وثيقة ثورة الخامس والعشرين من يناير».

هذا الدستور لا يمكن أن يكون وثيقة ثورة يناير، لأن الجمعية التأسيسية لم تجتمع لتضع وثيقة ثورة يناير، كما أن وثيقة ثورة يناير، يجب أن يكتبها الثوار جميعًا بالكيفية التي تناقش بينهم أيضًا جميعًا، حتى توضح حقيقة الثورة وتطورها، والشهداء الذين قضوا نَحَبهم من أجلها والمبادئ والأهداف التي رفعتها والشعارات التي خدمتها. هذا على سبيل المثال لا الحصر، أما المواد في الدستور وهي 236 مادة، ففيها ما يحتاج إلى

تعديله أو تحسينه وفق ما يقول الأصفهاني: **«إِنِّي رَأَيتُ أَنَّهُ لاَ يَكْتُب أَحَدٌ كِتَابًا فِي يَومِهِ إِلاّ قَالَ فِي غَدِهِ، لَو غُيِّرَ هَذَا لَكَانَ أَحْسَن، وَلَو زِيدَ هَذَا لَكَانَ يُسْتَحسَن، وَلَو قُدِّمَ هَذَا لَكَان أَفْضَل، وَلَو تُرِكَ هَذَا لَكَانَ أَجْمَل، وَهَذَا مِن أَعْظَمِ العِبَرِ، وهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اِستِيلاَءِ النَقصِ عَلَى جُملَةِ البَشَرِ»**.

أما المشكلة الأعمق في ظني، فهي كما قلت سابقًا، الانقسام والاستقطاب في المجتمع الواحد، مما أدى إلى فقدان الثقة بين الطرفين حتى هتف بعضهم أمام الدستورية هتافًا غريبًا يدعو إلى الصراع ويعبر عن الاستعلاء بالقوة: **«يا مرسي إدينا إشارة واحنا نجيبهم لك في شيكارة»**. وهذه الهتافات لا تصلح بين أبناء وطن واحد في القرن الواحد والعشرين، وبعد ثورة سلمية عظيمة مثل ثورة الخامس والعشرين.

وفي الجانب الآخر لا يمكن أن يقبل الشعب الدعوات الموجهة للقوات المسلحة بالتدخل في السياسة أو دعوة المجتمع الدولي أيضًا للتدخل في المشكلة، والبحث عن حل من الخارج، وكأننا لا نستطيع التوصل إلى حل وطني داخلي. وننسى أن نحتكم للشعب فهو كما نعتقد جميعًا- أي كما يعتقد الفريقان- مصدر السلطات.

وأخيرًا فقد تلقيت مكالمة هاتفية من الأخ محمد حامد، الفلاح الجميل من قرية حوين غربية، يؤكد فيها أن المنظر المسيء في مصر اليوم لا يتفق مع الروح الجديدة التي سادت مصر الثورة ولا الاستقرار المنشود، ومن أجمل ما قال: إنه ينصرف إلى العمل في الحقل. لأن تعامله مع الأرض، يخفف عليه وعلى الفلاحين مثل تلك المناظر المسيئة. هل يمكن أن نستعير عقل هذا الفلاح الجميل عند الحل؟!

أتباع متعصبون

التعليقـات المهذبـة الموضوعيـة علـى المقـالات والآراء مهما كانت موافقـة أو مخالفة أو بين بين، تكون مفيدة للكاتب، لأنها تفتح الباب أمامه بشـكل أوسـع، وتعيـن أحيانًا فـي العودة إلى الصـواب أو الحـق، أو تعين في كشـف الخطأ الـذي قد يقع فيه الكاتب، حينما يتضـح له وجه الحق أو الصواب أو الموقف الأرجح في تعليقات القراء، ومنهم مَن يكون أكثر منه علمًا ودراسـةً أو رؤيةً وتقويمًـا، خصوصًا في مجالات الاختصاص. ومن الفائدة أيضًا أن من بين تلك التعليقات ما يثبِّت الكاتب على صوابه والحق الذي بدا له أو أبداه.

جاءتنـي عدة تعليقات منها: «الدكتور محمد مرسـي رئيسـنا وقائدنا لن يرحل ولن يرحل إلَّا شـهيدًا ومعه آلاف الشـهداء» هذا هو التعليق الأول. أمـا التعليـق الثاني فهو كالآتي: «حـدِّد مواد في الدسـتور جانبها الصواب، وردك عليهـا حتـى نسـتفيد ونفيـد». أما التعليـق الثالث فجاء مـن الدكتور عامر شـطا- أستاذ طب الأطفال في كندا حيث يقول: «ربما يكون ما تقوله صحيحًـا، ولكـن جانبـك التوفيق فـي توقيت ما تقـول». أمـا التعليق على

الدكتور كباحث إسلامي عليه أن يرجح بين مصلحة الإعلان الدستوري وإن كان خطأ، و مفسدة إسقاط رأس الحكم.

رأيت أنه من المفيد، وسط الزحام في المليونيات وما صاحبها من قتل وتدمير وإشعال حرائق وإصابات والانقسام والاحتقان بشأن الاستفتاء على مشروع الدستور، وفي ضوء إلغاء الإعلان الدستوري بعد أن تعصب له بعضهم تعصبًا كأنه قرآن أو حديث صحيح، رأيت، أن أعمد إلى تفنيد بعض تلك التعليقات كما قال أحدهم للإفادة والاستفادة، خصوصًا أن إلغاء الإعلان الدستوري ولو جاء متأخرًا، أتاح فرصة الإشراف القضائي عليه ولو على يومين، ومشاركة قوى جبهة الإنقاذ في التصويت على مشروع الدستور.

والتواصل مع القراء بروح الحب والعقل والمنطق والمصلحة العليا في مصر كجزء عزيز من الأمة، إن هو إلَّا نافذة واسعة للحوار واحترام الرأي والرأي الآخر، بعيدًا عن التعصب الأعمى والانحياز الديني أو السياسي دون استبصار، يضيء الطريق، إذ ليس في هذه التعليقات ما يجرح كما جاء في غيرها من قبل، نتيجة الجهل والتعصب والنظرة الأحادية والاستعلائية أحيانًا.

دعنا نبدأ ببداية تعين في الوصول إلى نتيجة صحيحة. يقول الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ ﴾ (النحل: 90). ويقول القرآن للنبي محمد ﷺ وللمسلمين والمؤمنين ولبني البشر جميعًا: ﴿ وَلَا تَكُن لِّلۡخَآئِنِينَ خَصِيمٗا ﴾ (النساء:105). كثير من المسلمين لا يفهمون للأسف الشديد أن هذه الآية في سورة النساء نزلت لتبرئة

يهودي في المدينة من اتهام باطل بالسرقة، ارتكبها مسلم ضعيف الإيمان وضعيف الخشية من الله تعالى. ما أجمل هذه القيم العظيمة في الإسلام بل في الأديان كلها.

وفي هذا الصدد هناك على سبيل المثال تغريدة نسبت للدكتور عصام العريان على تويتر بشأن أوراق الاستفتاء تقول: ستجدون «نعم» في اليمين و«لا» في اليسار، أدعو الله أن يجعلكم من أهل اليمين، فهم خيار الناس في الدنيا ومثواهم الجنة في الآخرة». انتهت التغريدة.

وهناك تعليق على مقال الدكتور المؤرخ محمد الجوادي عن خطة المحكمة الدستورية يوم 2012/12/2 كما عرفها د. الجوادي من مصادر موثوقة، والتي قال عنها: «إنها أي المحكمة كانت تعتزم حل مجلس الشورى والتأسيسية وتبطل الإعلان الدستوري، وتعلن تنحية مرسي وعودة المجلس العسكري». فكتب أحدهم تعليقًا على هذا المقال جاء فيه: «أقسم بالله العظيم أني كمصري مخلص لهذه البلاد أوافق أن تنظر هذه القضايا أمام المحكمة الدستورية الإسرائيلية عن أن تنظر أمام المحكمة الدستورية المصرية عديمة الشرف وعديمة الوطنية. قضاة إسرائيل أشرف وأنزه من هؤلاء. إن لم يحُل مرسي هذه المحكمة فهو خائن خيانة عظمى يستحق الاعدام». انتهى كلام الرجل المنشور يوم السبت 24 من نوفمبر 2012 تعليقًا على مقال د. الجوادي.

وهذا نموذج من الردود التي يدور معها رأس الإنسان إن بقي فيه عقل، وقد يكون ضررها أكبر من نفعها، أو يكون الضغط بها وسيلة وطريقًا إلى العنف.

أمـا ردي على التعليـق الأول فهو تأكيد مالا يحتاج إلـى تأكيد. نعم فإن مرسـي رئيسـنا وقائد مصـر الأول في هـذه المرحلة، وكلمـة «ارحل» التي رددهـا البعض جاءت على اسـتحياء كوسـيلة ضغط للاسـتجابة للمطالب الأخـرى، ومنهـا إلغـاء الإعـلان الدسـتوري وقـد فعـل. ولـم يكـن هناك إصـرار علـى رحيله. أما أنـه لن يرحل إلَّا ومعـه آلاف الشـهداء، فإني أذكِّر القـــارئ العـزيـز بأنه: «إذا التقى المسـلمان بسـيفيهما فالقاتـل والمقتول فـي النـار». ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا ﴾ (الحجـرات:9). والشـهــادة يجب أن تكون فـي موضعها وليس في هلاك الشعب نتيجة أي خلاف سياسي يمكن حله بشيء من العقل لا إهدار الدماء.

أمـا القـارئ الـذي أراد منـي الإشـارة إلـى بعـض المـواد التـي جانبها الصواب في الدسـتور، فيسـرني أن أشير إلى أول سـطر في الديباجة الذي قـرر أن«الدسـتور هو وثيقة ثورة الخامس والعشـرين مـن يناير». هذا ليس بصحيح، ولم تجتمع الجمعية التأسيسـية لوضـع وثيقة 25 يناير التي يجب أن يضعها ويتفق عليها في ظني كل الثوار وأهالي الشهداء.

أضف إلى ذلك على سبيل المثال لا الحصر أن المادة الثانية كانت كافية في نصها على أن مبادئ الشـريعة الإسـلامية المصدر الرئيسـي للتشـريع. ولكن إضافة المادة 219، أثارت وسـتثير خلافًا في تفسـيرها، خصوصًا من جانب المتشـددين حيث تقول:«إن مبادئ الشريعة الإسلامية تشمل أدلتها الكليـة وقواعدها الأصولية والفقهية ومصادرهـا المعتبرة في مذاهب أهل السُّنة والجماعة».

وأزعـم أن الخلاف بين علمـاء الأصول والفقهاء واسـع حول محتوى تلـك الفقرة. أما المـادة الثامنة فتقول: «تكفل الدولة وسـائل تحقيق العدل والمساواة والحرية»، وهذا النص يشير إلى «وسائل» وليس إلى القيم ذاتها. وقد لا تحقق الوسـائل المتخذة تلك القيم العظيمة. هذا على سبيل المثال لا الحصر.

أمـا المـادة(20) فتقـول: «تلتـزم الدولـة بحمايـة شـواطئها وبحارهـا وممـراتهـا المـائية وبحيراتهـا وصيانة الآثار والمحميـات الطبيعية وإزالـة ما يقع عليها من تعديات». وأنا أقول أين حماية الحدود الكاملة لمصر؟

أمــا التعليـق الثـالـث مـن الدكتـور عامر شـطا، فهو يشـير إلى خلاف التوقيـت وليس على المحتوى، وربما كان هذا صحيحًا قبل إلغاء الإعلان الدسـتوري. كما أن الأمور السياسية تحتاج إلى إيضاح سريع، حفاظًا على جميع القيم وخصوصًا الحريات.

أما التعليق الرابع، فأوجب على شخصي الضعيف أن أرجح بين مصلحة الإعـلان الدسـتوري وإن كان خطـأ، وبيـن مفسـدة إسـقاط رأس الحكم. والحقيقـة أنه لم يكـن هناك أحد يطالـب فعلًا بإسـقاط رأس الحكم، وإن تردد شـعار «ارحل» في بعض الأماكن. كل الذي كان مطلوبًا إلغاء الإعلان الدسـتوري لما فيه من فساد، حتى إن المستشار محمود مكي نائب الرئيس قال: إنه لم يعلم بهذا الإعلان الدسـتوري إلَّا من الإعلام عندما سـافر إلى مؤتمر في باكسـتان. كما اسـتقال بعض المستشـارين لنفس السـبب. فمَن الذي أعد الإعلان الدستوري المعيب؟!

أمـا التلويح بالجنة والنار إشـارة إلـى مَن يقول«نعـم» أو«لا» فهو تَجَنٍّ واضح على حرية الرأي، حيث إن أصحاب التصويت في الاسـتفتاء يرون أن «نعم» وأن «لا» كليهما تصب في مصلحة الوطن ذاتها. وسأترك للقارئ العزيـز أن يعلـق على تعليق القارئ الذي يرى أن المحكمة الدسـتورية في مصر عديمة الشـرف وعديمة الوطنية، وأن قضاة إسرائيل أشرف وأنزه من هـؤلاء، وأن مرسـي خائن خيانة عظمى يسـتحق معها الإعـدام إذا لم يحلَّ هذه المحكمة!

نحـن في حاجة إلى اسـتخدام العقل اسـتخدامًا أفضـل، وأن نبتعد عن التعصب الأعمى. وشكرًا للرئاسة التي ألغت الإعلان الدستوري، ولو إنها أجلت الاسـتفتاء ثلاثة أشـهر على الأقل، وقام حوار وطني جاد حول مواد الإعلان الدسـتوري بالتفصيل، لكان أفضل وأجدى ولكن ما كل ما يتمنى المرء يدركه. وأنا أقول ما تعلمناه وعلمناه: «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملًا أن يتقنه». ويقول الشاعر:

ولـم أر في عيوب الناس عيبًا   كنقص القادرين على التمام

وسـيأتي اليوم الـذي يلتحم فيـه المجتمع مرة أخرى، وتعـدِّل الأجيال القادمة الدستور مرارًا وتكرارًا.



الفصل الرابع

عقبات صناعة القرار

التخبط الواضح

مـن أهم التحديات الحالية التي تواجه مصر والثورة والثوار تظهر ثلاثة تحديات خطيرة. أول هذه التحديات وأبرزها اليوم معركة الرئاسة.

وفـي هذا الصدد لابد من الإشـارة إلـى تخبط قيادة الإخوان المسـلمين وحـزب الحريـة والعدالـة في موضـوع الرئيـس المنتظر لمصر رغـم أهمية الأمـر. أقول: تخبطت القيـادة منذ أن أعلن الإخوان أنهم لن يرشـحوا أحدًا للرئاسة ذا مرجعية إسلامية، ومن حقهم ألَّا يرشحوا أحدًا للرئاسة، أما النص على صاحب المرجعية الإسـلامية فهو أمـر مخالف للديموقراطية ومناقض لدعوة الإخوان.

ولـم يكن المرشـد موفقًا عندما أعلن أنه لن ينتخـب د.أبو الفتوح، وكأن ذلـك تهمة يجب أن يتبـرأ منها. وبعد انتقادات شـديدة لهـذا الموقف أعلن المرشـد العـام للإخوان المسـلمين د.محمـد بديع أخيرًا أنهم سـيقفون إلى جانب مرشح له خلفية إسلامية.

واليوم يقف الإخوان موقفًا حرجًا بسـبب هذا التخبط والعقلية التنظيمية المضطربـة الضاغطة والمتعارضة أحيانًا، أوبسـبب المرشـح التوافقي الذي

بحث عنه الإخوان فلم يجدوه حتى أعلن منصور حسن عن ترشيح نفسه يوم الأربعاء 7 من مارس2012.

أما التحدي الثاني الخطير فيتمثل في استمرار الضغط الأمريكي على مصر، والضعف الواضح في مواجهة هذا التحدي أو الاستجابة له. فبعد أن أعلن الجميع بمن فيهم المجلس العسكري وحكومة الجنزوري أنهم لا يريدون المعونة الأمريكية، ولن يخضعوا للضغط الأمريكي، وجدنا الجميع يركعون للأمريكيين ويسبحون لهيلاري كلينتون وطلبها الإفراج عن الأمريكيين المتهمين في قضية التمويل الخارجي لمنظمات المجتمع المدني في مصر، ووجدنا القاضي المختص يتنحى عن المحكمة برمتها وتتشكل محكمة أخرى بأسرع من البرق تفرج عن المتهمين، وتنقل الطائرة العسكرية الأمريكية الرابضة في مطار قاهرة المعز أولئك المتهمين إلى أمريكا، وليس هناك من أحد يتحمل المسؤولية بشفافية ومسؤولية.

ثم ضاعت المسؤولية وسط حملة الترشيحات للرئاسة وبقية التحديات ومكلمة مجلس الشعب. كما نقلت الأخبار يوم الثلاثاء 2012/3/6 أخبار إشادة رئيس مجلس الشعب الدكتور الكتاتني بملك البحرين لحكمته والإصلاحات التي قادها مع حكومته الرشيدة والمبادرات الشجاعة التي أقدم عليها، وسرعة التفاعل والتجاوب المسؤول في احتواء الأزمة التي مرت بها مملكة البحرين، تلك الإصلاحات التي أسهمت في القضاء على المؤامرة ومعالجة الأزمة بكل حنكة وخبرة ودراية. انتهى كلام الكتاتني ممثل الشعب المصري العريق خلال لقائه مع خليفة الظهراني رئيس مجلس النواب البحريني في اجتماع البرلمانيين بالكويت.

صحيح أن الأدب مطلوب فضلًا عن الاحترام، ولكن المدح في غير محله لا يليق بمن يمثل شعبًا عريقًا حضاريًا مثل الشعب المصري، ولا يليق بإحدى قيادات الإخوان المسلمين، خصوصًا أن ملك البحرين قمع المظاهرات السلمية وقتل شعبه مثل أي ديكتاتور آخر، كما أن أهم أركان حكومته الرشيدة التي أشاد بها الكتاتني على علاقة ود ومحبة مع الصهاينة المعتدين. هذا كله فضلًا عن قوات الاحتلال والقواعد الأمريكية القائمة في البحرين خصوصًا والخليج عمومًا، واستمرت بلا أدنى سبب حتى بعد ذهاب صدام حسين، ولا يدري أحد متى تغادر تلك القوات المحتلة البلاد، ولا يوجد جدول انسحاب واضح لتلك القوات.

وياليت الكتاتني أشار إلى هذه المشكلة الكبيرة ودرس مع المختصين والبرلمانيين في الخليج موعد مغادرة القوات الأمريكية من الخليج، لأن دعوة الإخوان فضلًا عن الوطنية لا تقبل هذا الاحتلال البغيض. ثم ما المؤامرة التي أشار إليها الكتاتني في حديثه عن ملك البحرين المعظم، وهي إحدى دويلات الأمة الممزقة وفق اتفاقية سايكس بيكو وليس وفق القرآن أو السُّنة؟!

أين هذا الحديث من موضوع وحدة الأمة التي هي من ثوابت الإخوان المسلمين؟!

أما التحدي الثالث فيتمثل في محاولات الإصلاح التي تتبناها أطراف عديدة في مصر ما بعد الثورة، وقد لفت نظري أن مبادرة المجلس الوطني للإعلام، وهي مبادرة جيدة لعلها تحل مشكلات وزارة الإعلام التي لا معنى لها خصوصًا بعد الثورة، أقول لفت نظري أن البيان الصادر عن

تلك المبادرة، يطالب بتوفير الحماية للإعلاميين من تحكم رأس المال وبطش السلطة وكل أنواع الوصاية سواء السياسية أو الدينية أو الأخلاقية. وقفت كثيرًا عند فقرة الوصاية الأخلاقية، وتمنيت ألَّا يكون ذلك يعني التحلل من الأخلاق بل من الوصاية فقط. كما ساءني في هذا الإطار أن ترسل مصر عينة من لحوم الأنعام والطيور النافقه التي أصابها مرض الحمى القلاعية للتحليل في إنجلترا، ولا يكون لدينا معامل مناسبة ولا اتفاقيات مع العالم العربي أو الاسلامي تؤدي هذه المهمة.

كل هذا والجميع مشغول بمشكلاته بعيدًا عن صناعة القرار التي لن يتخلى عنها المجلس العسكري بسهولة، ولعل هذا هو الدور المرتقب من الرئيس التوافقي الذي عليه أن يرضي الجميع وأن يقر الجميع على ما هم عليه مهما كان ومن ورائه صناعة القرار، حماية للمسار الديموقراطي حتى تتخلص مصر من المسار الثوري. وأرجو أن أكون مخطئًا في فهمي وتوقعاتي.

ثم رابعًا معارك بعض المشايخ مع الفنانات، خصوصًا يسرا وإلهام شاهين، وهبوط مستوى الحوار والفتاوى، وإسقاط الآيات والأحاديث على أشخاص معينين بذواتهم، وكأننا ملكنا مفاتيح الجنة والنار وقامت القيامة، ولم يعد هناك مجال للتوبة ولا للمغفرة.

هناك أيضًا قضية مهمة قد لا تجد مَن يهتم بها الاهتمام اللائق، وهي قضية مقتل مواطن مصري على حدود سيناء مع حدود المغتصب الصهيوني باستخدام طائرة دون طيار، مما يعيد إلى الأذهان الطائرات الأمريكية دون طيار، التي تقتل المواطنين الباكستانيين والأفغان بشكل

يكاد يكون يوميًّا، على الحدود الباكستانية الأفغانية، وهو ما يؤكد أهمية تعمير سيناء وتنميتها إن كانت حقًّا قد عادت إلينا، وليس هناك من شروط سرية تعوق هذه المهمة الوطنية، بل إن مشروع التعمير والتنمية يمكن أن يسهم في البديل المطلوب، ليحل محل قرض صندوق النقد الدولي بشروطه المذلة، حتى لو قالوا إنه بغير شروط حتى يتحول الصندوق إلى هيئة خيرية.

أثار موضوع قرض الصندوق الدولي تحت المناقشة، فور زيارة رئيسة الصندوق «كريستين لاجارد» إلى مصر مخاوف عديدة لم يكن أحد من المختصين ليثير أيًّا منها أيام المخلوع. وهذا دليل واضح على شيء من التغيير المهم الذي أحدثته الثورة حتى في ميدان الاقتصاد، لأنه مرتبط بأهم أركان مطالب الثورة أي: **العيش والحرية والعدالة والكرامة جميعًا.**

كثرت الفتاوى والرؤى في موضوعات الدين والسياسة لارتباطهما في ذهن وعقل الإسلاميين، وكثرة الفتاوى في موضوع محسوم شرعًا، يثير المخاوف حول انقسام التيار الإسلامي بسبب الفهم والتوجه الوسطي. فهناك وجهتا نظر إحداهما وهي السائدة، مبعثها الشريعة الإسلامية وتحريم القروض الربوية وعدم جواز التعامل بها في الدنيا تجنبًا لعقاب الله تعالى في الآخرة، وهي القروض التي لم تجد نفعًا، وهذا هو منهج الإسلاميين عمومًا، وبدرجات متفاوتة. والنص القرآني واضح أكثر من وضوح الشمس:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ (البقرة:278،279).

ويعلـل هـذا الفريق رؤيـاه على النص القرآنـي الذي اسـتثنى الفقهاء منه ظرف الضرورة التي تقدر بقدرها. فالضرورة في الاقتراض، ينبغي أن تكون ملحـة وقائمة وملجئـة، ودونها يكون الضرر متحققًـا ومتلفًا أي ضارًّا ضررًا لا يمكـن تحمله، وينبغي أن تكون أيضًا، قـد انتفت القدرة تمامًا عند الوطن بأكملـه على تحمل المشـاق دون هذا القرض، الـذي أجازته الضرورة، وقد تكون قد سدت جميع الأبواب الأخرى المجازة شرعًا وهي عديدة لم نتطرق إلى كثير منها، والشفافية وحدها هي التي توضح تلك الأبواب والمحاولات التي تمت في هذا الأمر.

إن القروض هي وسائل لتسكين ألم الحاجة والفقر والعوز أو تأجيلها، وهي مثل المراهم التي تسـتخدم لتسـكين الألم، ولكنها لا تعالجه، ويعلم الطبيـب والمريـض ذلك جيدا، والقـروض دين ويجب سـداده حتى على الأجيال المقبلة، ولأنها تمس المسـتقبل وقد تدمره أو تعوقه، فإنها حرجة للغاية ومسألة حاكمة.

وبدأت تظهر البحوث عن القروض الربوية التي تؤكد وجهة نظر واحدة رغم أنها وجهة نظر شـاذة، وسـط فتاوى جمهور العلماء الذي يكاد يكون إجماعًا. طبعًا هذه القروض لها شروط، وشروط الصندوق دائمًا مجحفة، لأنها مؤسسة تعمل دائمًا في خدمة النظام العالمي الجديد وليست مؤسسة إغاثة ولا مؤسسة خيرية.

الذين يبررون القرض شرعًا أو عقلًا يرون أن الحاجة إلى القرض قائمة لمواجهـة الأوضـاع الاقتصاديـة الصعبة، وذلك بعد انخفـاض الاحتياطي

النقدي، ونقص الاستثمارات وضعف السياحة، وصعوبة عودة الأموال المسروقة والمهربة.

ويرى الآخرون أن هذه السياسة من السياسات الفاسدة الموروثة ولا تليق بمصر بعد الثورة ولا بمشروع النهضة الذي قدمه مرسي، ولا بوعوده التي قطعها على نفسه قبل الانتخابات، وأنها -أي القروض- تؤدي إلى مزيد من الفقر، وتضع مصر تحت رحمة صندوق النقد، وأن الحكومة لم تبذل الجهد الكافي لإيجاد حل محلي على الساحة الوطنية أو حل إقليمي.

وقد يكون ذلك الحل في دعوة الشعب للاكتتاب، أو بإنشاء مدينة جديدة في الصحراء الواسعة، يخصص الدخل كله منها لهذا القرض بالذات أو إجراء مفاوضات مع البنك الإسلامي للتنمية أو برنامج من برامج المشاركة أو المضاربة مع بعض البنوك الاستثمارية في مصر وفي العالم العربي. يرى أصحاب هذا الاجتهاد أن مصر تحتاج إلى تحرير الاقتصاد المصري ليصبح اقتصادًا غير تقليدي يصب في مصلحة الوطن بعد الثورة، وهذا يقودنا إلى الأمنيات التي قد تتحقق قريبًا.

غياب وانحراف العقل

لا أكاد أصدق ما يدور أمام عيني في مصر الثورة، شـركاء الأمس فرقاء اليوم وخصومه، الاستقطاب قائـم، والتربص قائـم، والرغبة في الانتصار علـى الآخر وسـحقه قائمة، والعقـل غائب عن مصلحة الوطـن العليا وإن أعجب بمصالح ضيقة.

إذا غـاب العقل فإن الإنسـان لا يكون مسئولًا عن أي شـيء يعمله في ضوء القانون والشـرع حيث رفع الحكم عن النائم والمجنون، ولو ارتكب أفظـع الجرائم وأكبـر الموبقات. وأحيانًا يكون الإنسـان -في ضوء ذلك- أدنى من الحيوان سـلوكًا، أما إذا انحرف الإنسـان عـن الجادة وغاب عقله طواعيـة، فـإن عقله الـذي زيّن له الانحـراف يظل يقوده إلـى المزيد، وهنا تدخـل النفس علـى الطريق، وأقصـد بالنفس هنـا الهوى حتـى يهوي إلى مكان سحيق لا يليق بالإنسان. الإنسان الذي لا يهمه القانون يسعى إلى أن يكسره أو يخالفه أو أن يهرب منه بكل وسيلة أو ينفذ من خلاله.

وفـي ضـوء البيان الذي صـدر عن مجلس القضـاء الأعلى يوم الأحد 2012/11/25 تأكيدًا لاسـتقـلال القضـاة وحصـانتهـم، وفـي ضـوء البيـان

الصادر عن رئاسة الجمهورية يوم الاثنين 2012/11/26، بعد اجتماع الرئيس مع أعضاء المجلس الأعلى للقضاء، لا تزال المشكلة مع جهات مهمة وكبيرة في القضاء قائمة، ولكنها مع أهميتها وتشعبها تسمى المشكلة القضائية. وهي إحدى المشكلات التي أثارها الإعلان الدستوري الأخير وليست كلها. جاء في بيان رئاسة الجمهورية في المادة ثالثًا، ما يفسر المادة الثانية من الإعلان الدستوري المعيب: «بأن ما يصدر عن رئيس الجمهورية من إعلانات دستورية وقوانين وقرارات وما قد يصدر عنه منها، مقصور على تلك التي تتصل بأعمال السيادة، فضلًا عن أنها مؤقتة بنفاذ الدستور وانتخابات مجلس الشعب حفاظًا على مؤسسات الدولة الرئيسية».

وهذا كلام جميل شكلًا وموضوعًا، ولكنه غير محدد، وسيفهمه الرئيس بشكل يختلف عما يفهمه الآخرون، لا أقول في ميدان التحرير، بل في مؤسسة الرئاسة نفسها، وفي حزب الحرية والعدالة، وفي دوائر الإخوان المسلمين، فضلًا عن المعارضة، لأن كلمة «أعمال السيادة» تذكرنا بالمادة 60 من الإعلان الدستوري الأول في مارس 2011، والتي بسبب فضفاضيتها وغموضها، فسرها مجلس الشعب بما يتفق مع رغباتهم كأغلبية، وفسرتها المحكمة الإدارية وآخرون على عكس ذلك تمامًا.

وفي يقيني أن كلمة «أعمال السيادة»، في ضوء ذات العقلية والطريقة التي يعمل بها الإخوان المسلمون في المجتمع بعد الثورة، دون توفيق أوضاع الدعوة التي كان ينبغي أن تكون أعمالهم كلها أو في الغالب الأعم نموذجًا يحتذى بل ويعجب به الآخرون، لا نموذجًا منفرًا لا يحتذى ويهرب الناس منه، ويكون عرضة للانتقاد الشديد. أقول كان ينبغي أن يشهد الناس لهم

سواء أحبّ الناس الإخوان ورضوا بالنموذج أو خالفوه. المهم الاحترام والتقدير.

وهنا يطرح السؤال نفسه، مَن يستطيع من مؤسسة الرئاسة أو في الأحزاب السياسية أو مؤسسة القضاء أو الأزهر أو مجلس الشورى أو التأسيسية، أو تلك المؤسسات التي يريد أن يحصنها الرئيس، أن يحدد أعمال السيادة تحديدًا دقيقًا بعيدًا عن الغموض والفضفاضية، وفي ضوء ما يقبله الشرع والعقل؟. هناك مسألة أخرى تتعلق بهذا الأمر وهي الرفض الكامل لما جاء في الإعلان الدستوري المرساوي أو القبول الكامل له.

الإخوان المسلمون بشكل خاص تعلموا من الأصل السادس من الأصول العشرين في رسالة التعاليم للإمام البنا، حيث جاء به: «وكل أحد يؤخذ من كلامه ويترك إلَّا المعصوم ﷺ، وكل ما جاء عن السلف رضوان الله عليهم موافقًا للكتاب والسُّنة قبلناه، وإلَّا فكتاب الله وسُنة رسوله أولى بالاتباع ولكنا لا نعرض للأشخاص فيما اختلف فيه بطعن أو تجريح».

هكذا الفهم وهكذا يكون الإدراك، فأين هذا الفهم اليوم في دوائر الإخوان المسلمين، الذين يقدمون السمع والطاعة على الفهم؟!. إن استخدام العقل الذي غاب أصبح ضرورة. «وكل أحد» هنا في النص الذي نقلناه عن الإمام البنا يشمل مرسي والمرشد والإسلاميين والعلمانيين جميعًا ورجال القضاء والمحاماة والإعلام ويشمل كل أحد، فليس هناك معصوم بعد الأنبياء. بهذه العقلية يجب أن نفكر، وبهذه العقلية يجب أن ننظر إلى القرارات والإعلانات الدستورية لا بعقلية أعمال السيادة الفضفاضة التي يمكن التهرب من خلالها من كل شيء أو كل التزام.

ويمكن إدخال أي شيء في أعمال السيادة، طالما كان الباب مفتوحًا للتأويلات التي لا نهاية لها. ولذلك ينبغي وصولًا إلى حل مناسب، دفعًا للاحتقان والاستقطاب والملائكية التي يضفيها بعض الناس على أنفسهم، ينبغي اجتماع الفرقاء الثلاثة، أعني مَن يدعمون القرارات والإعلانات الدستورية والتحصين للشورى والتأسيسية ومعظمهم من الإسلاميين..

هذا هو الفريق الأول، أما الفريق الثاني فيرفض الإعلان الدستوري بالكلية ولا يريد الحوار مع الرئيس إلَّا بعد إلغاء الإعلان الدستوري المعيب. وهم هؤلاء الذين احتشدوا في التحرير وفي الميادين الأخرى أخيرًا، بل واعتصم بعضهم ونادوا برحيل مرسي، وسقوط حكم المرشد كما نادوا من قبل بسقوط حكم العسكر.

وهناك فريق ثالث وطني إسلامي أو علماني وليبرالي يكاد يضيع صوته وسط قوة وحشد الفريقين الأولين، وهذا هو الفريق الذي استخدم عقله بالكامل أو قدر الإمكان، إذ يرى قبول بعض المواد من الإعلان الدستوري، تلك التي تتعلق بحقوق الشهداء والمصابين وتطهير المجتمع من الفساد. أما المواد التي تتعلق بالتحصين فهي غير مقبولة عند هذا الفريق الثالث، لأنها تؤدي إلى ديكتاتورية ولو محتملة، والعاقل مَن سد أبواب الفتن وعالج مستصغر الشرر.

أقول: من الضروري أن يجتمع هؤلاء جميعًا على مائدة حوار واحدة، ويستمر النقاش حتى نجد حلًّا بعيدًا عن التهديد باللجوء للعسكر أو تدويل القضية.

لقد تخبطت الرئاسة كثيرًا منذ أن جاء مرسي إلى كرسي الرئاسة. تخبطت في موضوع إعادة مجلس الشعب للانعقاد رغم وجود الحكم القضائي بإبطال مجلس الشعب، وتخبطت الرئاسة في موضوع النائب العام وتعيينه سفيرًا في الفاتيكان وما صاحب ذلك من غموض وضعف شفافية عند معظم مَن حاول معالجة هذا الأمر. كانت الاتهامات جاهزة عند كلٍّ من الفريقين، وكان التحصين جاهزًا عند الفريقين، ولم يلمس الشعب أن هناك ولو أدنى جزاء لمن أساء ولم تتضح الحقيقة حتى اليوم، وهذا هو التخبط القائم والموروث منذ العهد البائد.

وتخبطت الرئاسة في موضوع إغلاق المحلات في وقت مبكر من الليل ولم يتم التنفيذ، وتخبطت الرئاسة عند الاحتفال بما يسمى عيد 6 أكتوبر، وجاءت بأرقام ونسب في خطبة مرسي ذلك اليوم، خادعة وأسوأ مما كان يعلن أيام العهد البائد بشأن تعهدات ووعود مرسي بعلاج القضايا الخمس الأساسية في المائة يوم الأولى من حكمه.

غاب العقل في الأولى والثانية، أما علاج مجلس الشورى لمسألة رئاسة جريدة الجمهورية، فيذكرنا بالتخبط في العلاج في المؤسسة التي نريد تحصينها في مسألة الصحافة. هل توقع أحد منا أن يقع شهداء أو قتلى بعد الثورة والمرحلة الانتقالية وفي عهد الرئيس مرسي؟!

إن من حق أية قوى سياسية أو غير سياسية، أن تعبر عن مطالبها دون سقف في أي وقت وأي مكان، طالما كان ذلك سلميًّا، وذلك هو مقتضى الديموقراطية التي أتت بمرسي إلى الرئاسة، وليس فقط نظام الانتخابات،

بل يمتد النظام الديموقراطي إلى حقوق كثيرة منها تداول السلطة دون حرج أو عنف، والإصرار على حقوق الإنسان والأقليات والمرأة والشباب. وقف المعارضون للديكتاتورية والفرعنة والسلطة المطلقة في التحرير وغيره من الميادين، وليصفهم مَن يصفهم بالبلطجة، لا يضرهم ذلك بل يضر مَن قال عنهم ذلك.

أنا لا أصدق أن الغرب يستطيع أن يحل مشكلاته بنفسه، وأن نستدعيه لحل مشكلاتنا. ولا أعتقد أن الله تعالى فضّل الغرب علينا بالعقل، ولكن الغرب سعى إلى استخدام العقل، ونحن للأسف الشديد أهملنا الشرع والعقل. بل واستخدم بعضنا العقل للإساءة إلى الشرع، فكان منا مَن يرى أن هدم الأهرامات وأبو الهول وإرضاع الكبير وزواج القاصرات وتكفير الديموقراطية.. كل ذلك من الشريعة، بل ذهب بعضهم إلى أن الاستعانة بغير المسلمين لحمايتهم وحماية الحدود التي رسمتها اتفاقية سايكس بيكو منذ 95 سنة تقريبًا هو من صلب الشريعة.

رحمة الله تعالى على السلف الصالح والمسلمين الأوائل الذين فهموا الإسلام حق فهمه، وعرفوا الشريعة حق المعرفة وعرفوا مقتضيات تطبيقها، فحلُّوا مشكلاتهم دون ظهور مشاكل أكبر أو أوضاع أسوأ، وتوسعوا في الآفاق لحل مشكلات الآخرين، وبعضنا يلجأ إلى الآخرين لحل مشكلاتنا.

تحدي الطائفيين

بعيدًا عن تخبط القرارات في المؤسسات السيادية، فقد قرأت في الصحف، واستمعت شخصيًّا إلى بعض رسائل المواطنين الأقباط رجالًا ونساء، وهي رسائل تمتلئ بالخوف من المستقبل ومن الإسلاميين بما في ذلك الإخوان. من تلك الرسائل رسالة من سيدة قبطية نشرها الكاتب شادي طه في زاويته«فنجان قهوة» في روز اليوسف يوم الخميس 14 من يونيو 2012 العدد 2140. تشير هذه السيدة القبطية إلى أن زوجها يعمل في إحدى شركات المشروبات الكحولية، وتعتقد أنه سيخسر وظيفته في حال فوز الإخوان بالرئاسة. وتتساءل فتقول: ياترى الإخوان والسلفيون هيعملوا فينا إيه لو حكموا مصر؟. ويقول الكاتب شادي طه:«انتهت الرسالة التي عجزتُ عن الرد على كلماتها».

وآمل أن أستطيع الرد على هذه الرسالة بصفتي الدعوية المستمرة، وانتمائي السابق إلى تنظيم الإخوان المسلمين، وإدراكي لخطورة قضية الطائفية والاستقطاب الطائفي، وأهمية الفهم الوسطي للإسلام، وتحرري من عقدة العنف والتشدد واهتمامي الكبير بمخاطر الطائفية.

وأود في البداية أن أؤكد أن المواطنة حق للجميع في الوطن، لا ينبغي معه التمييز بسبب العقيدة أو الجنس أو اللون أو العرق أو أي سبب آخر، فالناس وليس الإخوان فقط بل كل الناس سواسية كأسنان المشط كما قال المصطفى ﷺ. كما أن الخالق سبحانه وتعالى الذي خلقنا وأنعم علينا بكل النعم التي لا تحصى ولا تعد، خيّر المخلوق الضعيف بين الإيمان به تعالى أو الكفر، ولم يجعل الكفر به تعالى سببًا للتضييق على الكافر في الدنيا أو حجب الرزق أو النعم عنه. وهذا لكي نتعلم الحرية بأوسع مداها، بما في ذلك التساوي في الحقوق والواجبات كما جاء في الحديث الشريف.

كما أن المصادر والمراجع العلمية الموثوقة دقيقة في هذا الشأن، ولكن بعض المصادر العلمية الموجودة، لا يستطيع أن يطمئن إليها مَن يتحرى الحقيقة. وللأسف يرجع إليها بعض المتشددين، وأحيانًا يقدمونها كمصادر موثوقة رغم مخالفتها للقرآن والسُّنة الصحيحة. وأنا أقول لبعض المسلمين المتشددين الذين كفّروا الناس وحرّموا الانتخابات، وكفّروا الديموقراطية، رفقًا بالإسلام والمسلمين، والدواء لهؤلاء هو الفهم الوسطي.

هناك نقطتان مهمتان في هذا الإطار. أولهما: أن ابن قدامة المقدسي، وهو من كرام رجالات التابعين على خط السلف الصالح، يعدد في حق الجار غير المسلم 19 حقًّا في كتابه الشهير «مختصر منهاج القاصدين». وهو يفسر ويعدد حقوق الجيران ومنها حقوق غير المسلم في كلماته:«أن تتحمل الأذى منه، وأن تدفع آذاك عنه، وأن تهنئه في الفرح، وتعزيه في المصيبة، ولا تضع الخشب أمام داره، ولا تصب الماء في ميزابه»، إلى أن يقول في نهاية هذا الشرح:«وأن تقضي حاجات أهله إذا غاب حتى يعود» .

أمـا ثانيهمـا، ففي الحديث الصحيح: «**مَن آذى معاهـدًا** (كتابيًا من أهل الكتـاب أو طبعًا مواطنًا بالمفهوم الحالي) **أو انتقصه حقه أو أخذ منه شـيئًا دون وجـه حـق، أو كلفه فوق طاقته فأنا خصيمـه أو(حجيجه)يوم القيامة**»، أوكما قال ﷺ.

وأدعـو الجميع في مصر بالذات لأنهـا النموذج والقدوة إلى أن يدركوا أمريـن، أولًا أن مصر إقليم من الأمة وليسـت المنطقـة الجغرافية ولا الأمة الكاملـة التي تسـتوجب قضيـة الولاية العظمى، شـأنها في ذلك شـأن بقية أجـزاء أو أقاليـم العالـم العربي والأمة الإسـلامية، ولو كانت دولًا مسـتقلة كل منهـا ذات سـيادة كاملة، ومن ثمَّ ثانيًا يجوز للمـرأة أو القبطي في ضوء كامل حقوق المواطنة تولي رئاسـة الدولـة، لا يحول دون ذلك رأي فقهي متشدد أو اعتقاد جماعة من الجماعات خارج إطار الفهم الوسطي. كما أن الدول الأعضاء في الجامعة العربية لا تشـكل وحدها دون الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ولاية عظمى.

وياليتنا جميعًا، نتخذ كأساس مشترك لمجتمعنا الجديد، مجتمع ما بعد الثورة- الوصايا العشـر التي نزلت على سـيدنا موسـى عليه السلام، وهي وصايـا ربانية، لها ما يؤكدها في القرآن الكريم، وتتلخص تلك الوصايا في النقاط العشـر الآتية، والتي تجمع بين فرائـض العبادة والعمل الصالح بين بني البشر وهي لب الشريعة اليهودية:

«أنـا الـرب إلهك الـذي أخرجك مـن أرض مصر مـن بيـت العبوردية لاتكن لك آلهة أخرى أمامي، ولا تصنع لك تمثالًا منحوتًا ولا تسـجد لهن ولا تعبدهـن لأني أنا الرب إلهك، ولا تنطق باسـم الـرب إلهك باطلًا لأن

الرب لا يبرئ مَن نطق باسمه باطلًا، واذكر يوم السبت لتقدسه ستة أيام تعمل وتصنع جميع عملك، وأما اليوم السابع ففيه سبت للرب إلهك لا تصنع عملًا ما أنت وابنك وابنتك وعبدك وأمتك وبهيمتك ونزيلك الذي داخل أبوابك، وأكرم أباك لكي تطول أيامك على الأرض التي يعطيك الرب إلهك، ولا تقتل، ولا تزن، ولا تسرق، ولاتشهد على قريبك شهادة زور، ولا تشتهي بيت قريبك، ولا تشتهي امرأة قريبك ولا عبده ولا أمته ولا ثوره ولا حماره ولا شيئًا مما لقريبك».

وهنا ينبغي أن نقرأ جميعًا قوله تعالى:

﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ۖ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۖ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُم مِّنْ إِمْلَاقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۖ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (الأنعام:151).

لعلنا ندرك المغزى العميق في قوله تعالى:

﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ ۚ﴾ (البقرة:285).

والآية الكريمة التي تقول:

﴿لَّا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ ۚ﴾ (الممتحنة:8).

..وهذا هو المطلوب عمله.

من موجبات الإعجاب والإزعاج

أعجبني في مصر، مجموعة من الأمور والقضايا الإيجابية، منها اكتمال تشكيل الحكومة بعد أكثر من شهر من تولي الرئيس مهمته، وسط التربص القائم والاعتذارات الكثيرة. وأعجبني أن يتحرك مرسي حركة شخصية في أرجاء الوطن، وأداء صلاة الجمعة في المساجد ولقاء الجماهير، للإسهام بذلك في تعميق القيم الحاكمة بين الحاكم والمحكوم. وأتمنى أن يزور مرسي بعض الكنائس للمشاركة في احتفالاتهم تشجيعًا لمفهوم المواطنة الكاملة، وإرساء للمفهوم الواقع بأنه رئيس لكل المصريين.

كما أعجبني قيام الجماعة الاسلامية وحزب البناء والتنمية وبمشاركة فاعلة من الدكتور طارق الزمر والدكتور مظهر شاهين خطيب الثورة بعد صلاة الجمعة يوم 3 من أغسطس2012 وغيرهم، بالتظاهر أمام سفارة «بورما» ضد المجازر وحرب الإبادة التي تقودها تلك الدولة الإرهابية ضد الأقلية المسلمة. وقد يكون ذلك نواة لوقوف مصر كلها ضد الظلم سواء وقع على مسلمين أو غير مسلمين.

كنت قد شاركت في برنامج مساء أول أغسطس عن بورما في التلفاز التركي باللغة العربية، وتمنيت أن يقوم الإعلام المصري والعربي

والإسـلامي، وبـكل اللغـات بحملـة ضـد دولـة بورمـا، واتخـاذ الوسـائل الدبلوماسـية والاقتصادية وغيرها، بما يكفل إيقاف هذه المجازر في بورما، وغيرها من البلاد التي تكون فيها أقليات مسلمة أو غير مسلمة.

أمـا في مصـر وبعيدًا عن مسلسـل قطع الطرق بل والسـكك الحديدية - امتعاضًـا واعتراضًـا- على اسـتمرار انقطـاع الكهرباء والميـاه خصوصًا في رمضـان صيفًا، والهجوم على المستشـفيات وحتى الأطبـاء الذين يعالجون مرضانا وجرحانا، وبعيدًا عن اسـتمرار مسلسل جرائم البلطجية، والاشتباك حتـى مع رجـال الأمن واسـتخدام المولوتوف وإشـعال النيران والسـرقات والخطـف حتى سـرقة الكابـلات، واقتحـام الملثمين للأسـواق وخصوصًا محلات الذهب والصاغة، وخطف بعض الأولاد والنساء، فقد كان كل ذلك مسـتمرًا منذ وقت طويل، بل وزادت حدة هـذه الجرائم المروعة بعد الثورة لأسباب يعلمها الجميع.

اكتمـل تشـكيل الوزارة الجديدة برئاسـة هشـام قنديل، وتـم تغيير العدد الأكبـر مـن وزراء حكومة الجنزوري خصوصًا الداخليـة والإعلام والعدل، فقـد أصبحت المشـكلة الأمنية واسـتعادة الأمـن كأولوية وفـق الوعود التي قطعهـا الرئيـس على نفسـه، من مسـؤوليات الرئيـس الجديد ومَـن معه من العاملين، فـ **«كلكم راع وكلكم مسـؤول عن رعيته»**، يجب أن يكون شـعارًا لنا جميعًا لبناء الوطن وتحمل مسؤولياته.. والرئيس يعلم هذا المعنى جيدًا.

حركة الدكتور مرسـي الشخصية حركة جميلة ومبشرة، خصوصًا زياراته أيام الجمع واللقاءات التي يعقدها بالمساجد أو مع الأهالي، وبالأخص في محافظـات الوجه القبلي، وقد يكون الرئيس نموذجًـا بين الحكام في ذلك،

ولكن حركة المجتمع إلى الأمام هي مسـؤوليته الكبرى ومسؤولية العاملين معه، ممن اختارهم أو رضي ببقائهم معه، ولن يغني أيٌّ منهما عن الآخر.

ومرورًا باكتمال الحكومة الجديدة التي أدت اليمين أمام الرئيس باحترام وتقدير لا يفسـده كثيرًا، أن أحد الوزراء الجدد أحنى رأسـه كثيرًا عند السلام علـى الرئيـس، وهي عـادة يجـب أن تنتهي تمامًـا، وهي ليسـت علامة على الاحتـرام بقدر ماهـي علامة على الانحنـاء والذلة والعـادات التي يجب أن تتوقـف، ونحـن لا نحتاج إلـى وزير يحني رأسـه، بل نود أن يرفـع كل وزير رأسـه في كل المواقف والأحوال حتى يرفع الوطن رأسـه، وسيفرح الرئيس بذلك السلوك الجديد.

الاعتراض على الحكومة الجديدة أمر متوقع وبعضه مقبول وكثير منـه لا يصـب فـي صالح الوطن، ولا يصدر عن إنصاف. على أية حال فإن أخطر ما وقع في مصر بعد الثورة وقبل إتمام تشـكيل الحكومة الجديدة وأصبح عبئًا على الدولة، هو تصاعد أزمة أحداث ما يسمى فتنة دهشور، أو فتنة القميص الذي حرقه مكوجي مسيحي لمواطن مسلم.

هـذا الحادث البسـيط الذي قـد يحدث أيضًـا من مكوجي مسـلم لأحد المواطنيـن المسـيحيين، لـم يكـن يسـتدعي اشـتعال الفتنـة بهـذا الشـكل الاسـتقطابي ومـا حدث من دماء وقتـل وجرح، ما كان ذلـك ليحدث لو لم يكن أثر الثورة الشعبية في هذا الإطار قد ضعف أو انتهى.

أنهـت الثورة أثناء قيامها، هذه الروح الاسـتقطابية الحـادة في المجتمع، واختلطـت فـي الثورة دماء المسـلمين والمسـيحيين دفاعًا عـن الوطن ضد

الظلـم والفسـاد والديكتاتوريـة. هـل يكفـي العـلاج الحالي لهذه المسـألة الخطيرة الذي تمثل في تشـكيل لجنة من مجلس الشـورى للتوفيق والصلح بين أهالي دهشـور، أو متابعة الأحداث من الرئيس مرسـي، والتشـديد على ضرورة عدم السـماح بترويـع المواطنين والاعتداء عليهم، ومطالبة مرسـي بتطبيـق القانون بكل حزم أو عقد جلسـة طارئة لبيـت العائلة المصري بقيادة الإمـام الأكبـر الدكتـور الطيـب وبحضور بعـض المسـؤولين من الكنيسـة وإصدار بيان في ذلك الأمر الخطير؟!

كل هـذا مسـكّن أو مرهـم جيـد ولكنـه لا يكفـي، ومرسـي لا يطلب بل يطلب الشـعب منه وعليه التنفيذ. فهل يكفي هذا العلاج المقترح أو المتخذ لإنهـاء الصراع المسـتتر، والـذي يظهر في المجتمـع أحيانا بين المسـلمين والمواطنين المسيحيين؟! هل يكفي ذلك لتحسين العلاقة بين المواطنين؟! أقـول للجميـع: إن الإمام علي رضي الله عنه وأرضـاه، يقول: «**الناس إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق**».

إن أهم علاج لهذه المشكلة الطارئة والمستجدة في مصر، والتي لم نرها ولم نعهدها في شـبابنا، هو العودة إلى الثقافة الأصيلة التي تجمع المواطنين جميعًـا. ويشـترك في عـلاج هذا الأمـر المعنيـون بمناهج التعليـم والتربية خصوصًا في المراحل الأولى من التعليم، والعلاج أيضا من مسؤولية وزارة الثقافـة بما تملك مـن أدوات تحتاج إلى تفعيل، ويشـترك في العلاج كذلك وزارة الأوقـاف والتعليمـات التي يجب أن تسـود في المسـاجد، بل وإبعاد المتشـددين عـن الخطابة حتـى يتم حوارهم بـل وعلاجهم، وحتـى يقدموا برنامـج للمراجعات الفقهية مثـل الذي قدمته الجماعة الإسـلامية وجماعة

الجهاد ففرح به الكثيرون. ويشترك في العلاج أيضًا الكنائس والمؤسسات الكنسية جميعًا، ويقع الدور الأكبر في العلاج كذلك على وسائل الإعلام سواء إعلام الدولة أو القطاع العام والخاص.

هذه الفتنة وهذا الاستقطاب سرطان يسري في الوطن، وينبغي السعي إلى علاجه - فنحن جميعًا المسلمون والمسيحيون- مواطنون منا الصالح ومنا الطالح، منا الوسطيون وبعض المتشددين، والأمر يحتاج إلى علاج عاجل، فليس منا ملائكة أو شياطين، ولا ينبغي أن ننسى أن أطرافًا خارجية تستغل أية فتنة في مصر والعالم العربي والإسلامي، فتنفخ فيها بل ويجعلون أحيانًا- كما يقول المثل المصري- :من الحبة قبة، ضمن تربصهم بالأمة.

تهجير الأقباط من سيناء

أنا ممن يحبون المواقف العظيمة للرجال ويقدرونها، خصوصًا وقت الشدة والضغط والقهر الذي تعرضت له بلادنا عقودًا كثيرة، وأنا ممن يقدرون المروءة واحترام الكرامة الإنسانية حتى ممن يصفهم البعض بالجاهلية أو من أهل دار الكفر كما يحلو للبعض هذه التسمية.

هذا المدخل يقودني إلى أن أذكر بعض الشخصيات-على سبيل المثال لا الحصر- التي أكُن لها كل تقدير للمواقف الواضحة بلا نفاق ولا مواربة أيام المخلوع، وهم يأتون من خلفيات متنوعة، فمنهم مَن كان في القضاء ومنهم مَن كان في الإعلام ومنهم من كان في التعليم أو الصحة أو غيرها من مختلف المؤسسات والميادين.

من تلك الأسماء والشخصيات يحضرني المستشار زكريا عبد العزيز والمستشار الخضيري والقضاة من آل مكي (أحمد ومحمود) والكاتب المحترم عبد الحليم قنديل والدكتور يحيى القزاز والكاتب البارز علاء الأسواني وغيرهم كثير لا يتسع هذا المقام لذكرهم جميعًا.

وحمدت الله تعالى أن آل مكي وأمثالهم، صاروا في مواقع مسؤولية في النظام الجديد، مما يمكنهم من المساعدة في القضاء على الفساد وإحقاق الحق وإقامة العدل وضمان الحريات. ولكني فوجئت بجزء من حديث نائب الرئيس المستشار محمود مكي مع رؤساء تحرير الصحف يوم الاثنين أول أكتوبر 2012، كما جاء في الصحف المصرية بما فيها القومية. كان كلامه جميلًا عن حرية الإعلام معبرًا لرؤساء الصحف بقوله الجميل: «أنتم النور فكيف نطفئه؟! وطمأنهم بقوله: «ولا انقلاب على حرية الرأي والتعبير وأنه لا أحد يستطيع تحمل حدوث نكسة في الحقوق والحريات العامة».

كما أكد أنه مسؤول كنائب للرئيس عن التواصل مع أطياف المجتمع كافة، ومحاولة لم الشمل، وحماية الحقوق والحريات، وصياغة التشريعات التي تضمن الممارسة الديموقراطية الحقيقية. وهذه مسؤولية ضخمة تحتاج إلى جهود كبيرة لإنجاحها والوصول إلى نتائج ملموسة.

ولكنني لم أر وجهًا قويًا لكلامه، عندما عبر أو أعلن عن أسفه لمحاولات تهجير المسيحيين في سيناء (رفح) حيث قال: تأزمت وتألمت كثيرًا حين علمت بأوضاع المسيحيين في رفح، وإنني أشعر بالعار لمحاولات اضطهاد الأقباط ولن نسمح بذلك.

إن مثلي من الممكن أن يقول هذا الكلام ويعبر عن أسفه الشديد لما وقع، ولكن نائب الرئيس عليه أن يضمن بكل الطرق ألّا يقع مثل هذا الأمر، ويضمن أن يعيد الأمور إلى نصابها الصحيح. من المفروض أن عهد الكلام المعسول والردود الدبلوماسية قد انتهى بنهاية النظام البائد وانقضاء الفترة الانتقالية بما شهدت من أفعال تخالف الكلام وشهدت من الجرائم الكثير، ومن المفروض أن وقت العمل قد بدأ بالفعل، وأصبح نائب الرئيس وفقًا لمسؤولياته وواجباته مسؤولًا عن مصر كلها في غيبة الرئيس، ويشاركه المسؤولية كافةً حين وجوده، ولو عثرت بغلة بالشام (أو العراق) لكان عمر مسؤولًا عنها لما لم يسوي لها الطريق!

نحن في مصر بعد الثورة لا ينبغي أن نتحرك بعد المصائب، كفانا ذلك وشبعنا منه، بل علينا أن نعمل ما يحول دون وقوع المصائب، فإن وقعت بعد الاحتياطات اللازمة كان ذلك قضاءً وقدرًا، ولكن إن وقعت دون احتياطات كان ذلك إهمالًا. ولا يجوز أن نلوم القدر أو أن نهرب من المسؤولية في الدنيا ولا في الآخرة. القاضي هنا لا ينتظر تقرير النيابة ولا ينتظر اعترافًا تحت إكراه في قسم الشرطة لإصدار الحكم بل إن المسؤولية قائمة منذ أداء اليمين، وكنت أتمنى أن يقول نائب الرئيس المصري لرؤساء تحرير الصحف: ماذا فعلت الرئاسة في الواقع أو ماذا ستفعل للقضاء على هذه الفتنة إلى الأبد؟، وما البرامج اللازمة لذلك ثقافة وإعلامًا وتدريسًا وتعليمًا؟، حتى نضمن لُحمة المواطنة بعيدًا

عن الاستقطاب وما يجره على الأمة من ويلات ومصائب، وما درس المكوجي الذي حرق القميص لرجل مسلم عنا ببعيد!

ظلمات وأحداث بعضها فوق بعض

وها هي السفيرة الأمريكية في مصر، آن باترسون، تجتمع بأقباط مصر، تحت ما يسمى بسلسلة لقاءات اجتماعاتها مع أقليات مصر، بعد عقد اجتماعات مع الشيعة، ولا أدري كيف يكون الشيعة في مصر أقلية وهم مسلمون؟! على العموم تحت مبدأ المواطنة تصبح المسميات للتوضيح فحسب وليس للتمييز في الحقوق ولا الواجبات بين مسلم ومسيحي، فكلهم مواطنون.

زار مصر وفد بحريني من جمعية الوفاق الوطنية، بقيادة صديقنا العزيز الشيخ علي سلمان، بدعوة من مركز النيل للدراسات الاقتصادية والإستراتيجية لحوار يتعلق بحقوق الإنسان. بعض القوى المصرية لم تستوعب الهدف من الزيارة رغم أنها كانت تمثل المعارضة البحرينية ولم يكن الهدف نشر التشيُّع.

زيادة أخبار ملفات الفساد التي تكتشف بين يوم وآخر، وسط بعض القرارات العشوائية في محاولة حل المشكلات والأزمات المستعصية، مثل كوبونات البوتاجازات، أو قرار إغلاق المحال التجارية بدءًا من العاشرة مساء بعد عيد الأضحى.

معركة إطلاق اللحى قائمة في المجتمع، واللحية سُنة وهي من شعر الجسم، وفي ظن البعض هي أهم من الفروض، والشعور عند العقلاء وأهل السُّنة أهم.

واعتصام رجال النيابة الإدارية وقضايا الدولة قائم ومفتوح ضد الغرياني ومشروعه الجديد لإبعادهم عن الهيئات القضائية، ومعارك القنوات الدينية التي لا تنتهي خصوصًا باستخدام فوبيا التشيع، وكأن المصريين زهقوا من مذاهب أهل السُّنة جميعًا، وينتظرون سرعة الخروج منه، أو أن المذهب الاثني عشري مذهب غير معتبر لو انتقل إليه أحد من المسلمين.

أهم التحالفات المدنية السياسية هي التيار الشعبي بقيادة حمدين صباحي، وتيار الأمة المصرية بقيادة عمرو موسى ومَن معه وحزب الدستور بقيادة البرادعي، وحزب مصر القوية بقيادة عبد المنعم أبو الفتوح، طبعًا هذا فضلًا عن الحرية والعدالة والنور والوسط وبعض الأحزاب الأخرى الجديدة مثل البناء والتنمية وغيرها.

تعيين النائب عبد المجيد محمود سفيرًا لمصر في الفاتيكان وتمسكه بموقعه كنائب عام أثار مشكلة قانونية وتشريعية، أما الدكتور علي السلمي نائب رئيس الوزراء الأسبق فقد صرح لجريدة الصباح أن المشير طنطاوي هو المسؤول عن كل أحداث العنف في الفترة الانتقالية، ولم يكن يستشير الحكومة. هذا التصريح نقرأه اليوم رغم أن وثيقة السلمي كانت تتضمن مقتضيات الخروج الآمن للمجلس العسكري.

كان من المفروض بعد تلك الثورة السلمية العظيمة- أو على الأقل بعد المرحلة الانتقالية بنهاية شهر يونيو 2012 - أن يشعر الشعب بالتغيير الحقيقي الذي يمس حياة الشعب في مأكله ومشربه وعمله ومستقبله ومعاقبة الفاسدين والذين أجرموا، وأن يشعر جميع أفراد الشعب بالحريات

والعدالة والكرامة، وبتحسن ولو تدريجي ملموس في مجال العيش كذلك، ولكن بعض ما حدث هو من غير المفروض وغير المتوقع!

الواقع المؤلم لا يدل دلالة واضحة على التحسن، بل أحيانًا يدل على استمرارية التخلف والفوضى والفساد رغم بعض الإيجابيات المهمة، خصوصًا تفكيك المجلس العسكري.

كانت الفترة الانتقالية، مرحلة صراع بين أبناء الثورة الحقيقيين الذين ليس لهم أهداف سياسية، سواء شخصية أو حزبية، غير الأهداف والقيم الثورية، وبين بقايا النظام البائد الذين زعموا أو زعم بعضهم، أنهم يحكمون باسم الثورة في المرحلة الانتقالية، فحفروا بأخطائهم القاتلة، أخاديد من الإجرام والفوضى والظلم في حق الثوار خصوصًا، وهي في النهاية جرائم ضد الشعب والوطن والثورة.

تمثلت تلك الأخاديد أو الجرائم في أحداث ماسبيرو، ومحاولة تعميق الاستقطاب وقتل بعض المتظاهرين من المسيحيين، ثم سحل المرأة في ميدان التحرير سحلًا مهينًا للكرامة لم يكن يستطيع مبارك ونظامه أن يفعلوه أمام أعين الشعب والثوار، ثم جر الأموات و إلقائهم في الزبالة، ثم أحداث محمد محمود، ومطالبة بعض الشباب الثوري بصيانة الثورة واستمراريتها، تلك الأحداث التي وصفها بعضهم بالبلطجة، رغم أن معظم ذلك الشباب كانوا من مفجري الثورة، وكانوا هدفًا من أهداف بلطجية النظام.

تـلا ذلك أحـداث مجلـس الوزراء التي اسـتخدم فيهـا النظـام الانتقالي أو بعض منه كل شـيء حتى سـلاح التسـمم باسـتخدام سندوتشات مسممة للتخلـص مـن الثـوار أو إرسـالهم إلـى المستشـفيات، وتـلا ذلـك أحداث بورسـعيد الرهيبـة، ثـم تهريـب الأمريكييـن المتهميـن فـي قضايـا التمويل الأجنبي. كل تلك الأحداث وقعت في الفترة الانتقالية وتحت سـمع وبصر المجلس العسكري، هذا إن لم يكن بإيعاز من أحدهم أو بعضهم. وفي ظني يجب أن يكون هناك محاسبة على هذا السلوك الإجرامي.

وعلـى الجانـب الآخر فقد وقـع الثوار في أخطاء قاتلة، إما بسـبب نقص الخبرات، أو بإيعاز وخداع من بقايا النظام البائد، أو المجلس العسكري، أو بسبب التركيز الواضح من كل الأحزاب السياسية على المسار الديموقراطي، وانتخابات البرلمان وصولًا إلى الشـرعية السياسية المطلوبة، التي خصمت من شرعية الميدان أي شرعية الثورة.

وكانت خدعة الإعلان الدسـتوري، والترويـج لها رغم العوار الواضح فـي الإعلان وخصوصًـا المادة 28، فضلًا عن رصد أكثر من تفسـير للمادة 60 عند تشـكيل الهيئة أو اللجنة التأسيسـية الأولى، التـي اختارها البرلمان لوضع الدسـتور والتي ألغيت بقرار من المحكمة الإدارية العليا، بل أبطلت المحكمة الدسـتورية العليا مجلس الشـعب ذاته، وحدث الفراغ التشريعي وما صاحب ذلك من مهازل، وانتقلت السلطة التشريعية أخيرًا إلى الرئيس.

لا نستطيع أن نتحدث عن تلك الفترة دون التلميح إلى الوعود الانتخابية الخادعـة والمسـتقطبة للمشـاعر أو على الأقل العشـوائية، والتـي أثبتت أن

وعـود المائة يوم كانت تحليقًا وأحلامًا، مما استدعى تبريـرات غير مقبولة أو وهمية أو على الأقل غير دقيقة في حديث الرئيس في الإستاد بمناسبة(6) أكتوبـر ومـرور مائة يـوم على تولي الرئيس السـلطة، وهـذه طامة كبرى لأن الرئيـس محسـوب على مدرسـة أخلاقية هي مدرسـة الإخوان المسـلمين، ومحسوب على الثورة السلمية العظيمة.

أقـول: إن الرئيـس ينتمي إلى مدرسـة دعوية أخلاقية، مـن المفروض أن يكثـر أعضاؤهـا عند المغرم ويقلون عند المغنم، ويعملون للناس في سـبيل اللـه أكثـر مما يعملون لأنفسـهم، وهـم -كمـا وصفهم الإمام حسـن البنا-: «رهبان بالليل فرسان بالنهار».

وقف مرسي بعد نجاحه في انتخابات الإعادة وسط ميدان التحرير دون صديـري واقٍ مـن الرصاص، وكان الثـوار على اسـتعداد أن يحملوه على رؤوسهم وأن يضعوه في قلوبهم، ولكننا نلمس اليوم الاستعدادات الأمنية الضخمـة حـول الرئيس التي لـم تظهر تغييرًا ملموسًـا عما كان سـائدًا أيام النظام البائد.

كانـت بدايـة علاج المشـكلات الخمس أو الأزمات الخمـس التي وعد الرئيـس بحلهـا خـلال 100 يـوم، بداية لا تدل علـى تغيير حقيقـي في تفكير الرئيـس ومَن حوله، فدعا إلى مبادرات شـعبية للقضـاء على الزبالة وتحقيق الوطـن النظيـف. وهنا لم يضع الرئيس الحصان أمـام العربة بل وضع العربة أمام الحصان، حيث ضاعت المسؤولية بين الهواة والمتطوعين والمتحمسين لنجاح مرسي ولا يمكن محاسبتهم، وبين المسؤولين الذين يتقاضون أجورًا عن مهمة لا يفعلونها ولا يؤدونها بشـكل مـرضٍ، بل جاءت في العهد البائد

بشكل مَرَضي، واستمرت هذه الحالة المرضية حتى بعد الثورة في الفترة الانتقالية، ثم بعد أن استقر الدكتور مرسي على كرسي الحكم.

وتأتي الأحكام في موقعة الجمل لتخيب آمال وتوقعات الثوار والشعب، كما خابت آماله وتوقعاته من قبل أثناء محاكمة المخلوع وبعض أركان النظام البائد. قد تكون الأدلة أمام القاضي غير كافية والقاضي يحكم بما أمامه في الملفات وبالادعاء والدفاع. هنا لابد أن تثور مجموعة من الأسئلة تحتاج إلى إجابات دقيقة: لماذا لم تستكمل النيابة الملفات الخاصة بموقعة الجمل وتعدها إعدادًا وافيًا؟! ولماذا لم تحتوِ الدعوى على مسؤولية الحفاظ على أمن الثوار، وتحديد المسؤولين عن التفريط في تلك المهمة البالغة؟ ولماذا لم تضف النيابة ملفات جديدة إلى الدعوى خلال تلك المدة الانتقالية الطويلة، وخصوصًا بعد تولي مرسي المسؤولية، وتفكيك المجلس العسكري؟!.. شهادات عمر سليمان والمشير طنطاوي كانت في صالح النظام البائد وفي صالح مبارك وأعوانه أو على الأقل كانت كما يراها البعض حيادية!

الإهمال مستمر للأسف الشديد على جميع الجبهات، ورغم ذلك لا يفارقنا الأمل لحظة في التقدم والنهضة. إن من واجب الجميع بما في ذلك القضاء- في ضوء الثورة- السعي للوصول إلى الحقيقة لإحقاق الحق وإقامة العدل، وإلَّا فما قيمة الحق والعدل. القضاء لا يستطيع أن يقيم العدل بمستندات غير كاملة ولا يحرره ذلك من المسؤولية. الجريمة ظاهرة وواضحة، والمجرم الذي أخفى الأدلة أو الذي تستر على الجريمة، ولو كان من القضاء يجب أن يقدم للمساءلة في ضوء الثورة.

أمـا أكبـر الجرائـم في حـق الثورة- كمـا أعتقـد- فهـي الانفصاض عن القـوى الثوريـة وإهمال الحالة الثوريـة، وترك الثورة دون قيـادة حتى اليوم، وتخبـط الجميع بدءًا مـن رئيس الجمهورية في وعـوده الانتخابية وخطاباته الحماسـية، واسـتخدام أرقام ونسـب قـال المراقبـون عنها إنها غيـر دقيقة. ولا يعـرف الشـعب كيف جـاء بها ولا المعاييـر التي بنى عليها هـذه الأرقام والنسـب، وتخبط القضاء الذي شـاهد تزوير الانتخابـات في عهد المخلوع مرارًا دون احتجاج قوي، وشـاهد بل شـارك بعضهم فـي تهريب الأمريكان المتهمين في قضية التمويل الأجنبي، مما يدل على الهيمنة الأمريكية سـواء كانـت هناك قواعد أمريكية على أرض مصـر، أم لا، كما صرح بذلك العقيد أحمـد محمد علي المتحدث العسـكري الرسـمي. فماذا نحـن فاعلون إزاء تلك الهيمنة حتى يتحقق الاستقلال والتحرر الكامل؟. وهذا السؤال لا يقل أهمية عن السعي إلى تحقيق أهداف الثورة الأربعة.

إصلاح أم تنافس على السلطة؟!

تختلف الجرائم باختلاف أهداف مَن يقوم بها، وكيفية تنفيذها، ولكنها جميعًا تشير إلى خلل في القيم والتفكير، وإهمال علاج المظالم. وهذا بدوره يعود إلى مناهج ووسائل التعليم والتربية والتنشئة والتثقيف والإعلام، أو يعود أيضًا إلى منهج مكافحة الجريمة، الذي قد يؤدي إلى مزيد من الجرائم، إما بسبب التراخي أو بسبب التشدد وفقدان التوازن، أو إهمال مراعاة الكرامة الإنسانية أو بسبب ثغرات في القانون يعالجها بعض القائمين على الأمر، باجتهادات ما أنزل الله بها من سلطان.

في يوم الخميس الأول من نوفمبر 2012، لفت نظري عند تصفح الجرائد المصرية، عدد من الجرائم البشعة المستمرة، وهذا غريب أن تستمر بهذا المعدل والحجم والنوعية، حتى بعد الثورة. وربما بمعدل أكبر في بعض الأوقات والمناطق، نتيجة غياب الأمن تمامًا فيها. الأغرب من ذلك أن هذه الجرائم مستمرة، حتى بعد المرحلة الانتقالية، وتولي الدكتور مرسي للرئاسة. قد يكون ذلك بسبب الانغماس القوي في العمل السياسي من جانب الجميع حتى المساجد، وإهمال حاجات المجتمع الأساسية،

وقـد يكون ذلك بسـبب الإهمال الإعلامي للكشـف عن أضـرار الجريمة على المجتمع بشـكل موضوعي وقد يكون بسـبب انصراف رجال الدعوة والتوجيه والإرشـاد إلى العمل السياسـي أيضًا، وإهمال الدعوة الإسلامية والتربية والتنشـئة، وقد يكون بسـبب ضعف التشـخيص مـن جانب مراكز البحث المسؤولة.

لقـد اسـتطاع حسـن البنـا فيما سـبق أن يقيـم جماعـة مجاهـدة مضحية مسـتقيمة، رغـم الأخطاء الفادحـة التي ارتكبها البعـض، لكنها دعوة تركت وراءها الشهوات والأغراض الدنيوية لأن «المؤمن في سبيل هذه الغاية- كما يقول الإمام البنا في رسالة إلى أي شيء ندعو الناس- قد باع لله نفسه وماله فليـس له فيها شـيء، وإنما هـي وقف على نجاح هذه الدعـوة وإيصالها إلى قلوب الناس»، عمـلًا بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشۡتَرَىٰ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَنفُسَهُمۡ وَأَمۡوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلۡجَنَّةَ﴾ (التوبـة:111). ثـم يقـول رحمه اللـه في الرسـالة نفسـها: «وكم أتمنـى أن يطلع هؤلاء الإخوان المتسـائلون على شـباب الإخوان المسلمين وقد سـهرت عيونهم والناس نيام، وشغلت نفوسهم والخليون هُجّع، وأكب أحدهم على مكتبه من العصر إلى منتصف الليل عاملًا مجتهدًا ومفكرًا مجدًّا، ولا يزال كذلك طول شـهره، حتى إذا ما انتهى الشهر، جعل مورده موردًا لجماعته، ونفقته نفقة لدعوته، وماله خادمًا لغايته، ولسـان حاله يقول لبني قومه الغافلين عن تضحيته، لا أسـألكم عليه أجـرًا إن أجـري إلَّا على الله»: ثم يقول: «ومعاذ الله أن نمن على أمتنا فنحن منها ولها».

أتذكـر لقاءً مهمًّا مع الأسـتاذ الدكتور «محمد فريـد عبدالخالق»- وهو مـن البقيـة الصالحة التي صاحبـت الإمام البنـا فترة زمنية طويلـة- أتذكره

في السبعينيات وهو يتحدث عن مواقف الإمام البنا فيقول: «كنت أدخن السجائر وغيري من الإخوان القيادات كانوا يدخنون، ولم يقل الإمام البنا يومًا- تصريحًا أو تلميحًا- لأحد منا: لماذا تدخن السجائر؟ أولا تدخن بعد اليوم، ولكننا اليوم لا نجد أحدًا داخل الإخوان يدخن السجائر، وهذه تجربة جديرة بالدراسة والتقدير وهي جزء من الدعوة الإصلاحية، وتؤثر على السلوك والمزاج والاقتصاد».

قال الإمام البنا للأستاذ فريد عبد الخالق أثناء رحلة بالقطار إلى الصعيد بعد يوم شاق من العمل، وأثناء تدخين الأستاذ فريد سيجارة بعد الشاي والسندوتش في القطار: «أخشى يومًا ما على الإخوان يقايضون بالدعوة أو يبيعون الدعوة بعرض من الدنيا»، أو مثل ذلك. فهم الأستاذ فريد عبد الخالق من كلام البنا أن ذلك يشمل التدخين، فألقى بعلبة السجائر من القطار ولم يدخن بعد ذلك اليوم. ليس الغرض من سرد تلك القصة في ذاتها بل في أهمية الدعوة، وأساليب الدعوة، والكلمة في وقتها. كان الإمام البنا على ما أعتقد يدعو الله سرًّا وجهرًا أن يوفق الإخوان، وأن يوفق شعب مصر، وأن يوفق الأمة العربية والأمة الإسلامية كلها إلى طريق الخير وإلى أستاذية العالم في كل شيء ، إن استطاعوا إلى ذلك سبيلا.

كان الإمام البنا من حكمته وفقهه الإصلاحي يدعو الناس بالتدرج إلى الخير والإصلاح، وفي قائمة الواجبات الثمانية والثلاثين التي أوردها في رسالة التعاليم، واجبات قد يعجب الإخوان منها اليوم، ولكنها كانت تعالج أمراضًا قائمة ومنتشرة في المجتمع بمن فيهم الأعضاء الجدد في الإخوان.

مـن هـذه الواجبات- على سـبيل المثال- أن يبتعد الأخ عن الإسـراف في شُـرْب البن والشـاي وما نحوهما من المشـروبات المنبهة، فلا تشربها إلَّا لضـرورة، وأن تمتنع بتاتًا عن التدخين، ومنها: «أن تجيد القراءة والكتابة»، ومنها «ألَّا تحرص كل الحرص على الوظيفة الحكومية وأن تعتبرها أضيق أبواب الرزق ولا ترفضها إذا أتيحت لك، ولا تتخلى عنها إلَّا إذا تعارضت تمامًا مع واجبات الدعوة»، ومنها: «أن تبتعد عن الربا في جميع المعاملات وأن تطهـر منـه تمامًـا»، ومنها: «أن تبتعد عن الميسـر بـكل أنواعه»، ومنها أن «تتجنـب الخمـر والمسـكر والمفتـر، وكل مـا هو مـن هـذا القبيل كل الاجتناب». كان يرى أن الدعوة كالمستشفى فيها الطبيب والمريض.

أردت فقـط أن أدلـل علـى أن الدعوة للإصـلاح، أهم من الصـراع على السـلطة والتنافس السياسي الحزبي الذي يقسم الأمة ويفتتها، ويسد الطريق أمام وحدتها. وأردت كذلك أن أوضح أن الإمام البنا بدأ دعوة الإصلاح في هـذا المجتمع المليء بالأمراض الاجتماعية، فدعا إلى الإصلاح وإلى علاج تلـك الأمـراض عن طريق التربية العظيمة، لمن كانـت فيهم تلك الأمراض، ولـم يجتنبهم ولـم يمنعهم من الانضمـام للدعوة، ولم يسـتعل عليهم، ولم يطلب منهم أجرًا بل سعى إلى إصلاح المجتمع من تلك الأمراض.

الفـرق هائـل بيـن الأمـس واليوم فـي ميـدان الدعوة والإصـلاح. هذه الجرائـم التي أشـرت إليهـا تحتاج إلى عـلاج، ولكن الدعـاة- إجمالًا في مصـر- منصرفون إلـى ما هو أدنى مـن الدعوة، بل هو نتيجـة لهذه الدعوة العظيمة، فهم يجنون الثمار ولا يزرعون أشجارها!

أما الجرائم التي تنتشر اليوم في المجتمع المصري، وهى ليست جرائم الثأر ولا الطائفية ولا الاستقطاب فحسب، بل إنها جرائم بشعة تنخر في أوصال المجتمع. وهي في بعض جوانبها- بالنسبة لي- أخطر من الجرائم السياسية التي للأسف الشديد أيضًا لا يعالجها القانون علاجًا سليمًا، ولا يقضي على أسبابها حتى نعيش في أمان من الجرائم التي يرتكبها مجرمون صنعهم المجتمع ولو بالمصادفة أو أهمل علاجهم، ونسلم من الجرائم التي يرتكبها سياسيون في حق الوطن لا يعرفها المجتمع لانعدام الشفافية أو ضعفها. هنا عينة من تلك الجرائم الجنائية على سبيل المثال لا الحصر، من بعض صحف يوم الخميس أول نوفمبر2012.

في اليوم السابع نقرأ: سائق يقتل خطيب ابنته بعد فسخ الخطبة ببولاق الدكرور. معركة بالأسلحة الآلية على الطريق الدائري بين الشرطة وتجار سلاح. سيدة تخنق طفلتها وتلقيها في ترعة قلّين بملابسها لإخفاء حملها. حبس ثلاثة تخصصوا في سرقة شقق المسافرين بمدينة نصر. مصرع ضابط أمن مركزي دهسه قطار. القبض على 4 مطلوبين في قضية قتل عمد في حملة أمنية بقنا. اشتباكات دامية في بسيون بسبب الخلاف على قطعة أرض من أملاك الدولة.

وفي الوطن نقرأ: مقتل والدة الفنانة عايدة غنيم ذبحًا في شقتها بالنزهة، عصابة الأُوزعة تقتل طالبًا بالمعادي لسرقة تليفونه المحمول، قَتل3 وأصاب 4 ، ويطالب بتعويض لاتهامه بتعاطي مواد مخدرة .

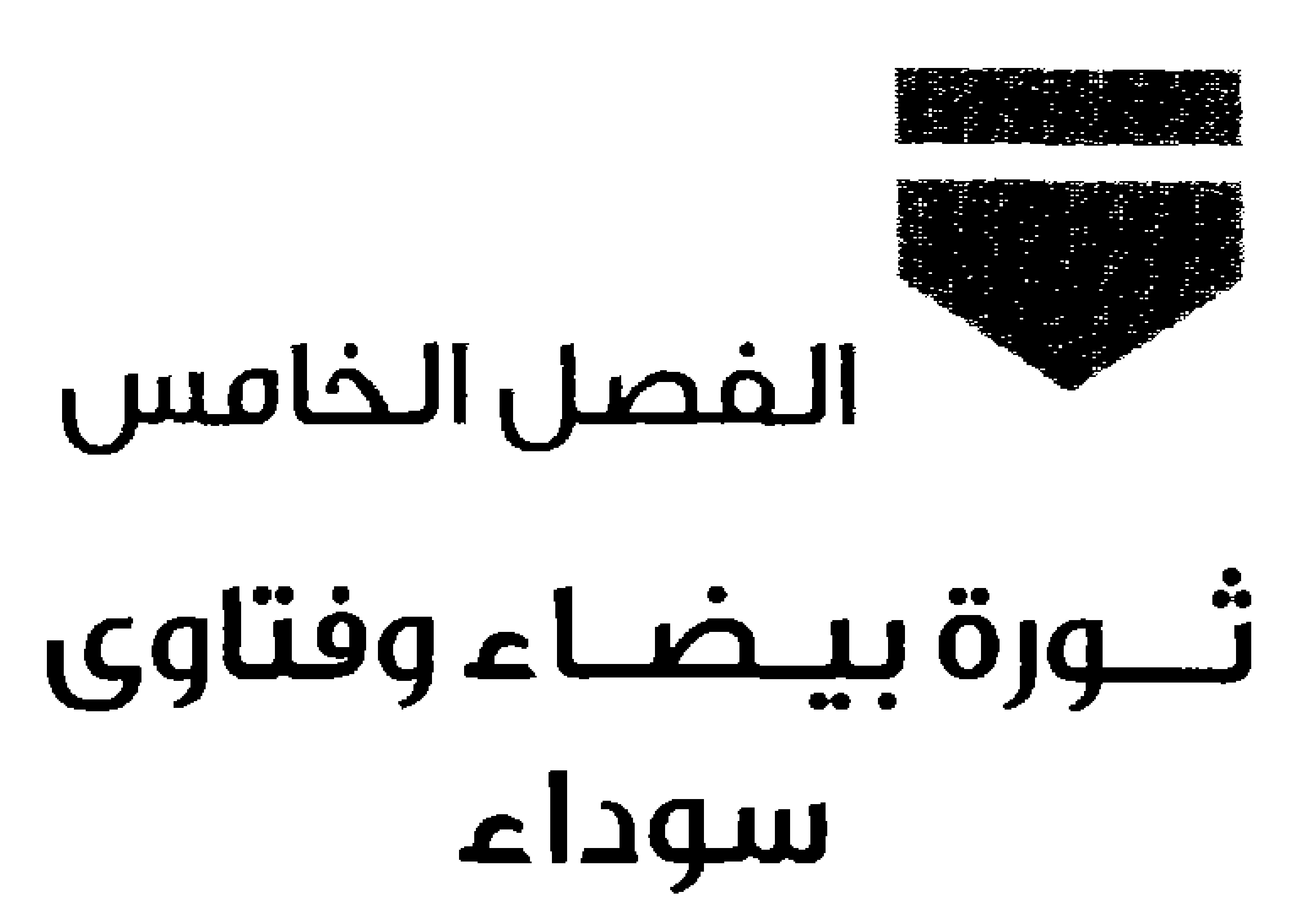
وفي الدستور نقرأ: الداخلية تتصدى لـ9 عمليات إرهابية خلال الفترة الأخيرة، مشاجرة بالأسلحة بين مسلمي ومسيحي عزبة جرجس

ببني سويف. النائب العام يستعجل الرئاسة حول معلومات وسندات تسجيل المكالمات. 4 أشقياء ينهون حياة طالب إعدادية لمنعهم من سرقته بالمعادي. ربة منزل تعثر على زوجها مذبوحًا داخل مكتبه بالهرم. القبض على طالبين جامعيين قتلا صاحب كافتيريا بالدقهلية. النيران تلتهم 4 محال بسوق خضار ببني سويف. النيابة تفرغ سيديهات تهديد عبدالله بدر لإلهام شاهين.

في الحرية والعدالة نقرأ: بلاغ عاجل إلى وزير الداخلية. ملازم بقسم العجوزة يضرب مواطنًا حتى يترنح ثم يتهمه بالسكر.. صدمه بسيارته من الخلف وعندما احتج المواطن اقتاده إلى القسم واعتدى عليه. الترمادول الصيني على قهاوي قنا بالحباية. العريش: خناقة على السطوح بين سكان الرائد العربي وبنك التعمير والإسكان. خلال 3 أشهر فقط بالفيوم: ضبط 4 تشكيلات عصابية، و193 قطعة سلاح، وتنفيذ 32 ألف حكم قضائي. ضبط مسجل خطر بحوزته 81 لفافة بانجو و 20 لفافة حشيش بقنا. خُط الصعيد يعود إلى نجع حمادي والأمن «خارج نطاق الخدمة».

في الأهرام نقرأ: ضبط 63 قنبلة و3 صواريخ و 199 مفجرًا مع الخلية الإرهابية بمدينة نصر. إصابة مجرم خطير بالدقهلية في معركة مع الشرطة. تحطم استقبال مستشفى بولاق الدكرور في مشاجرة بين عائلتين. أشقاء مصاب يعتدون على الأطباء ويحطمون استقبال مستشفى المنيا الجامعي. الديب يتخلى عن أحمد عز في قضية أسهم الدخيلة. ضبط شبكة اتصالات مخالفة تقوم بتمرير المكالمات الدولية. القبض على عصابة قتلت طالبًا وروعت تلاميذ المدارس.

هـذه عينة عُرِفَتْ بـ«الجرائم البشـعة»، وكتبت عنها الصحف. هناك من الجرائم الأبشع مالا يعرف ومالا يكتب عنه. هذه الجرائم تقف ضد التنمية والاستثمار والسياحة وتهدد الأمن وترعب التلاميذ والصغار والكبار على حد سواء!


الفصل الخامس
ثورة بيضاء وفتاوى سوداء

مشالح ومشايخ!

جاءتني الرسالة التالية، ووجدت أنها تثير موضوعًا يشغل الناس في أمر يتعلق بالدين والدنيا، فأردت أن أطرحه للنقاش والحوار لمن يريد أن يدلي بدلوه في معركة لن تنتهي إلى يوم القيامة. معركة تم اعتسافها لتصرف بعض الناس عن واجباتهم ودورهم الفاعل في الحياة. تلقيت هذه الرسالة ومصر تشهد تطورات غريبة ومحاولات شبه مستترة لتثبيت النظام السابق بعد التخلص من قيادته.

تقول الرسالة التي تلقيتها:

«وكم ذا بمصر من المضحكات ولكنه ضحك كالبكا

«نضطر قبل البدء إلى بيان المصطلحات في معجم الأزياء المحلية أو المستوردة حتى تنجلي أمام القارئ بعض المعميات، ومن هذه المصطلحات: كلمة{المشلح} وهو العباءة التي يلبسها الرجال في دول الخليج. وكلمة{الشماغ} وهو قطعة القماش المنقوشة التي توضع فوق الرأس وتتدلى على الكتفين. وتكون النقوش ملونة باللون الأحمر أو الأزرق أو الرمادي{حسب الطقم}. وكلمة{الغترة} وهي القطعة التي توضع على الرأس من القماش الأبيض، وتلبس مع أي مشلح..

«انتهى البيان،وندخل في الموضوع:

«إن المسلمين في مصرنا الحبيبة يسلكون إلى ربهم طريقًا وسطًا في كل مسألة يدور حولها خلاف العلماء،ويحاولون ما استطاعوا اتباع ما جاء في الكتاب والسُّنة،ولذلك فجمهرة المصريين سلفيون، لأنهم يحترمون السلف الصالح، وجمهرتهم إخوان مسلمون، لأنهم يقرأون: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ (الحجرات:10). وجمهرتهم أنصار السُّنة، لأنهم يؤمنون بما أنزله الله على رسوله عليه وعلى الرسل جميعًا الصلاة والسلام.فالمسلمون في مصر جمعية شرعية على اختلاف فهم الناس وتفاوت الفروق الفردية، والثقافية، والاجتماعية. وهذا شيء يذكر للمصريين، ويحمدون عليه..

«لكن المعيب هو التنطع والشذوذ، والتشبث بشكليات لا تمت إلى الدين الإسلامي بصلة، وتؤخذ على أنها مظهر الدين ومخبره عند المتشبثين المتنطعين. والكلام موجه صراحة إلى طائفة من المصريين يلبسون زي العلماء في المملكة العربية السعودية ويتقمصون شخصياتهم، ويقنعون الدهماء من ورائهم أنهم العلماء المتحدثون..وعلماء المملكة العربية السعودية على العين والرأس،يلبسون زيهم الذي توارثوه عن مشايخهم، حتى إنهم لا يضعون العقال على رؤوسهم. ولهؤلاء العلماء الأجلاء علمهم الذي نحترمه، ونأخذ بآرائهم واجتهاداتهم التي تمتاز بالتأصيل العلمي..

«لكن المعيب والمريب والمثير للسخرية أن نجد في مصرنا الحبيبة مصريين يتشبثون بارتداء{الشماغ والمشلح}، وهم يتصورون بذلك المظهر

أنهـم يملكون الحقيقة المطلقة، وما يقولونه هو الدين الحق. ولا سـيما أن فهـم أصحاب الخطـب الرنانـة، والعبـارات المعلبـة، والنبرة المتشـدقة، والصـوت المتهدج بالعبرات المثيرة للأشـجان لدرجة البـكاء أحيانا(عند اللزوم). نقول لهؤلاء المتسـعودين من أصحاب{الشـماغ والمشـلح} أيها المصريـون فـي الأصل: هل الزي الذي تتشـبثون به هو الزي الإسـلامي؟ أم أن هذا زي العلماء؟! أم أن هذا الزي هو عِدة الشغل(بكسر العين)؟..

«إن أجابوا بأن هذا هو الزي الإسـلامي، فهذا هو الجهل الفاضح، وقد أوقعوا أنفسهم فيما لا قِبَل لهم به. وإن أجابوا بأن هذا هو زي العلماء، قلنا لهم زي علماء الأزهر معروف، خصوصًا وأنتم تحجون من حين لآخر إلى مشـيخة الأزهر وترددون على مسامع شيخ الأزهر: الأزهر مرجعنا وإمامه إمامنا، ومشايخه مشايخنا!. وأنكم لا تقطعون أمرًا دونهم، وتقسمون على ذلك، ولا نقول: والله يشهد إنكم لكاذبون«فأمركم إلى الله» بل نقول لكم: إن كنتم صادقين فزي العلماء معروف يلبسه الإمام الأكبر(مكون من العمامة والجبة) وحوله كوكبة العلماء الذين يلبسـون مـا يلبس، ويهذبون لحاهم، أو يحلقونها، وأمامكم زي الشيخ محمد متولي الشعراوي(المخفف) فإما أن تلحقـوا بهم وتلبسـوا لباسـهم، و إما أن تعلنوا إنـكار ملابس الأزهريين ولحاهم صراحة، فالحلال بيّن والحرام بيّن.....

«أما اللعب على الحبال، فهو نفاق صريح يمقته الله ورسوله والمؤمنون. والمنافقون في الدرك الأسفل من النار. أما إن كانت الإجابة الثالثة وهي أن لبس{الشـماغ والمشـلح} أكل عيش. وأن هذا الزي هو عدة الشغل(بكسر العين)، شـكرناكم على صراحتكم،وشكرناكم لأنكم فسرتم لنا لغز الفُيلل

والقصـور والعمارات والمتاجر والمصانـع والفضائيات وتدفق الملايين.
وآن لنا أن نغير عنوان المقال: من: مشالح ومشايخ.

إلى: غتر ومشالح لا دعاة ومشايخ.

المخلص

عبدالله الأمين

«**سؤال ونكتة**

***السـؤال:** هل نقل السـاعة من اليد اليسـرى إلـى اليد اليمنى سُـنة عن الحبيـب المصطفـى ﷺ؟ أم أنـه مظهـر إعلامـي، خصوصًا مع السـاعات الثمينة المهداة من الأمراء والسلاطين؟

* **النكتـة:** نظـر واحد إلى مجلس الشـعب المصري في أولى جلسـاته، فقال: هل يحضر جلسات المجلس علماء من المملكة العربية السعودية؟».

*****

انتهـت الرسـالة التـي وصلت إلـيَّ تعقيبًـا على ظاهـرة قابلـة للازدياد والتوسُّـع فـي مصر، ولا ضيـر أن يكون اسـم صاحب الرسـالة صريحًا أو منكـرًا، وما كان لي أن أنشـرها أو أعلق عليها لولا أنهـا ظاهرة لفتت النظر في المسـاجد أولًا، ثم في البرلمان الجديد(مجلسـي الشـعب والشورى) ثانيًـا، ثم فـي الندوات والمؤتمرات ثالثًا، ثم بصفـة عامة في المدن الكبيرة والصغيـرة حتـى ليتخيل الإنسـان المصـري أحيانًـا، وفي بعـض الأماكن الجغرافية أنه في مدينة جدة أو الرياض أو مكة المكرمة أو المدينة المنورة.
ويسرني أن ألخص تعليقي في النقاط التالية:

أولًا: إن كل إنسان له الحق في الزي الذي يريد أن يلبس، والطعام الذي يشتهي أن يأكل، والفكر الذي يعتنق. وإذا منّ الله تعالى على المخلوق بالحرية في أن يؤمن به وهو الخالق القوي القاهر فوق عباده، أو لا يؤمن به هذا الإنسان وهو المخلوق الضعيف، فإن مدى الحرية بعيد وسقفها عالٍ جدًّا.

ثانيًا: إن الزي أي زي إن هو إلّا نتاج البيئة. والحمد لله تعالى أن الرسول الأكرم ﷺ ظلّ يرتدي الملابس العربية المعروفة في عصره والموروثة من حياة الجاهلية، لأنها كانت ملابس مناسبة للبيئة وليس لها صلة بالعقيدة، ولم يخترع ﷺ ولا أصحابه الكرام رضوان الله عليهم بيوت أزياء إسلامية للرجال. وكلمة الجاهلية هنا تشير إلى فترة تاريخية هي ما قبل الإسلام، وليست شتيمة أو سخرية ضد أهلها، وإنما هي مناهج للحياة، فمَن شاء فليؤمن ومَن شاء فليكفر.

ثالثًا: لا ينبغي أن يكون هناك صراع ملابس بين المسلمين؛كفانا الصراع، وكم كان الشيخ يوسف القرضاوي موفقًا عندما ظل يرتدي لباس الأزهر الذي تخرج فيه احترامًا لهذه المدرسة العظيمة رغم بروزه على التلفاز من قطر، ورغم محاضراته العديدة في المساجد أو اللقاءات والمؤتمرات في العالم كله بما في ذلك أمريكا وأوروبا واستراليا، وكذلك عند زيارته في دول الخليج وبما في ذلك، مدن المملكة العربية السعودية دون أن يغير رداءه الأزهري الذي اعتاده منذ أن كان طالبًا في مدرسة الأزهر الشريف بجميع مستوياتها الدراسية، وهذا إنما يدل على أن الملابس والأزياء تأتي

ضمـن الفروق الثقافيـة والأعراف في المجتمعـات المدنية، ولا علاقة لها بالإيمان والكفر ولا العقيدة الصحيحة من العقيدة الفاسدة.

رابعًـا: إن بعـض هؤلاء المتسـعودين لباسًـا ورداءً، تسـعودوا أيضًا في النظـرة إلـى الحكـم والإدارة فقهًا وسياسـة، فقرأنا لهم فتاوى شـاذة تدين الديموقراطية والمسـار الديموقراطي والمظاهرات والخروج على الحاكم الظالـم، وصلُّـوا وراء الظَّلمة من الحـكام والفسـاق والمنافقين من أعوان الحـكام، ورفضـوا الصـلاة وراء غيـر الملتحـي لحيـة طويلة، بـل رفضوا الصـلاة وراء أصحـاب المذاهـب الفقهية الأخـرى، فأحدثوا انقسـامًا في الأمـة وشـرخًا حتى بين الإسـلاميين بشـذوذهم في الـرداء والفتوى، وفي الوقـت ذاتـه يؤيدون نظريًّا فتاوى ابن تيمية والعز بن عبد السـلام الذي باع نفسـه الأمراء، ونسوا أنهم يبيعون أنفسـهم للأمراء الفاسدين بما ملكوا من سطوة وجاه ومال وعلماء فقه شاذ أو على الأقل فقه بدوي.

خامسًـا: إن ابـن تيمية-علـى سـبيل المثـال لا الحصر- دعا إلـى نهضة الأمـة وفق منهاج واضح يناسـب عصـره وبيئته، وتحدى الغـزاة والمعتدين ودعـا إلى التصنيع، وخصوصًا الصناعات الحربيـة لأنه اعتبرها عدة الجهاد ووسيلته، واعتبرها فرض عين حتى يكتفي المجتمع منها وكذلك غيرها من الصناعات والمهن وخصوصًا المهمة منها، فأين نحن من هذا الفهم العظيم والهمـة العالية التـي قال عنها ابن القيم: «**ينبغي على المسـافر**(أي المسـافر فـي طريـق الحق) **أن تكون له همة تسـيره وترقيه وعلم يبصـره ويهديه**»، وما قالـه ابن الجوزي: «**ينبغي على مَن له أنفة أن يأنف من التقصير الممكن دفعه عـن النفس........ ولو كانـت النبوة تنال بالاجتهاد لعد المرء مقصرًا إذا قنع**

بالولاية» ، أو ما قاله الإمام البنا في رسالة التعاليم في البند18 من أصول الفهم العشرين: **«الإسلام يحرر العقل ويحث على النظر في الكون، ويرفع قدر العلم والعلماء ويرحب بالصالح النافع من كل شيء. فالحكمة ضالة المؤمن أنّى وجدها فهو أحق الناس بها»**. رضي الله عنهم أجمعين

هذا هو السلف الصالح استكملوا الجوهر والمظهر، ولم يقفوا عند حدود الشكل، ولم يشغلهم زي الرجال ولا لحاهم، بل شغلهم تقدم الأمة ونهضتها ومقارعة كل تقصير دون إهمال السنن الواجبة. **فهل من** مستجيب؟!

الأمر بالمنكر والنهي عن المعروف!

بعـض التصريحات والسـلوكيات تمسـك بطرف التشـدد الديني، طلبًا للمزيد وتشـويهًا للإسلام الوسطي، وإعاقة لمشـروع إنقاذ مصر وتنميتها، وليس جبهة الإنقاذ الوطني، وتخويفًا للأقليـات في المجتمع بإثارة بعض الفتـاوى التـي مـا أنـزل اللـه بها من سـلطان. مـن تلـك الفتاوى مـا يتعلق بالعقيدة. وفي حقيقة الأمر وما نفهم من الدين بوسـطيته وربانيته وشـموله وعالميتـه وما عليه جمهور العلماء وما يفعله علماء الأزهر وشـيوخه على مدى الزمن، وما نفهم من الدين أن هذه التهنئة تهنئة المسـيحيين بأعيادهم لا علاقـة لها بالعبادة ولا بالعقيدة، ولكنها تتعلق بالتعامل في المجتمع بين المواطنين والأقليات والأخوة في الوطن الواحد والأخوة الإنسانية.

إن صـورة مصـر تهتز فـي العالم كله مـع مثل هذه الفتـاوى والأزمات، وتصبح الصورة قاتمة بسـبب فوضى سلوك بعضهم في الأزمات والفتاوى والتصريحات خصوصًا باسـم الإسـلام. وكأن هناك أكثر من إسلام!. كما أن تردد مؤسسة الرئاسة وضعف الشفافية، هو من المشكلات والتحديات التي لا تتفق مع الرغبة في النهضة والتنمية والقدرة على ذلك. تعجبت كثيرًا

إذ إن الرئيس الباكستاني «آصف زرداري» وهو معروف بفساده الكبير- بل إنه معروف في باكستان بأنه من أفسد خلق الله- يصرح لمعارضيه بأنه لن يسمح بأن تصبح باكستان مثل مصر الجديدة(أي بعد الثورة)!. هل هانت مصر إلى هذه الدرجة؟!

وفي مصر أيضًا نرى الأسعار المرتفعة تطال الذهب، وقد لا يؤثر ذلك إلَّا في الأغنياء، وتطال حتى السلع الغذائية وهذا يؤثر في المجتمع كله خصوصًا الفقراء. ولم يستطع البنك المركزي بكل التخطيط والخطط أن ينقذ الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية رغم أن هناك مَن يقول: كل شيء على ما يرام. كل شيء يمكن أن يتحمله الشعب المصري إلَّا الفوضى والتشدد في الدين لأنه يؤدي إلى التكفير، والشعب المصري رغم أنه لا يخلو من بعض البدع المشهورة، فإنه لن يقبل العدوان أو الإساءة إلى الدين أو إلى النبي ﷺ أو رموز الإسلام، ولن يقبل كذلك التشدد أو التطرف في الدين والتكفير الذي أنتجه بعض المتشددين، والذي يظهر جليًّا في جو الحريات أو الفوضى بعد الثورة حتى طال التكفير الرئيس نفسه.

من تلك التصريحات التي لا سند لها، ولكنها قد تروج في المجتمع تصريحات السيد «هشام العشري»، مؤسس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، التي أدت إلى المزيد من البلبلة والفتنة، وكانت كمن يصب زيتًا على النار. لم نسمع في مصر كثيرًا عن السيد العشري قبل ذلك، ولكنني أعرف نماذج عديدة من المصريين الذين عاشوا خارج مصر، وبعضهم كان فتوة في ملهى ليلي في بريطانيا مثل«أبو حمزة المصري» الذي سلمته بريطانيا لأمريكا، حتى قام الجهاد الأفغاني فبدأ يغيِّر «أبو حمزة»من

اتجـاهـاته،ويتجه إلى الجهـاد. وبعضهـم أصبح شيخًا لمجـرد التشـدد والتطرف في الدين، والتشدد في الدين من أيسر الأمور. ولكن التوسط في الديـن هـو الأمر الأصعب الذي يحتاج فقهًا لاختيار أيسـر الأمرين أو يميز بيـن الأمور، ويوضح الضرورات التي تبيـح المحظورات أو يطبق القواعد الأصولية والفقهية أو يبين الأدلة الكلية للشريعة الإسلامية بيانًا شافيًا، حتى لا يلتبس على العامة خصوصًا.

جاءت تصريحات السـيد هشـام العشـري أو الشـيخ هشـام عن السياحة النظيفـة، وعـن وقوف رجال الدعوة أمـام الكنائس، وإجبار النسـاء القبطيات علـى لبس الحجـاب وهجومه السـافر على الأزهـر، جاءت لتذكرنـا بأنها لا يمكن أن تكون فتاوى، وإنما تذكرنا بفتاوى مَن انتسبوا إلى الحركة الإسلامية أو طلبة وأهل العلم التي تتعلق بهدم الهرم أو أبو الهول أو تغطية وجه التماثيل الفرعونية أو هدمها. وهي فتاوى لا أصل لها في الإسـلام الوسـطي الصحيح وليـس هناك فـي مصر اليوم من هو أحرص على الإسـلام مـن الفاتح العظيم عمرو بن العاص رضي الله عنه وأرضاه الذي فتح مصر، ولم يهدم تمثالًا ولا هرمًا، وقد أدرك أن المصرييـن لم يعبـدوا هرمًـا ولا صنمًا ولا تمثالًا.

في الحديث الصحيح: **«مَن رأى منكم منكرًا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسـانه، فإن لم يسـتطع فبقلبه وهذا أضعف الإيمان»**. إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر جزء من الاسلام بشروطه، ومنها الدعوة إلى الله تعالى بالحكمـة والموعظة الحسـنة، والمجادلـة بالتي هي أحسـن، وعدم إجبار النـاس علـى الإسـلام: ﴿ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (يونس:99).

فمَن بعد ذلك يستطيع أن يصرح بما صرح به السيد هشام؟. لا يفعل ذلك إلَّا متشدد أو مَن لا يقدِّر الحكمة والموعظة حق قدرهما، فهناك منكر وهناك منكر أكبر، وهناك أولويات في مواجهة المنكر ودرجات لاستخدام اليد أو القوة، وهناك دَرْءٌ للمفسدة مقدَّم على جلب المصلحة. وهناك شروط لمن يأمر بالمعروف ومَن ينهى عن المنكر، وهناك تحصيل أكبر المصلحتين وتفويت أكبر المفسدتين. وهناك ما يحتاج إلى فقه فقيه، وعلم عالم وحكمة حكيم. فأين السيد هشام من كل ذلك؟!

آمل أن يعرف المسؤولون بيان سيرته وأين تلقى العلم، خصوصًا الشرعي منه دون أن يفسر ذلك الطلب على أنه تصغير من قيمة أحد. العدو لم يدخل من حدودنا، ولكنه يدخل دائمًا من عيوبنا، كما قال نزار قباني من قبل.

الغلو في الدين

ولفت نظري في الأشهر الأخيرة، تزايد ما يمكن أن نسميه- كما سماه القرآن الكريم- ظاهرة الغلو في الدين، وقد نهى القرآن عن الغلو في قول الله تعالى: ﴿ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ ﴾ (النساء:171). والغلو في الدين يطلق عليه المعاصرون أسماء كثيرة منها: التطرف الديني، وهذا اللفظ يدل على الابتعاد عن الوسطية: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ (البقرة:143). والوسطية جعل من الله تعالى مثل: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ﴾ (الإسراء:12). وكل جعل من الله تعالى لا ينقضه أحد من البشر ولا حتى من الجن. وقد يخالف البعض ولكن المخالفة وهي معصية، لا تعني نقض الجعْل أي ما جعله الله تعالى.

والغلو نوع من الانحراف عن الوسطية بدرجات متفاوتة حتى إن بعض الغلاة يكفرون إخوانهم في الإسلام بالمعاصي، فكرية (اعتقادية) كانت أو عملية، ويترتب على ذلك أحكام شرعية صحيحة، ولكن يسقطها بعضهم على الواقع في ضوء انحراف باطل، وينسون أن ما بني على باطل يكون باطلًا. أما الحكم الشرعي الصحيح فلا يبطله شيء. وفي الحديث أن

النبـي ﷺ قال: «**يحمـل هذا العلم من كل خلف عدو له، ينفون عنه تحريف الغاليـن، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهليـن**». وقد صحح الإمام أحمد هـذا الحديث وابـن عبد البر رحمهما الله تعالى. والعلم الصحيح بالشـرع يحمله من الخلف عدول القوم مواصلة لوسطية السلف في الفهم والعمل، وعــدول القـوم في كـل خلف ينفـون عن العلم ما يقوم الغلاة بتحريفه أو ما ينتحله المبطلون أو ما يقوم بتأويله الجاهلون خطأً وجهلًا.

رأيت عند صديق لي شـابًّا يافعًا صاحب لحيـة جميلة. تعجّب صديقي من لحية الشـباب، وسـأله: متى أطلقـت لحيتك؟، ثم سـأله صديقي أيضًا على سـبيل المـزاح: المغرب كم ركعـة؟. دار الحوار بسـرعة عجيبة حتى قبل أن يجلس الشاب، ضربت معها كما يقول العرب أخماسًا في أسداس. ثم شـرح لي صديقي اللغز المحير في أسـئلته، وفهمت أن هذا الشاب كان يعمل عند صديقي في شركته ولم يكن متدينًا قبل ذلك. حمدت الله تعالى أن يعود الشـباب إلى الدين والاسـتقامة. ولكن هذا الشاب الجميل انطلق يشرح موقفه وموقف مشايخه من عدة قضايا، تحتاج كل منها إلى أهل بدر أو إلى علماء جهابذة للفصل فيها، وبعضها لن يُفصل فيها إلّا يوم القيامة!

اتضـح لـي علـى الفور حالـة الغلو التـي دخل فيها بحماسـة الشـباب، والتلقي عن مشـايخ، الله أعلم بهـم وبحالهم ومرجعيتهم. وهنا الخطورة، كان ممـا قاله الشـاب في مقدمتـه الغريبة: إن الشـيعة ليس لهـم دين، دون أن يسـأله أحـد عن الشـيعة، ولكنـه أراد أن يقـول لنا ولصديقـي على وجه الخصـوص، إنه تعلم الدين، ويسـتطيع الحديث في قضايا شـائكة، وذلك بعد أن ترك العمل في شركته بعد الثورة.

وعلـى قـدر فرحي برجـوع الشـباب إلى الإسـلام، كان ألمـي للمنهج التعليمـي والتربـوي والمرجعية التي يتلقى عنها بعض الشـباب الإسـلام. سألت الشاب عن أصول الإيمان. أجاب الشاب إجابة عامة غير علمية، ثم سـأل صديقي ذلك الشاب المتحمس للإسلام: كيف تقول إن الشيعة ليس لهـم دين؟ قال الشـاب: نعم اليهود لهم دين والنصـارى لهم دين، ولكنهم كفروا. أما الشيعة فليس لهم دين.

لم أسمع من قبل، ولم أقرأ في كتب السلف المعتبرة أن الشيعة ليس لهم دين. وعجبت أكثر كيف يحق لمسـلم أن يتصدى لمسـألة التعليم وشـرح الدين، ثم يطلق على مَن يقول أو يشهد، **أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله**، ليس لهم دين، وعجبت أيضًا من نظرة الشـباب إلى أهل الكتاب دون تفصيل وتدقيق وتمييز.

هنـا تتجلى خطـورة التعليم، وما ينتظر الأمة من صـراع فكري وعقدي فضلًا عن السياسـي وغيره من الصراعات التـي لا تفيد إلَّا الأعداء، وتُبقي الأمة على تجزئتها. ذكَّرني هذا الشاب بقصة شاب آخر سمعني في برنامج فـي قناة (النـاس) المصريـة، أترحم على الإمـام الخميني فاتصـل بي بعد البرنامـج مباشـرة، وقال لـي: كيف تترحم علـى الخميني وهـو في الدرك الأسفل من النار؟!. صدمني الكلام وصدمتني الجرأة على الدين. وسألت الشـاب هـل أعطـاك الله مفاتيـح الجنة والنـار، وأطلعك على مَـن فيهما؟ لـم يفهم الشـاب ولا مَن علَّمه هـذا التأويل الخاطئ قول الرسـول ﷺ في الحديـث الصحيح الـذي رواه البخاري في صحيحه: «**مَن شـهد ألَّا إله إلَّا**

الله، وأن محمدًا رسـول الله وأن عيسـى نبي اللـه، وأن الجنة حق وأن النار حق، أدخله الله الجنة على ما كان عليه من عمل».

وفـي هـذا الصـدد يقـول ابن القيـم تلميـذ ابـن تيميـة رحمهمـا اللـه تعالـى:«**مـا أمـر اللـه بأمر إلَّا وللشـيطان فيه نزعتـان: إما تفريـط وإضاعة، وإمـا إلـى إفـراط وغلو**»، ثم يقـول خروجًا مـن المأزق: «**ودين الله وسـط بيـن الجافي عنه، والغالي فيه، كالـوادي بين جبلين، والهدى بين ضلالتين، والوسـط بين طرفين ذميمين، فكما أن الجافـي عن الأمر مضيع له، فالغالي فيـه مضيع له، هـذا بتقصيره عن الحـد، وهذا بتجاوزه الحـد**» كما جاء في مدارج السالكين.

أنـا ممـن يؤمنـون بأن هـذه الأمة أمـة واحـدة، وأنها خير أمـة أخرجت للنـاس، ومـن ثمَّ فلهذا الفهـم مقتضيـات، وعلينا أن نحقق هـذه المفاهيم القرآنية في واقع حياتنا، ولذلك أسـعى جاهدًا إلى تحقيق مشـروع الوحدة الإسـلامية مرورا بالوحدة العربية، وأدعم كل جهـد في اتجاه هذه الوحدة بـدءًا بالتقريب بين المذاهب الإسـلامية جميعًا، وليس فقط مذاهب السُّـنة الأربعة المعروفة والمشهورة، وبين المذهب الاثني عشري.

ولعله من المفيد في هذا الصدد أن أشـير إلى المؤتمر الدولي السـادس للتقريب بين المذاهب الإسـلامية الذي انعقد فـي لندن- بريطانيا.. برعاية المركز الإسـلامي فـي إنجلترا يوم السـبت2012/9/29 تحت عنوان: الدور الحضاري للتقريب في تحقيق السـلم الاجتماعي. وقد شارك فيه نخبة من العلماء والمفكرين والباحثين من أهل السُّنة والشيعة في جو حضاري مثل العنوان نفسه. وقد ناقش المؤتمرون مجموعة من المحاور من أهمها:

معالـم الوحدة الإسـلامية فـي سـيرة وكلام الإمام علي (عليه السـلام)، وشـخصية الرسـول الأعظم وهوية الأمة الإسـلامية الواحدة، وكيف يسهم التقريب في تحقيق السلم الاجتماعي؟ وموضوع فوائد ومحاسن التقريب، والتقريب كمشـروع عملي لبناء وتوحيد الأمة، والتقريب طريق الشـجعان، ودعوة إلى الحوار، وحركة للوعي نحو سلم اجتماعي. ومشروع التقريب: استجابة للوحدة التي دعا إليها الإسلام. والتقريب خطوة متقدمة في تحقيق الحوار الديني.

إن التقريب بين المذاهب الإسـلامية- كما جاء في الدعوة للمؤتمر- من شـأنه أن يفتت العُقَد الكثيرة التي تعترض طريق الوحدة، ويفتح آفاقًا للحوار يُقضى فيها على الحواجز والأوهام التي تعترض الفهم والمواقف المشتركة، بينما الأمة في ظل التناحر والتضاد وتناقض الآراء وإغفال قيم التقريب، تفقد لا محالـة قيـم التعايش ومبادئ السـلم الاجتماعي. وقد أكـدت المؤتمرات الخمسـة السـابقة للتقريب بين المذاهب التي أقامها المركـز على إيجاد مثل هـذه الفـرص الكريمة للتلاقي وفهـم الآخر والنأي عن نقـاط الخلاف الذي يسد على الأطراف منافذ العمل المشترك والحياة السعيدة.

وقد سـعدت بالمشاركة أيّمَا سـعادة، إذ إنني أرى أن الحوار أحد الطرق المهمـة في التقريـب نزوعًا إلى الوحـدة وهو طريق مهـم للتقارب، نقضي بـه على التدابر والفرقة التي شـبعت منهـا الأمة، ونسـتطيع أن نواجه بذلك التحديات المشـتركة، وهي عديدة بالإمكانات المشـتركة، والنعم التي مَنّ الله بها على الأمة وهي كثيرة.

وقد تحدثت في المؤتمر عن بعض أهم فوائد ومحاسن التقريب، وعدت في حديثي إلى قولين من أقوال عالمين جليلين هما الشيخ الهمام «محمد الغزالي» رحمه الله تعالى، الذي قال في صفحة 33 من كتابه المعنون: مع الله: «هناك خلافات علمية ومذهبية، حفرت فجوات عميقة بين المسلمين، وقطَّعتهم في الأرض أممًا متدابرة، وهم في واقع أمرهم وطبيعة دينهم أمة واحدة..

والدارس لهذه الخلافات يتكشف له على عجل أنها افتُعلت افتعالًا، وبولغ في استبقاء آثارها، وتفتيق جراحاتها، بل في نقل حزازات شخصية، أو نزعات قبلية إلى ميدان العقيدة والتشريع، وذلك مالا يجوز بقاؤه إن جاز ابتداؤه. وكلما زادت حصيلة العلم الديني، وتوافرت مواد الدراسة الصحيحة انكمشت الخلافات، واتحدت الأمة الإسلامية منهجًا وهدفًا. ولذلك نحن نرى التقريب بين هذه المذاهب فرضًا لابد من أدائه، وأخذ الأجيال الجديدة به».

ثم يقول الشيخ الغزالي: «كما نرى ضرورة إحسان النظر في دراسة التاريخ الإسلامي، وتنقيته من الشوائب التي تعكر صفاءه».

أما القول الثاني المهم الذي أوردته في حديثي المقتضب فهو للعالم الجليل الأستاذ الدكتور «محمد رشاد سالم» من كبار علماء السلفية وأستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في السعودية رحمه الله تعالى، حيث يقول في صفحة 94 من مقدمته لتحقيق كتاب: منهاج السُّنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية» للإمام ابن تيمية:

«وقد قامت جماعة تقول بوجوب التقريب بين المذاهب الإسلامية، وعدم جـواز التعرض للخلافـات بين الفرق الإسـلامية المختلفـة، حتى نحافظ بذلـك على وحدة الصـف بين جميع المسـلمين، وعلى هـذا الرأي يكون نشـر كتاب مثل (منهاج السُّـنة) فيه نقد لمذهب الشـيعة والمعتزلة مما يزيد الخـلاف ويشـيع الفُرقة، وهو ما يجـب أن نعمل على تلافيـه وتجنبه». ثم يضيف الدكتور سالم قائلًا:

«ولا ريـب أن اتحـاد المسـلمين واجتمـاع كلمتهـم هـو مـا يجـب أن يسـعى إليـه جاهـدًا كل مسـلم غيـور على دينـه مخلص لعقيدتـه، على أن هـذا الاتحـاد يجـب أن يكـون علـى الحـق لا علـى الباطـل، وعلـى أسـاس التمسـك بالكتاب والسُّـنة، كمـا أمرنا اللـه تعالى بذلك فـي قوله: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾ (آل عمـران: 103). وحبل اللـه هـو كتاب اللـه». انتهى كلام الدكتور سالـم. هذا ما قاله بعض كبار العلماء، وهذا هو كلام وفعل بعض الشـباب الذين أقبلوا على الإسـلام حديثًا على أيدي علماء من المتسـلفين. وصدق رسـول الله ﷺ: «**ستكون فتن كقطع الليل المظلم**».

الفتاوى الشاذة والاستبداد السياسي

دعيت إلى ندوة عقدت في دار أخبار اليوم عن الفتاوى الشاذة منذ ستة أشهر. والموضوع قديم متجدد لا تنتهي صلاحيته ولا مفعوله مادام على ظهر الأرض متفيقه واحد أو مدعي علم وفقه، خصوصًا في وجود بعض القنوات التلفازية التي تشعل الفتنة، وتشوه صورة الدين، باستضافة مثل هؤلاء المتفيهقين. وقد شاركت في الندوة لأن هذا الموضوع اكتسب وسيكتسب أهمية بمرور الزمن خصوصًا بروز تيار الإسلام السياسي السلفي، ومشاركة بعض أولئك المتشددين في الحياة السياسية عبر النظام الديموقراطي الذي أنكروه من قبل.

ومادام اقترب الإسلاميون أو دخلوا حلبة السياسة التي اعتبرها بعضهم يومًا ما أنها من عمل الشياطين، ولذلك تركوها لمن ليسوا أهلًا لها، وأفتوا لهم بما يمكنهم من السيطرة والهيمنة على الشعوب وتوريث الحكم للذرية مهما كانت صالحة أو فاسدة، أو لمن كان على شاكلتهم. وهناك فتاوى كثيرة ما أنزل الله بها من سلطان تصب في صالح الاستبداد والديكتاتورية، وتضيق بالحريات وتصف الديموقراطية بأنها كفر على سبيل المثال لا الحصر.

تكمن أهمية الفتوى في أنها مثل لمبات الكهرباء أو الفانوس الذي يضيء للناس الطريق ممثلًا في إبداء الرأي الفقهي لهم. بعض الفتاوى تنقذ فردًا أو أسرة أو وطنًا، وبعضهـا ينكب الفرد أو الأسرة أو الوطن كله. يقول القـرآن الكـريـم: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾ (البقرة: 159). ويقول الله تعالى:

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَشْتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ إِلَّا ٱلنَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (البقرة:174).

ويقول الله تعالى:

﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ وَٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ (آل عمران:187).

هذه آيات ثلاث من بين عشرات الآيات التي تبين أهمية الفهم القرآني، والعلم والإفتاء، وعدم كتمان العلم وتبيانه للناس كل الناس، أفلا يتدبرون القرآن. فالقـرآن للتدبر والعمل به والتعبد به وليس للتزين به في المكتبات العامة أو الخاصة، أو تلاوته في المآتم والأفراح أحيانًا.

وهنا لابد أن نؤكد أن بعض المتسـلفين وليس السلفيين، نافقوا الحكام الظَّلمـة، وخدعـوا بفتاواهم الشـاذة الشـعوب، وتجرأوا علـى الإفتاء دون الشـروط التـي ذكرها السـلف الصالح، ومنها كمـا يقول الإمـام أحمد بن

حنبل: «ينبغي للرجل إذا حمل نفسه على الفتوى أن يكون عالمًا بوجوه القرآن والأسانيد الصحيحة والسُّنة، وإنما جاء خلاف مَن خالف، لقلة معرفتهم بما جاء عن النبي ﷺ، وقلة معرفتهم بصحيحها من سقيمها».

ولذلك يضع ابن حنبل شروطًا عظيمة للمفتي في مقدمتها: « **أن تكون له نية وحلم ووقار وسكينة، وأن يكون قويًّا على ما هو فيه (أي التمكن في العلم)، وأن يكون مستقلًّا حتى لا يمضغه الناس، فضلًا عن معرفة الناس (أي فهم الواقع)**»، ومجموعة من الصفات المهمة الأخرى. وتأتي هذه المعايير كلها في خدمة العلم وضد تقليد علماء السلطان مناصب الإفتاء خصوصًا حتى لا يمضغهم الناس. فالإمام أحمد (رحمه الله تعالى) بمنتهى التجرد والموضوعية، يخشى على العلماء ويخشى على الناس في وقت واحد.

وهذه الشروط تمثل أهمية بعض المعايير والمواصفات التي وقفت وراء نجاح الغرب في مختلف الميادين خصوصًا السياسة والاقتصاد، والتقنية العالية بما في ذلك الصناعات.

ومن الفتاوى الشاذة، أو على الأقل المختلف فيها اختلافًا شديدًا ما يلي:

- حرمة المظاهرات والخروج على الحاكم.
- فتوى إرضاع الكبير أو الزميل.
- فتوى ترك الأوطان- فلسطين - مثلًا بسبب الاحتلال، وعدم تعريض النفس للسجن والعقاب.
- فتوى قتل البرادعي والقرضاوي.

- استمرار الحاكم الظالم في الحكم دون منازعة حتى الموت.

- تعيين مَن هم الشـهداء ومَن ليسـوا شهداء، وكأن مفاتيح الجنة والنار في يد الشيوخ ورجال الإفتاء.

- فتوى كفر الديموقراطية، ثم الدخول في الانتخابات.

- فتوى تحريم الاحتفال بالمولد النبوي، وحِلّ الاحتفال باليوم الوطني وأسبوع ابن عبد الوهاب.

- فتاوى عديدة بشأن تحريم كثير من أوجه الحلال في موضوع المرأة، وعلـى النقيـض من ذلك جـواز مضاجعة المـرأة بعد وفاتها في مدة سـت ساعات قبل الدفن.

- كثيـر مـن الفتـاوى بشـأن الأقبـاط أو الجار غير المسـلم، مثـل: منع الشـباب أن يقول لجاره غير المسـلم صباح الخيـر، أو تهنئته في الفرح، أو أن يعزيه في المصيبة.

- قتل الأطفال والنسـاء من زوجات الشـرطة والمسـؤولين في الدولة الظالمـة حتـى لا يلدن كفـارًا، واعتبار ذلك من الجهاد في سـبيل الله، كما كان ذلك في أزمة الجزائر في أوائل التسعينيات. ونحمد الله تعالى أن مآل هذا الفكر هو الخيبة والهزيمة أمام الوسطية.

وكل هـذا إما من المحـرم أو المختلف فيه، وإما من الشـاذ في مجالات الفقه بسبب الفهم و الاستدلال. ويذكرنا بعض ذلك بما قاله مجموعات من «الأرأيتمية»، الذين يتخيلون أمورًا لم تقع ولن تقع، ربما حتى يوم القيامة!

أمـا أشـد الفتاوى حداثة وشـذوذًا فهى للشـيخ «علي الربيعـي»، عندما نقلـت عنه بعض وسـائل الإعـلام، وهو ينعـي الأمير نايف بن عبـد العزيز رحمه الله تعالى، قوله: «إن وفاة مولانا نايف لأشـد إيلامًا من وفاة رسـول اللـه، لأن محمـدًا تـرك وراءه مَـن نعلم، ولكـن الأمير نايـف لا نعلم للآن مَن وراءه. ادعو لخير المسـلمين». نعم، من آداب الإسـلام الدعاء للميت بالرحمة والمغفرة وذكر محاسنه وليس من آداب الإسلام التزيد أو النفاق.

وكان على الشيخ الربيعي أن يكون دقيقًا وواضحًا عندما يريد أو يقصد أن يشـكك في اسـتقامة مَن يأتي بعـد الأمير نايف من الأمـراء إذا كان يريد ذلك بفتواه. ولكن إقحام وفاة رسـول اللـه ﷺ في الأمر، وأن يألـم الربيعي لوفاة الأمير نايف أكثر من ألمه لوفاة رسول الله ﷺ ،فهذا يعد مقارنة شاذة في هذا المضمار لا تليق بالعلماء ولا الفقهاء. وهي مقارنة غير مقبولة عقلًا أو شـرعًا. وليس هناك أي مجال للمقارنة، وقد يخسـر العالِم بذلك دنيـاه مع آخرته.

الأخطر من ذلك تلك الفتوى المنسـوبة إلى أحد علماء البحرين بشـأن وفـاة الأميـر نايف، والتي تقـول: «هناك حالة اسـتنفار في صفـوف الحور العيـن وذلك لاقتراب وصـول الأمير إلى الجنة». وياليتنـا جميعًا ندرك أن نظريات التغيير في العالـم الإسـلامي للوصول إلى السلطة أو التخلص من الحكام الفاسدين يجب أن تتبدل اليوم بما في ذلك نظريات القاعدة، وكل نظريات العنف أو التغيير من فوق، سواء قادها بن لادن أو الظواهري.

ونتمنـى أن نـرى كل مـن اعتنقـوا نظريـات التغييـر تلـك فـي القاهـرة وقـد راجعـوا آراءهم الفقهية واسـتفادوا مـن آراء إخوانهـم العلماء، وبعد

المراجعـات من أقطاب الجمـاعـة الاســلامية والجهـاد. فالانخـراط في العمـل السيـاسـي والتغيير السلمي أوْلى من التشدد والتشتت في الأرض. أحد الدروس المهمة من ميدان التحرير في مصر يؤكد أن الشعب هو الذي يملك زمام التغيير وهو القادر عليه بإذن الله تعالى.

من الفتاوى الشاذة

وسـط الهـم الكبير المـوروث في مصر، والمسـتجد بعضه بعـد الثورة ومحـاولات الخروج منه، وفـي خضم التغييرات والإحـالات والتعيينات الجديـدة التـي اتخذهـا الرئيـس مرسـي فـي صفـوف المخابـرات العامة والقـوات المسـلحة، والتي دعمها الكثيـرون، حتى في القوات المسـلحة ذاتهـا، ووقـف ضدهـا بعضهم وهم قلـة، رغم أنهـا كانت مطلبًـا مهمًّا من مطالب الثورة على مدى السَّنة والنصف الأولى بعد التنحي. والذين وقفوا ضد بعض القرارات يخشـون على وجه الخصوص، نتائج جمع السلطات كلها وتركزها في يد الرئيس وخصوصًا التشريع.

وسـط كل ذلك صدرت بعض الفتاوى الشـاذة، وللأسـف الشديد فإن أصحابهـا يصدرونها طبعًا باسـم الإسـلام، وهو ما يشـوه صورة الإسـلام الوسـطي الجميل. والفتوى الواحدة من هذا القبيل تظل حديث المنتديات أوقاتًا طويلة. من الفتاوى الشاذة، تلك التي أصدرها صديقنا الشيخ «هاشم إسـلام»، باعتباره عضوًا في لجنة الفتوى في الأزهر الشـريف، وهو ما نفاه مجمـع البحوث الإسـلامية. وهذا ليـس الموضوع المهـم. لا يهم القارئ

سواء أكان الشيخ هاشم عضوًا في لجنة الفتوى أم عالمًا أم واعظًا أم خطيبًا أم إمـام مسـجد، المهم هـو الفتوى وأثرهـا على المجتمـع، وحتى توقيت الإصدار والبيئة والظروف التي تصدر فيها الفتوى.

الفتوى شاذة بكل معاني الكلمة، لأنها تهدر دم المتظاهرين الذين أعلنوا عن مليونية يوم 24 أغسـطس ضد ما يزعمونه من سـيطرة جماعة الإخوان المسـلمين وأخونة الدولة. بكل تأكيد أخطأ الداعون إلى المظاهرة، عندما تحدثوا عن حرق مقار الإخوان المسلمين، وهذا أيضًا رأي شاذ بل هو نوع مـن الإجرام بعيد عن الحكمة والمنطق وحـب الوطن والتعاون والتفاهم، وما يزعمـه الداعون إلى المظاهرة من حرصهم علـى الوحدة والمصلحة، لأن هذا يؤكد الغوص بل والإغراق في تشويه صورة الآخرين إخوانًا كانوا أو غيـر إخـوان. أقـول إن الفتوى شـاذة لأنهـا تتعلق بإهـدار دم وهو حكم شـرعي من الأحكام التي اختص الله تعالى بها نفسـه ورسوله، وليست من الأحكام الشرعية التي يجوز أن يفتي فيها العلماء.

والنقطة الأولى المتعلقة بالفتوى ومَن يصدرها، وهذه نقطة بداية مهمة، تجعل الثقة بيننا وبين المفتي أيًا كانت وظيفته ثقة كبيرة أو تلغى هذه الثقـة. الفتـوى عـلاج والمفتي طبيب، والمستشـار مؤتمـن، والرائد لا يكذب أهلـه، كما قـال المصطفى ﷺ. من أهم شـروط المفتي في الإسـلام وهي كثيـرة، ما ذكره كثير مـن العلماء والأئمة مثل: الشـافعي والغزالي والرازي والشـوكاني والشـاطبي والزركشـي والجويني وابـن تيميـة وغيرهم كثير، ومنهـم الإمـام أحمد بـن حنبل رحمهـم الله تعالـى. وطبعًا هذه الشـروط والمواصفات تحتاج إلى تأهيل كبير، فليس كل مَن درس العلوم الشـرعية

مؤهـلًا للإفتـاء، وليـس كل طبيـب مؤهلًا لعـلاج كل الأمـراض، ومن ثمَّ كانـت أهمية التأهيل والتخصص قبل الإفتاء. كمـا أن المفتي بعلمه وفقهه يدخل دائرة الاجتهاد الكلي أوالجزئي، إذ إن الناس سيقصدونه للإفتاء في قضايا قديمة مستجدة أو مسـتحدثة لـم تكن معروفة من قبـل، ولـم يكتب فيها العلماء المسـلمون، ولا الأئمة من قبل، وهذا ما يسـتوجب الاجتهاد، ومنها ما يتعلق بالاكتشافات العلمية أو العلاجات الطبية المستحدثة، كنقل الأعضاء أو زراعتها على سبيل المثال لا الحصر.

مـن هذه الشـروط العظيمة للمفتـي وطبعًا المجتهـد، الإحاطة بمدارك الشـرع، وفهـم مقاصـد الشـريعة علـى كمالهـا، والتمكن من الاسـتنباط، والعدالـة، مـع اجتنـاب المعاصي التي تقـدح في تلك العدالة. أما شـروط الإمـام أحمد بن حنبـل فتتلخص في العلـم بوجوه القرآن جميعًا وبالسُّـنة المطهرة، وأن يعرف المفتي أحوال الناس أو ما نسميه اليوم فقه الواقع، وأن يكـون مسـتقلًّا أو عنده ما يكفيه دون الرجوع إلـى الوظيفة حتى لا يمضغه النـاس، فضـلًا عن الشـجاعة في الحـق والاحتسـاب، وأن يكون صاحب علم وحلم وسكينة، فضلًا عن إخلاص النية لله تعالى. طبعًا بالإضافة إلى الشروط العامة في الإسلام وأهمها العقل والبلوغ.

وظـروف المعيشـة حاليًّا والظلـم والفسـاد السـابق والديكتاتورية، لـم تـدع لهذه الشـروط موقفًـا كلًّا أو جـزءًا. وهذه القضية مهمة مـن مهام بناء المستقبل شأنها شأن القضاء وضرورة استقلاليته.

أما على الجانب الآخر، فإن التظاهر السلمي حق للجميع سواء مَن كان في الحكم أو المعارضة. أتذكر ضمن مزايا الديموقراطية المتقدمة، وليست

الديموقراطيـة ذات الأنياب ولا ديموقراطية الفـرم، أننا في بريطانيا، دعونا إلـى مليونية سـنة2003 ضد الرئيـس الأمريكي بوش وغـزو العراق، وضد الانتهاكات الإسـرائيلية في فلسطين المحتلة. وكانت بريطانيا تحت رئيس الوزراء السـابق توني بلير متورطة تمامًا في موضوع العراق، والكذب على الغرب بأكمله بأن العراق يمتلك أسـلحة فتاكة أو ما يسـمى بأسلحة الدمار الشامل. وكأن الغرب لا يمتلك ذلك ويخشى من تفوق العراق عليه!

فـي تلـك البيئـة والأجـواء حضـر المظاهـرة حوالـي مليونـي مواطـن معظمهـم مـن بريطانيا قلة من المسـلمين، وغير المسـلمين وهـم الكثرة- وقفـوا جميعًـا فـي المظاهرة، للتعـاون معًا ضـد الظلم والفسـاد والكذب البوشوي والبليري. وكانت الشعارات ضد تدمير العراق وضد الغزو وضد الانتهاكات الإسرائيلية والمناداة بتحرير فلسطين.

المهـم الذي يجب ذكره هنا وإثباته، أن المظاهرة سـارت في الشـوارع المرسـومة لهـا، سـلمية كاملة تحت حراسـة الشـرطة البريطانية، وتحدث فيهـا مَـن تحـدث وبمـا تحـدث، مـن دون عـوائـق ولا مطـاردات ولا سـجـن ولا اعتقـال أو استفسار عن اسمه، ولا جهة عمله وسكنـه ولا حتـى جنسـيته. وأهم من ذلك كلـه أن المتظاهرين لم يكـن بينهم بلطجية، ولم يكسروا شباكًا واحدًا ولا سيارة واحدة ولم يقلعوا شجرة واحدة، ولم يحرقوا سوى العلم الأمريكي والإسرائيلي.

نحن سـرنا في منعرج سياسي محفوف بالمخاطر، وهو الفترة الانتقالية التي تولى أمر البلاد فيها المجلس العسـكري ولـم يكن مؤهلًا تأهيلًا كافيًا

لقيادة البلد سياسيًّا وإداريًّا بسبب طبيعة عمل المجلس، وتأهيل أعضائه والمهمة العظيمة التي كان عليه أن يؤديها، ولا يستطيع أن يؤديها غيره، وهي مهمة حماية الوطن. هل نتعلم هذا الدرس في مرحلتنا الانتقالية نحو الديموقراطية؟!

قرأت أيضًا عن فتاوى أخرى شاذة منها ما يتعلق بعدم جواز دعم مستشفى الدكتور مجدي يعقوب على اعتبار أنها ليست مستشفى إسلامية، وقد حزنت كثيرًا لأن هذا الرأي ليس من الإسلام الوسطي في شيء، كما فهمناه من أساتذتنا الكبار. ومن المهم بل من الواجب دعم مستشفى الدكتور مجدي يعقوب إسلاميًّا وإنسانيًّا، حتى لو لم يكن يعمل بها أو يعالج بها أحد من المسلمين. لعل مَن يفتي يفهم معنى قوله تعالى: ﴿ وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ﴾(الحج:77).وهو تعبير مطلق عن فعل الخير. ومستشفى الدكتور يعقوب من أهم الخير على الإطلاق.

فتنة الفن وفتاوى الشيوخ !

شاركت في برنامج د.عاطف عبد الرشيد- تلفاز الحافظ وعنوان البرنامج جميل: في ميزان القرآن والسُّنة. البرنامج يتطرق إلى موضوعات حساسة ومهمة، وينبه على أخطاء بارزة وأدلتها التي لا تنكر والمسجلة بالفيديو، أو المكتوبة في وسائل الإعلام المقروءة من الصحف والكتب وغيرهما. البرنامج الحواري يبدأ هادئًا وبنقاش جميل، وأحيانًا بعد البداية يكون عاصفًا.

يستضيف د.عاطف في برنامجه متحدثين من شتى التوجهات، وهذه حسنة كبيرة وميزة تحسب له، وإن كان الطابع الغالب على البرنامج طابع إسلامي، وبذلك يكون الميل واضحًا، ويهرب د.عاطف بذلك البرنامج من الحوارات ذات الاتجاه الواحد، التي تجذب إليها مشاهدًا واحدًا متكررًا، حتى لو العدد بالملايين!

عادة ما تكون الحوارات ذات الاتجاه الواحد سلبية وتكون إيجابياتها قليلة، وعادة ما تفتقر إلى الإنصاف والموضوعية. وتركز على الأخطاء بعين فاحصة ولا تتطرق في الغالب لأيٍّ من الإيجابيات، ولا تصب النتيجة الأحادية في برنامج البناء.

شارك في اللقاء كلٌّ من المحامي الجريء الشهير نبيه الوحش، والبرلماني الهادئ الشيخ جمال نصار، الذي يميزه فوق العقل والمنطق ودراسة الشريعة، لحيته المشذبة وابتسامته الرقيقة التي علت وجهه طول البرنامج. تناول البرنامج عدة أمور وقضايا، وعرض علينا أثناء الحوار بعض مقاطع فيديوهات لإعلاميين من قنوات أخرى للتعليق عليها، وهي فعلًا تستحق التعليق، بشأن اللغة المستخدمة التي يستخدم فيها متحدث أو معلق ما لغة هابطة مثل: «أولاد الكلب دول». وفي ميزان القرآن والسُّنة يكون ذلك خروجًا على الإحسان في القول: ﴿ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ (البقرة:83). فضلًا عن أنه قذف وتجريح وليس من سمات الإسلام في شيء ولا قيم الحضارة العربية.

فالإسلام يدعونا للابتعاد عن السباب والشتائم واللعان،والحضارة تدعو إلى عدم ضياع الوقت في مالا يفيد. وفي الجانب الآخر يستثني بعض المعلقين والشيوخ من كلمة«الناس» القرآنية الشاملة المذكورة في الآية، يستثنون، بعض الفئات أو بعض أهل الفن لمعاصيهم الظاهرة أو مخالفاتهم الواضحة للقرآن والسُّنة أو ارتكاب المعاصي حتى الكبائر، أو نشر قيم لا تمت إلى الإسلام ولا العروبة-في بلد الإسلام والأزهر والعروبة- بصلة. وهذا أيضًا يمثل خطأ وخطرًا أشد، لأنه تفسير غير دقيق أو تدخل بشري ناقص في كلمة الله العليا، وكأن التفسير هو كلمة الله تعالى!

وطبعًا تطرق الحديث إلى قضية إلهام شاهين والاتهامات التي وجهت إليها، وما قاله في حقها الدكتور عبدالله بدر والشيخ وجدي غنيم وغيرهما. والعاطفة الإسلامية العامة مع موقف الشيخين من الفن مهما

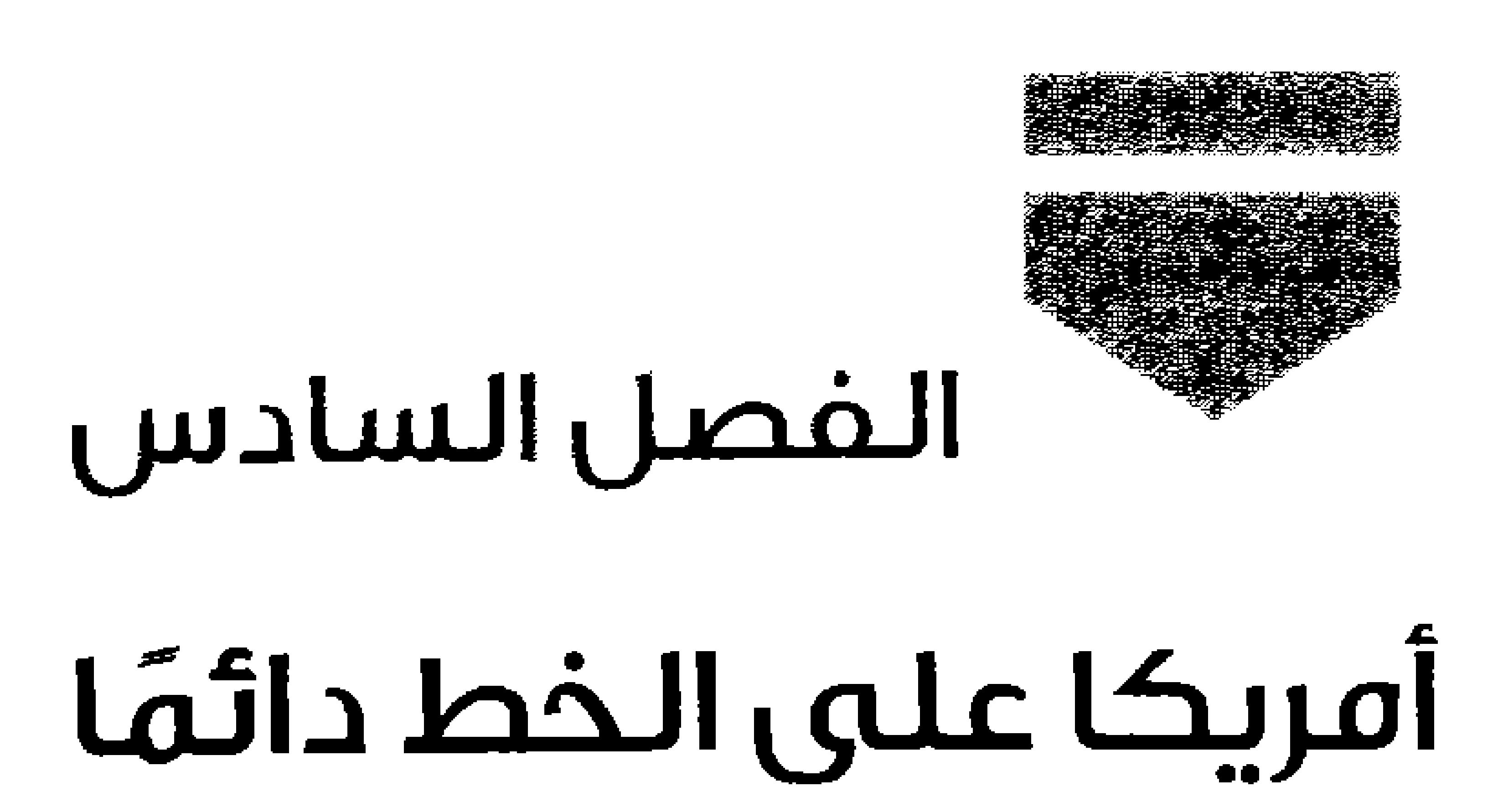
كانت اللغة المستخدمة، ولكن الألفاظ في ميزان القرآن والسُّنة يجب أن تكون منضبطة بميزان الإسلام، والقذف قذف سواء جاء من شيخ أو فنان!

ولي في هذا الشأن بعض الملاحظات على مثل هذه القضايا، التي ينكر فيها كل أو بعض الإسلاميين على الآخرين:

أول هذه الملاحظات: هي أننا نحمد الله تعالى السعي إلى أنه أتاح لنا فرصة البيئة المناسبة -في مرحلة النشأة والشباب- للتربية الإسلامية ومعرفة المروءة والسعي إلى إتمام مكارم الأخلاق، دون هدم ما كان منها حتى في الجاهلية أو مراعاة الحلال والحرام، وتعلمنا أيضًا من رسولنا الكريم ﷺ، أن كل ابن آدم خطَّاء وخير الخطَّائين التوابون. ونحمد الله تعالى أنه لم يقدر علينا بما قضى به على البلطجية والفاسدين والمجرمين في المجتمع، أو مَن ننتقدهم من الفنانين ولهم حق التوجيه والإرشاد علينا.

أما الملاحظة الثانية: فهي تتمثل في أن بيئة مبارك قننت الفساد في السياسة وفي الاقتصاد وفي الفن، وأشاعته في كل الميادين، ويتحمل مبارك وأركان نظامه بعض نتائج هذا الفساد. ونحمد الله تعالى أننا نجونا من ذلك بقدرة الله وفضله، ولا فضل لنا في ذلك على الإطلاق.

أما الملاحظة الثالثة: فهي في ضرورة السعي إلى إيجاد البديل للفن الهابط أو الفاسد. رأينا حتى في الفن العالمي أفلامًا تشد الانتباه وتروِّح عن النفس مثل «العجوز والبحر»، وهو ممثل واحد في الفيلم كله على ما أتذكر، وفي القرى والمدن مئات من القصص التي يمكن أن نستخرج منها أفلامًا عظيمة عن سيدات مصر المجاهدات، وغيرهن من النساء اللائي ضربن أروع الأمثلة في الشرف وتربية الأولاد بعد وفاة الزوج في سن مبكرة أو سجنه أو مرضه الطويل.



الفصل السادس

أمريكا على الخط دائمًا

أمريكا ودموع المسؤولين العرب!

ذكرت صحيفة الجارديان البريطانية في الصفحة السادسة والعشرين من عددها الصادر يوم السبت 2012/9/15 أن «يوسف المقريف»، رئيس البرلمان الليبي الجديد، بكى السفير الأمريكي القتيل وزملاءه وذرفت من عينيه الدموع. وهذا موقف نبيل أن يتذكر الإنسان الموت والمصير الأبدي فيبكيه ويبكي الموتى جميعًا، ولولا معرفتي بالأستاذ المقريف وجهاده وكفاحه ضد القذافي منذ أواخر السبعينيات، بعد أن هجر الوظيفة السياسية حيث كان سفيرًا لليبيا، لكان هناك تفسير آخر لتلك الدموع.

المعروف اليوم أن المتظاهرين خرجوا ضد الفيلم المسيء في معظم بلاد الأمة باستثناء منطقة الخليج، خرج المتظاهرون في مصر وتونس وليبيا واليمن والسودان وباكستان وإيران وإندونيسيا وكشمير وغيرها. صاحب التظاهر عنف لا ضرورة له تمثل في القتل والدمار وإشعال النيران والتدمير الذي طال حتى بعض المدارس الأمريكية. بعض المتظاهرين هتفوا: «الموت لأمريكا» . ولعل أمريكا تدرك مدى ما تتمتع به من كراهية في معظم بلاد المسلمين نتيجة أدائها السيئ، وخصوصا بعد زوال وتفتيت الاتحاد السوفييتي.

من حق أوباما أن يبكي قتلاه، وأن يتوعد القتلة بالعقاب، وقد تحركت بعض القوات فعلًا لعمل شيء ما، ولكنه بالتأكيد يكذب في هذه المناسبة الحزينة وهو يؤكد أن الأمريكيين يعملون وفق عقيدة مؤداها أنهم سيتركون العالم أحسن عن ذي قبل عند الموت. هذا الكلام الكاذب ينافي ما ترتكبه أمريكا من جرائم في العالم اليوم خصوصًا العالم العربي والإسلامي.

هناك صراع في أمريكا بين الحزبين الكبيرين، الحزب الديموقراطي الحاكم والحزب الجمهوري الذي يسعى إلى استعادة حكم أمريكا. وقد أفصح المرشح الرئاسي الجمهوري «مت رومني» عن وجهه الأقبح عندما اتهم أوباما بالضعف في مواجهة الخطر وخيانة أصدق وأخلص حلفاء أمريكا في المنطقة يعني إسرائيل. واتهم أوباما بأنه أقرب إلى الاعتذار للأعداء منه إلى دعم الأصدقاء يعني - مرة أخرى - إسرائيل!

كما أن «مت رومني» دعا أوباما أن يكون أكثر قوة وتشددا عند التعامل مع الحكومة المصرية!

الغريب في الأمر إصرار المقريف على أن الهجوم على السفارة الأمريكية في بنغازي كان أمرًا مدبرًا، وأن القتل كان اغتيالًا وليس تظاهرة ضلت الطريق أو خرجت عن مسارها المرسوم ، والعجيب أيضًا قوله كما جاء في الجارديان: «لقد كان الهجوم مدبرًا بكل معنى الكلمة، لقد أبلغني الشهود بالتفاصيل، وهذا يجعلني مقتنعا 100% بأن الهجوم كان مدبرًا ليضرب في العمق صلب العلاقة بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية».

وأنا أقول: جميل حقًّا أن نعرف المستقبل قبل الأمريكيين أو الحوادث قبل وقوعها.

كان على المقريف وهو يقول ما قاله وهو يمثل الشعب الليبي كله، أن يقدر ما فعله الأمريكيون بالمجاهدين العرب الأفغان خصوصًا الليبيين منهم في سجن جوانتانامو، ولا يستطيع عاقل أن يطلب من هؤلاء أن يحترموا السفراء الأمريكيين أينما كانوا.

لست مع قتل السفراء ولا البعثات الأمريكية ولا غيرهم دون وجه حق ووفق القوانين والمحاكمات العادلة، ولكنني في الوقت ذاته أحمِّل أمريكا نتائج هيمنتها واستغلالها لموارد البلاد الأخرى وتجسسها على بلادنا وإفسادها فيها ودعمها السابق للديكتاتوريات في مصر وليبيا وتونس واليمن، واستمرار دعمها للنظم الفاسدة واحتلالها القائم حتى اليوم لبلاد العرب والمسلمين.

إن أمريكا لا تعبأ بالشعوب الأخرى ولا تبكي على قتلاهم مهما كانت المأساة، والشاهد على ذلك ما وقع منهم في العراق منذ البداية التي زعم فيها «توني بلير» وبوش كذبًا أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل وحتى نهاية المأساة . وللأسف الشديد لا يزال توني بلير يلعب على كل الحبال مع القذافي وضد القذافي، ولكنه ثابت فقط على دعم إسرائيل حتى وهو على قمة الرباعية!

الحقيقة أن الشهادة المجانية التى حصلت عليها أمريكا من عدة أركان دينية وسياسية في العالم العربي بأنها غير مسؤولة عن إنتاج الفيلم المسيء للنبى ﷺ، في وقت ترى أمريكا نفسها مسـؤولة عن معاقبة كل مَن ينكر الهولوكست أو يعادي السامية، أمر عجيب يحتاج إلى فهم متعمق!

كلينتون ومنهج الفتنة

الذي يظن أن أمريكا تعمل لمصلحة الشعوب الأخرى وليس لمصلحتها ومصلحة إسرائيل، فهو كالذي يأمل من الشيطان خيرًا أو يأمل منه أن يتوقف عن الشر. ومَن يظن من كلام كلينتون في مصر أنها تعمل على تدعيم الديموقراطية، فلينظر إلى الوضع في أفغانستان حيث فرضت أمريكا من خلال انتخابات تبدو حرة وديموقراطية السيد «كرزاي» الذي لم يكن من المجاهدين المعروفين، حيث جاء حاكمًا على جثث وأشلاء ودماء ما يقرب من مليونيْ شهيد وقتيل، وأيتام وأرامل وعجزة بمئات الآلاف.. ديموقراطية وحرية تحت الاحتلال العسكري.

نعم ينبغي أن تكون لنا علاقات متكافئة ومتوازنة مع كل الدول، ولكننا في مصر كجزء من الأمة التي وصفها المولى سبحانه وتعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ (آل عمران:110). يجب أن نقف ضد الظلم الأمريكي وضد الهيمنة الأمريكية حتى لو كانت ضد غيرنا. ولكن كيف نفعل هذا ويد الأمريكيين هي العليا حيث المعونة الأمريكية لمصر، وهي من دماء هذه الأمة وخيراتها. كم كانت المظاهرات ضد زيارة كلينتون معبرة عن رأي الأمة وضميرها، رغم انضمام بعض الانتهازيين إليها، وما دام في الجسد عرق ينبض فهناك الحياة العزيزة الكريمة.

من توجيهات كلينتون أن الجيش يجب أن يبتعد عن السياسة، وأن يكون دوره حماية الأمن القومي. ومن كرم كلينتون أنها قالت: إن الشعب المصري يجب عليه أن يحل مشكلة البرلمان والدستور!

جاءت كلينتون من أجل تشجيع العلاقات التجارية بين البلدين وتأسيس صندوق الأعمال التجاري الأمريكي المصري، وبحث آفاق الاستثمار بين البلدين، وتقديم الدعم لمصر في مرحلة التحول الديموقراطي، وإعفاء مصر من مليار دولار من حزمة ديونها لأمريكا، وطبعًا الوفاء بالالتزامات الدولية، والمقصود هنا اتفاقية السلام التي لم تحقق سلامًا حتى اليوم، والتي لم تقم على ضمان كل الحقوق وأعدلها لمصر، ناهيك عن حقوق أهل فلسطين، كما جاءت من أجل حقوق الأقليات كما تزعم دائمًا.

والذي أسعدني أكثر روح القوة والمبادرة الوطنية الصادقة عند الإخوة المسيحيين الذين رفضوا اللقاء وحدهم مع كلينتون، باعتبار أن مثل ذلك اللقاء الذي دعتهم إليه كلينتون جاء على أساس ديني وطائفي وهو ما يشكل خطورة على النسيج الوطني واللُّحمة الوطنية. وكم كانت تصريحات الدكتور «عماد جاد» والمناضل «جورج إسحاق» في هذا الصدد حكيمة وواضحة، فالانطلاق يجب أن يكون من الروح المصرية والأرضية الوطنية وليست الدينية كما يريد الأمريكان.

إن إدراك الدور الأمريكي في المنطقة وإدراك أنه مشبوه، وأن هدفه هو الدفاع عن المصالح الأمريكية والأمن الإسرائيلي يفيد كثيرًا في فهم الأرضية التي ينبغي أن ننطلق منها جميعًا. إننا لا نتهم النيات ولا نؤثمها، ولكن تاريخ الأمريكيين في العراق وأفغانستان وغيرها من البلاد، وبقاء مئات الآلاف من الجنود الأمريكيين في الخليج دون مبرر واضح يؤكد سوء نيتهم وفسادهم وهيمنتهم، التي ندعو الله تعالى أن يجنبنا إياها.

قد يبدو الحوار الأمريكي المصري مفيدًا لمصر في المستقبل، ولكن ذلك لا ينبغي أبدًا أن يكون على حساب الأمن القومي ولا الكرامة المصرية ولا الوحدة الوطنية. وينبغي أن ندرك جميعًا أن أمريكا ليست هيئة خيرية وليست صناديق التمويل والاستثمار التابعة لها كذلك. وكان ينبغي أن تقدم أمريكا دليلًا على حسن النية بعد اتهامها الإسلام والمسلمين بالتطرف وأحيانًا بالإرهاب طوال العقدين الماضيين، حتى قبل أحداث سبتمبر التي لا يمكن أن تقوم بها القاعدة وأفرادها محاصرون في جبال أفغانستان، ولكن يمكن أن يقع في الفخ بعض هؤلاء الشباب لحماستهم ونقص خبراتهم ورغبتهم في الاستشهاد.

كما أسعدني كثيرًا تصريحات بعض قيادات الإخوان، واعتراضهم على تجاوز كلينتون لمؤسسة الرئاسة واتصالها بالقوات المسلحة وبعض الشخصيات الأخرى، تعميقًا للصلات بالبدائل، كما هو ديدن السياسة الأمريكية .

أما المشكلة التي تحتاج إلى إيضاح، فهي أين تقف مصر من الصراع الأمريكي الصهيوني والضغط على إيران والحصار الظالم المفروض عليها؟ لعل مصر تستطيع أن تلعب دورًا موحدًا يحسب لها في هذا الإطار، وتفسد بموجبه المؤامرات التي تجري كل يوم لتمزيق الأمة واستنزاف خيراتها وثرواتها.

القواعد العسكرية الأمريكية في العالم العربي

تنتشر القواعد العسكرية الأمريكية في العالم، ومنها بعض أو معظم بلاد العرب. حيث أوضحت بعض الصحف التركية خصوصًا، ومنها

جريدة «إكسبرس» دور السفارة الأمريكية في أنقرة والقنصليات الأمريكية في تركيا في التخطيط للعمليات العسكرية التي ينفذها الجيش السوري الحر ضد الجيش النظامي ونظام الأسد المتهالك. وكشفت تلك المصادر الإعلامية عن أن قاعدة «إنجرليك» الأمريكية في تركيا، تقوم بتوزيع الأسلحة والذخيرة على الجيش السوري الحر والمعارضة السورية على الحدود التركية السورية.

طبعًا صديقنا «أردوغان» ورث هذه التركة الثقيلة وخصوصًا القواعد العسكرية الأمريكية والشراكة الإستراتيجية التركية الإسرائيلية، وهي تحديات ضخمة أمام تركيا تتجاهلها الإدارة التركية أحيانًا، وتركز حسب أولويات الإدارة في التنمية خصوصًا الاقتصادية، وقد حققت نجاحًا في ذلك بفضل السلوك الثوري أحيانًا لأردوغان، ويبقى التحدي الخارجي الأكبر المتمثل في الوجود الأمريكي على أرض تركيا، لما يشكله ذلك من خطورة بالغة على الأمة كلها وليس على تركيا وحدها.

إن واشنطن من جانبها ستسعى إلى اتخاذ تدابير خارج مجلس الأمن بعد اجتماع مجلس الأمن الأخير، بشأن سوريا وخطة السلام التي وضعها المبعوث الدولي كوفي عنان والجامعة العربية، حيث انقسم المجلس إلى فريقين، إذ اصطفت روسيا والصين إلى جانب النظام في سوريا لمصلحتهما ونافذتهما على العالم العربي، واصطفت أمريكا وبريطانيا وفرنسا في جانب آخر مع الثورة الشعبية -كما يزعمون- وأيضًا لمصلحتهم الواضحة، وليس لمصلحة الشعب السوري ولا الثورة الشعبية ولا الجيش

السوري الحر، ولذلك ينبغي دراسة المصلحة الوطنية السورية جيدًا.. فكلٌّ يبحث عن مصلحته!

بعض الثوريين السوريين ينظرون إلى التدخل الغربي على أنه ظاهرة جيدة وإيجابية، ويستشهدون بما حصل في ليبيا من جانب الناتو. وقد ينسى هؤلاء في غمرة الحماسة والرغبة المشروعة في إيقاف القتل والتشريد والتدمير والهجرة القسرية للمدنيين، أن الغرب خصوصًا أمريكا والناتو ليسوا هيئة إغاثة ولا هيئة خيرية، إنما هذا الغرب كيانات بعضها مفترس يسعى لتحقيق مصلحته.

وهنا قضية معقدة للغاية شهدنا مثلها من قبل، عندما ظهرت إلى الوجود فتوى الاستعانة بالقوات الأجنبية في أول التسعينيات لطرد صدام حسين من الكويت، ثم ما تبع ذلك من أحداث ووقائع أثرت كثيرًا في مستقبل العالم العربي، وفي أوضاع العراق الداخلية حتى اليوم وفي انتشار القواعد الأمريكية في الخليج كله.

في خضم هذا الوضع السياسي المعقد عالميًّا تتمزق سوريا ويستمر للأسف الشديد مسلسل القتل والتدمير والتهجير القسري والمطاردة الخسيسة وراء الثوريين والمعارضين السوريين.

نعود إلى القواعد والقوات العسكرية الأمريكية المنتشرة في العالم والتي تزيد على ألف قاعدة عسكرية في أكثر دول العالم. وما يعنينا اليوم هو بعض أهم القواعد الأمريكية والفرق العسكرية الأمريكية في العالم العربي. يعجب المواطن العربي، إذ يكتشف أن تلك القواعد والفرق العسكرية تغطي مفاصل العراق حتى بعد الانسحاب الأمريكي، وتتركز

تلك القواعد في الكويت وفي السعودية وفي قطر وفي البحرين وفي عمان وفي الإمارات والأردن والمغرب وجيبوتي وجزر القمر.

وهذه القواعد ذات مهام كثيرة وليست سياحة أو نزهة في صحراء العرب، ومن هذه المهام الإستراتيجية الحاكمة القيام بالعمليات العسكرية المباشرة أو عمليات مايسمى بالدعم اللوجيستي، أو المراقبة خلال فترات حظر الطيران، وتنفيذ العقوبات الدولية، فضلًا عن جمع المعلومات المهمة التي لا تظل حبيسة الأدراج الأمريكية، ولكنها بالتأكيد تصل إلى اليد الصهيونية لاستخدامها في تطوير المشروع الصهيوني وتفوقه على العرب.

ومن تلك المهام الحيوية كذلك مهمة الاستطلاع. ويوجد في هذه القواعد طائرات حربية مقاتلة وطائرات استطلاع واستكشاف وطائرات بدون طيارين، وطيارات حربية حديثة للتزويد بالوقود، كما يوجد بتلك القواعد قاذفات وراجمات ودبابات، ومخزون إستراتيجي من العتاد والمعدات والآلات العسكرية التي تلزم للمهام العسكرية التي تضمن التفوق العسكري والاستخباراتي الأمريكي وبطريقة شبه قانونية معروفة وأحيانًا سرية في بلادنا.

كل هذا فضلًا عن السفن والبوارج والغواصات والمدمرات البحرية الحربية في المياه الإقليمية، سواء في البحار أوالمحيطات المحيطة بالعالم العربي.

والغريب أن مصر وفي إطار مشاركتها مع الأمريكيين والتحالف العالمي، ومنذ حرب الخليج الأولى، أتاحت للأمريكيين أيام النظام الفاسد

السابق استخدام بعض القواعد المصرية للتزويد بالوقود، وما يسمى دعم الجسر الجوي. وهناك كما يعلم المتخصصون وجود نظام عسكري أمريكي متمثل في القوات المسلحة المتعددة الجنسيات للمحافظة على السلام في سيناء.

كما تشير بعض المعلومات الدقيقة إلى أن هناك تدريبات عسكرية مشتركة بين القوات الأمريكية والقوات المصرية، وتتم الإشارة إلى هذه التدريبات أحيانًا بشكل مقتضب، فضلًا عن وجود قوات للتدخل السريع من المارينز في المنطقة.

ينبغي أن تنشغل النخبة في الغالب بالتحديات الداخلية كما هو واقع، ولكنها لا ينبغي أن تنسى في خضم التحديات والانشغالات الداخلية، خطورة التحديات الخارجية، ومنها الوجود العسكري الأمريكي ليس في مصر وحدها، فقد يكون هذا الوجود في مصر بدرجة أقل كثيرًا مما هو قائم في بقية بلدان العالم العربي.

وفي إطار الثورات العربية نقول إنه ليس هناك معلومات عن وجود أمريكي أو قواعد عسكرية أمريكية في سوريا حاليًّا، ولكن علينا أن نضمن أنه مع التغيير المتوقع، ونهاية الحكم الفاسد في سوريا- أقول: علينا أن نضمن بقاء سوريا داعمة للمقاومة، ومناهضة للهيمنة الأمريكية، وخالية من القواعد الأمريكية والغربية.. وهكذا يكون التغيير مقبولًا ونافعًا.

العريفي والأمريكيون وحكام الخليج

هناك مهمتان أساسيتان أمام الشيخ العريفي لعله يضع ذلك في حسبانه، فقد حاز شعبية في مصر بعد محاضرته العظيمة التي دخلت قلوب المصريين. أول تلك المهام، وفي ضوء شعبيته الكبيرة التي تؤهله لخوض أي انتخابات في مصر حيث لا يوجد انتخابات في الخليج إلَّا برلمانية في الكويت فقط، أن يستخدم تلك الشعبية والمحبة، في الحث على مواجهة الأمريكيين الذين يحتلون بقواعدهم العسكرية وجنودهم خصوصًا المارينز أرض الخليج جميعًا، أو على الأقل أن يضغط لتجميع العلماء على موقف واحد تجاه تلك القضية، الموقف صعب والمنزلق خطير، مما حدا بضاحي خلفان نيابة عن المعنيين بالأمر والأمن في الخليج، أن يصرح بأن أمن الخليج من الأمن القومي الأمريكي.

متى سيخرج الأمريكيون من بلادنا؟ وهل هناك خطة زمنية لذلك؟ وما سر بقائهم حتى بعد موت صدام حسين؟ هذه هي المهمة الأولى. أما المهمة الثانية فهي السعي لتجميع صفوف الأمة الممزقة والخروج من الفتنة القائمة بين السُّنة والشيعة، ودفع حصار إيران الظالم، والإسهام في

منع الحرب المتوقعة عليها من إسرائيل والأمريكيين، والتي -لا قدر الله- ستدمر الأخضر واليابس إن وقعت، ولن يستفيد منها إلَّا الأعداء، وفي ذلك تفصيل كثير لا يتسع له هذا المقام. ويعرف الشيخ العريفي والعلماء بأن الفتنة إذا أقبلت لا يعرفها إلَّا العلماء والحكماء، فإذا أدبرت عرفها حتى الجهلاء، ويعرف كذلك الشيخ العريفي أن القاعد في الفتن خير من الماشي أو الساعي. وهاتان المهمتان في نظري أهم من مجرد الحديث عن التاريخ والحضارة القديمة، أي تاريخ.

الاستعانة بالأمريكيين بين ضاحي والقرضاوي

كثير من أجهزة الإعلام خصوصًا في مصر، يتناول الأحداث والوقائع في مصر مع تعقدها بالتفصيل. يتناولون الإعلان الدستوري، ويتناولون مستقبل الجمعية التأسيسية للدستور ومجلس الشورى في نظر الإعلان الدستوري وإكمال مسودة مشروع الدستور والمظاهرات والمليونيات العديدة، ولكنني فضلت أن أتناول الحوار الذي جاء باليوم السابع المصرية عدد 541 صفحة(9) يوم الأربعاء 21 نوفمبر 2012، لخطورة مفهوم من المفاهيم التي جاءت في هذا الحوار.

يمكن أن يتوقف القارئ عند أشياء كثيرة في ذلك الحديث المطول، يوافق فيها أو يخالف الفريق ضاحي خلفان. ولكن الشيء الذي لفت نظري إن كان النقل صحيحًا- هو رد ضاحي خلفان على السؤال المهم والمثير الآتي: ألا ترى أنك في الخليج أصبحت محاصرًا بين إيران من جانب والإخوان من جانب آخر؟ جاء السؤال ماكرًا، وكانت الإجابة

بصراحة واضحة وصادقة وفطرية ولكنها صادمة! قال ضاحي في إجابته عن هذا السؤال: «أؤكد لك أنه لا خطر على الخليج، لا من إيران أو من الإخوان. لأن العبث بأمن الخليج يعتبر عبثًا بالأمن القومي الأمريكي والغربي، بسبب ثرواته من النفط».

أقول: إن السؤال كان ماكرًا، ويسأل عن خطر يقوم في أذهان بعض المسؤولين الخليجيين وهو خطر الإسلاميين، وخصوصًا الإخوان على الخليج، وهو خطر لا أساس له في الواقع. سؤال يشير إلى تقسيم الأمة إلى سُنة وشيعة. هذه الإجابة الواضحة الصادمة التي أشكره عليها حتى يعلم القاصي والداني موقف الخليج اليوم من العروبة ومن الإسلام. أنا أعرف أن هناك من الخليج مَن كان يقول أيام بوش والعدوان الأمريكي على الأمة: «**إذا جاء بوش نم في الحوش**». مما يعني أن بوش يأتي إلى بلادنا العزيزة ومعه الأمن، فيستطيع المواطن الخليجي أن ينام في الحوش آمنًا مطمئنًا!

طبعًا هذا كان أيام صدام حسين، ولكننا نشهد الكلام نفسه ضد إيران. طبعًا كان من الضروري أن يتهجم ضاحي خلفان على الإخوان، والإمارات اليوم قد سحبت الجنسية من بعض أبنائها ولا ندري أين يذهبون، وتحاكم أكثر من ستين مواطنًا بتهمة الانتماء إلى الإخوان والتخطيط لقلب نظام الحكم. أما أن يتهجم خلفان على الشيخ يوسف القرضاوي بعد أن منعوه من دخول الإمارات لأي سبب ثقافي أو غيره، وهو العالم الذي تفخر كثير من البلدان باستضافته والاستماع إليه لوسطيته وعلمه الواسع وفقهه الذي يطمئن إليه الناس وشجاعته في قول الحق، فهو خروج على المألوف.

كان كلام القرضاوي عندما وافق على الاستعانة بالأمريكيين ضد احتلال الكويت، أنه يوافق بشروط لم يتوافر منها شرط واحد. ثم قال في كتابه الشهير «فقه الجهاد» صفحة 733 من المجلد الأول من ذلك الكتاب: «الاستعانة بهذه القوة الأجنبية(الكافرة) أمر فرضته الضرورة وللضرورة أحكامها، وما يباح للضرورة يقدر بقدرها». هذا ما قرره مؤتمر مكة، وقد حضره عدد كبير من العلماء، وكنت ممن وافق عليها بشرط: أن تأتي هذه القوات لمهمة محددة هي إخراج صدام حسين من الكويت، ثم تعود من حيث ما جاءت، حتى قلت: «إنني سأكون أول مَن يقاتل هذه القوات إذا بقيت في المنطقة بعد التحرير يومًا واحدًا». انتهى كلام القرضاوي. ونحن اليوم لا نزال أمام قولين، أحدهما منذ 22 سنة للشيخ القرضاوي، والثاني منذ أقل من شهر لضاحي خلفان، كلاهما في جزء منه يتعلق بالأمريكيين وبقاء القوات الأمريكية في الخليج.

القرضاوي يقول: «إنني سأكون أول مَن يقاتل هذه القوات (الأجنبية) إذا بقيت في المنطقة بعد التحرير يومًا واحدًا». وقد بقيت تلك القوات ليس فقط يومًا واحدًا ولا شهرًا واحدًا ولا سنة واحدة، ولكنهم بقوا أكثر من 22 سنة، بل وازدادت قواعدهم وحشودهم وكثفوا وجودهم في المنطقة حتى بعد الربيع العربي. ولكن فتوى الشيخ القرضاوي رغم أنها في بطن الكتاب، قد تؤذي بعض أهل الخليج خصوصًا من الحكام، رغم أنه يقيم في قطر، وفيها أكبر قاعدة أمريكية في المنطقة.

لقد تناولت ردود الأفعال في إجابات ضاحي خلفان في حواره المهم لليوم السابع، كثيرًا من المواقف بالتعليق ومحاولة التبرؤ من التهم التي

وجهها لبعض الإسلاميين، ولم يتحدث أحد عن أخطر ما جاء في حديثه وهو «إن العبث بأمن الخليج يعتبر عبثًا بالأمن القومي الأمريكي والغربي بسبب ثرواته من النفط». صحيح إن الإستراتيجية الأمريكية تسعى - كما سعت من قبل - إلى الهيمنة على العالم، والتحكم الكامل في الموارد الطبيعية والبشرية قدر المستطاع لصالح أمنها القومي، أما غير الصحيح ولا المقبول شرعًا ولا عقلًا، أن يعتبر ضاحي خلفان، أكبر مسئول أمني في الإمارات أن أمن الخليج والأمن القومي الأمريكي بل والغربي مرتبطان إلى هذا القدر، بسبب الثروات من النفط في الخليج!

الرسالة واضحة خصوصًا إلى إيران التي حاصرتها أمريكا وحاصرها الغرب لتقدمها العلمي والتقني والبرنامج النووي، الذي تفسره إسرائيل على أنه خطر يهدد أمنها، وهي التي تهدد أمن الجميع. كيف ترفع إيران رأسها أمام الغرب والهيمنة الغربية؟ لقد ارتكبت بذلك أكبر خطيئة ضد أمريكا وإسرائيل، ولماذا لا تكون إيران مثل بقية دول الخليج؟!. تقبل بالهيمنة الغربية، وتقبل بالقواعد الأمريكية واستغلال ثروات الخليج من النفط والمعادن الأخرى؟! ولماذا لا تقبل إيران مثل بقية الدول في المنطقة بالقواعد العسكرية الأمريكية لتحميها من أي خطر خارجي؟! لماذا لا تستكين إيران كبقية دول الخليج ويكون موقفها من إسرائيل مثلهم؟! فيحدث السلم الذي تريده إسرائيل والتفاوض والصلح بل والاعتراف بها! وتنقلب لاءات مؤتمر الخرطوم إلى نعم للجميع!

متى نفكر بطريقة أخرى تعين على الأقل الأجيال المقبلة في بلادنا أن يشعروا بالأمن والتقدم والإسهام في الحضارة القائمة حتى يحترم

الغرب بلاد العرب والمسلمين وأهلها، وأن نتجه للإنتاج بدلًا من الاستيراد والاستهلاك في كل شيء تقريبًا؟! كنت أتمنى أن يفكر رجل الأمن الإماراتي الشهير بطريقة أخرى، وليسأل نفسه وليسأل الحكام في الخليج متى تستطيع الإمارات العربية المتحدة أو أية دولة خليجية بمفردها أن تدافع عن نفسها ضد أي خطر محتمل؟! وإذا كانت لا تستطيع ذلك بمفردها وإمكاناتها البشرية القليلة وثرواتها النفطية الكبيرة، فلماذا لا تدعم الوحدة العربية أو الإسلامية، فتجتمع للأمة القدرات اللازمة للتفوق في جميع المجالات، وتجتمع لها القدرات والإمكانات التي تمكنها على الأقل من الدفاع عن نفسها بنفسها؟!

إن اطمئنان ضاحي خلفان ومَن وراءه، إلى أن أمريكا لن تسمح بالعدوان على الإمارات أو ما يسميه العبث بأمن الخليج، اطمئنان إلى قوة عظمى في طريقها إلى الزوال، كما كان وكما زال الاتحاد السوفياتي. قد لا يكون هذا الأمر واضحًا لضاحي خلفان، ولكنه سُنة من سنن الله تعالى في الكون.

إن أمريكا هى التي تعبث بأمن الخليج بنشر القوات والقواعد الأمريكية ونشر الفساد أو على الأقل نشر روح الهزيمة التي تحلى بها ضاحي خلفان، والتي ظهرت في حواره الشامل مع «اليوم السابع». أصبح الخليج للأسف الشديد جزءًا أساسيًا ومهمًّا من الإستراتيجية الأمريكية أكثر عن ذي قبل، لأسباب عديدة وليس بسبب الثروات فقط كما يظن ضاحي خلفان.

من تلك الأسباب الثروات النفطية الكثيرة والمواقع الإستراتيجية التي تمكن أمريكا من الاقتراب من أماكن الخطر المتوقع في المنطقة الوسط وفي الشرق من العالم. ولكن أهم الأسباب التي تكمن وراء الوجود

الأمريكي بهذه الكثافة في الخليج منذ أكثر من عشـرين عامًا وبعد سـنوات من رحيل صدام حسـين، الذي استخدمته أمريكا سببًا لتكثيف وجودها في الخليج- أقول أهم الأسباب-يكمن في المحافظة على الوجود الإسرائيلي الصهيوني المحتل لبلادنا، معززًا مكرمًا على حساب الفلسطينيين والعرب، والسـبب الرئيـس الثانـي يكمن فـي الوقوف ضد إيـران وتقدمهـا العلمي خصوصًا البرنامج النووي، حتى لو اختبأ ذلك وراء دعوى خطورة التشـيع والخوف على مذاهب أهل السُّـنة والجماعة. ولنحـذر جميعًا الثعلب بين صفوفنا أو بنات أفكارنا!

أفلام الرعب.. عقلية أمريكية

عندمـا كتبت قبل انتخابات الرئاسـة عن أفلام الرعـب في مصر، حدثني بعض الإخوة الكرام عن ضرر المبالغة في التشاؤم والرؤية السوداء، والمبالغة فـي نظرية التآمـر عند التحليل، وهـذا صحيح 100%، ولكـن هؤلاء الإخوة وغيرهم من أصحاب الغيرة على مصر والحب للوطن والأمل الفسيح الذي لـم نفقده يومًا ما، ولو في أصعب اللحظـات وأكثرها حرجًا، هؤلاء الكرام، لم يلمسـوا عن قرب ما حدث في أفغانسـتان والعراق واستحلال أمريكا كل شيء في رسم إستراتيجياتها وسياستها ومن أجل مصلحتها. أمريكا تستحل أن تفعل أي شيء لضمان سلامة الأمن القومي الأمريكي، حتى لو كان ذلك بتحريم اسـتغلال أو اسـتخدام مواد خام في أي بلد من بـلاد العالم، إذا كان الأمن القومي الأمريكي في زعمهم في حاجة إليها!

أنـا من المعجبيـن بالعقل الغربي في التفكيـر والطموح والإصرار على استكشاف المجهول في الكون كله، ومن المعجبين بإثراء الحضارة الغربية

المعاصرة- سياسةً وأمنًا وتعليمًا- حتى لو كانت مادية بحتة، إذ يستفيد منها العالم كله أيضًا، الصديق والعدو، المحب والكاره لأمريكا والغرب مصدر الاكتشاف والاختراع، ولكن الخلل الكبير في العقل الغربي خصوصًا في ميدان حقوق الإنسان، وباستثناء المواطن الغربي المعني بحياته الدنيا والمتعة التي لا حدود لها، أقول: الخلل الكبير في العقل الغربي يكمن في غياب الإنصاف والعدل والموضوعية في الإستراتيجيات والسياسات والتنفيذ، إذا كان العدل والإنصاف ضد المصالح الغربية.

خذ مثالًا على ذلك إنشاء إسرائيل ودعم جهودها المتواصل، رغم كل الجرائم التي ارتكبتها وترتكبها إسرائيل في حق الشعب الفلسطيني خصوصًا والأمة العربية عمومًا. هل يعجز العقل الغربي الرسمي والإعلامي خصوصًا عن رصد هذه الحقيقة أو تبينها، وهي لا تحتاج إلى مراكز أبحاث ولا الغوص في أعماق البحار ولا الصعود إلى الكواكب الأخرى؟!

هل تعيد القروض الثقة في الاقتصاد المصري؟

يرى بعض الخبراء- وهم مخلصون في رؤيتهم- أن حصول مصر على القرض المطلوب من صندوق النقد الدولي يعتبر شهادة ثقة جديدة في الاقتصاد المصري، من جانب أهم المؤسسات الاقتصادية العالمية، كما يعتبر بعضهم أن حصول مصر على القرض إنما هو دليل عملي بارز على أن مصر - خصوصًا بعد الثورة- قد استعادت الجدارة الائتمانية. ولكن الإخلاص في هذه الرؤية ليس دليلًا دائمًا على الصواب أو على المصلحة العامة.

وهنا تثور مجموعة من الأسئلة المهمة منها: هل استنفدت مصر كل البدائل التي يمكن الاعتماد عليها عوضًا عن هذا القرض الذي يكبل البلاد بشروط تعوق التقدم والتنمية وتصبح دينًا ثقيلًا يرثه الأبناء من الآباء والأحفاد من الأبناء، مهما قيل عن إنها شروط خفيفة أو إنها حلال في ضوء الضرورات التي تبيح المحظورات، أو في ضوء نسبة الفائدة القليلة التي تدفع كخدمات للقرض ولا تعتبر من الربا الحرام كما يرى بعض العلماء، أم أنها حرام في ضوء الآيات القرآنية العديدة: ومنها ﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾

(البقـرة:275). أو ﴿ فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ (البقـرة:279). أو﴿ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾ (البقـرة:279). وغيرهـا مـن الآيات الكريمات؟ هذا هو السؤال الأول.

البدائـل الممكنة، وهي عديـدة. منها: عمل مدن جديـدة حول القاهرة وبأسـعار معقولة بدلًا من المعسـكرات العديدة التي تخطتها وأحاطت بها بعض المسـاكن العشـوائية والشـعبية، ومنها تشـجيع الاسـتثمار الداخلي والخارجي النافع غير المثقل لكاهل مصر، ومنها السـعي الجاد لاسـترداد الأمـوال المنهوبة والمهربة، ومنها طبعا ترشـيد الإنفـاق ومن ذلك اعتماد الحـد الأعلى أو الأقصى للأجـور كما اعتُمد الحد الأدنى، ومنها تشـجيع السـياحة الدينيـة، ومنهـا البحـث عـن المناجـم والمعـادن الغاليـة كلهـا، وخصوصًـا فـي منطقة البحر الأحمر وسـيناء، ومنها القضـاء على التهرب الضريبي، ومنها إعداد القوى البشـرية المصرية إعداد كاملًا مهنيًا وأخلاقيًا ليكـون الطلب عليها أكبـر في العالم، ومنها بالتأكيـد الحفاظ على ثرواتنا، وفـي مقدمتهـا الغاز الذي يصدر لإسـرائيل، أو الذي تسـرقه إسـرائيل من البحـر الأبيض المتوسـط، وهو من حقنا وليس من حقهـا كما يقول بذلك الخبراء. وكل ذلك مرتبط بإعادة الأمن والاستقرار في المجتمع.

أما السـؤال الثاني، هل هناك من شـفافية تطرح حقيقة شـروط صندوق النقـد الدولي حتى يعرفها الشـعب الذي اختار الرئيس، ويتحمل شـيئًا من المسـؤولية قبل اتخاذ القرار النهائي؟، وذلـك دون تخبط هنا وهناك، فمن المسؤولين مَن ينفي تلك الشروط أصلًا، ومنهم مَن يقول إنها خفيفة وغير مثقلة، والحقيقة الكاملة لا يعلمها إلّا الله تعالى وأحيانًا الجانب الآخر!

أما السـؤال الثالث، هل يستطيع هذا القرض الإسهام في حلول جذرية للتحديـات والمشـكلات الاقتصادية التـي تواجهها مصر حاليًـا، ومنها أو في مقدمتها مشـكلة العجز فـي الميزانية، وتراجع احتياطي النقد الأجنبي؟ والـذي يسـتطيع المصريـون فـي الخـارج أن يدعمـوه ويقضـوا على هذه المشكلة، ومشـكلة ارتفـاع معـدلات البطالـة الحقيقيـة والبطالـة المقنعة، وكذلك مشـكلة التضخم، ومشكلة العنوسـة، وهذه في مقدمة المشكلات التي تبحث عن حل. وهناك مشـكلات وأزمات أخرى وعد الرئيس مرسي بحلهـا سـواء فـي المائة يوم الأولى مـن حكمه أو دون تحديـد المدة، ولم تجد الحلول المناسبة حتى اليوم.

أما السؤال الرابع، فيتعلق بالإيمان ونتيجته باعتبارنا دولة مسلمة، وبعض الإسلاميين مشغولون في الهيئة التأسيسية بالمادة الثانية والمبادئ أم الأحكام. يقـول اللـه تبـارك وتعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ (الأعـراف:96). مـا هـــو الإيمـــان المطلـــوب؟ وهل يعتقد فيه الاقتصاديون كمـا يعتقدون في صندوق النقد الدولـي؟ وكيف يتحقق هذا الإيمان لأن اللـه تعالى فـي رحمتـه بالنـاس، لا يطلب منهم أجرًا ولا جزاءً ولا شكورًا، ولا ردًّا للنعم العديدة التي أنعم بها علينا؟

طبعًا مؤسسة الرئاسة في وجود رجل مخلص وأمين مثل الدكتور مرسي الذي قال - وقت رئاسـته للبلاد - في أسـيوط يوم الجمعة2012/11/2: «ولن أتردد في ثورة ثانية لكشف الأفاعي». عليه أن يضرب مثلًا ونموذجًا يحتذى بـه في قضية ترشـيد الإنفـاق بمؤسسة الرئاسـة وبقية مؤسسـات ووزارات،

الدولة وذلك ببيع السيارات الفارهة والمضادة للرصاص، وبيع بعض قصور الرئاسة ذاتها أو تحويلها إلى حدائق ومتنزهات عامة، ولو أن يكون الدخول إليها بالأجر كما تفعل ملكة بريطانيا بشأن قصر باكينجهام، هذا فضلًا عن البنود التي كانت مخصصة لاستيراد مكاتب فاخرة وأثاثات فرنسية وإيطالية وغيرها، وإيقاف الاستيراد منها تمامًا.

ويمكن استثناء الأدوية والضرورات التي لا غنى عنها فقط، حتى يتم صناعتها في مصر، وإيقاف استيراد ما يمكن تصنيعه في مصر، والبدء فورًا في التصنيع. وإذا كانت مصر قد سبق أن صنعت صواريخ صقر20 مهما كانت الأسباب، والمساعدة بها في الجهاد الأفغاني ضد السوفيات، فإنها تستطيع أن تصنع بل وتسبق كثيرًا من دول الغرب في العديد من الصناعات التي تفوق مواردنا البشرية والمادية مواردهم، ويحتاجها التصنيع في الغرب. يقول بعض الخبراء: إن مصر تستورد منتجات بترولية بـ300 مليون دولار شهريًّا، أي ثلاثة بلايين وستمائة مليون دولار سنويًّا، أي ما يقرب من 4 بلايين دولار، أي ما يقرب من 25 بليون جنيه مصري سنويًّا، فلماذا كل هذا؟ هل يمكن الترشيد؟

وأخيرًا إذا كانت القروض من صندوق النقد الدولي تحسِّن التصنيف الائتماني لمصر، مما يزيد فرص الاستثمارات ويظهر الاقتصاد المصري مستقرًّا وقادرًا على السداد، فإن التصنيف الائتماني لمصر سيكون في القمة إذا أمكننا بالبدائل المحلية أو الاقليمية الاستغناء أصلًا عن القروض وسياستها، لأن اليد العليا، كما قال المصطفى ﷺ خير من اليد السفلى، ولا يمكن أن يثق فينا ولا في اقتصادنا مَن يعطونا القروض. ولذلك فدائمًا

مـا تكون الشـروط مجحفة، وللأسـف الشـديد فـإن معظم هـذه القروض أو كلهـا، يأخذها الصندوق مـن الدول الغنية بالنفـط ومعظمها دول عربية وأعضـاء فـي جامعـة الـدول العربيـة، خصوصًا لدعـم الاقتصـاد العالمي وحمايتـه مـن الانهيار، ثـم يقرضها الصندوق للـدول الفقيـرة ومنها مصر بقروض ما أنزل الله تعالى بها من سلطان!

ولعلنا نطرق أبواب إخواننا في الخليج- كما طرقته منذ مدة «كريسـتين لاجارد»مديـرة الصندوق- فتسـتيقظ همـة الأخوة وهمة القـوم الواحد أو الأمة الواحدة، فنبدأ مسـيرة التعاون العربي والإسلامي من جديد، ونمشي مشـوار التكامـل إلـى آخره، ومـن ذلك إعـادة مشـروع الدفاع المشـترك، وحماية بلادنا بأنفسنا ضد أي عدوان خارجي مما قد يستلزم ولو في وقت لاحق، أن يخرج الأمريكيون والناتو من بلادنا بقواعدهم العسـكرية وليس الجنود فقط.

وأخيرًا فـإن ضـم الصناديق الخاصة إلى الموازنـة العامة للدولة، وحده قـادر، علـى حـل المشـكلة ولـو مؤقتًا، حتـى تخرج مصـر من أزمـة زيادة الديـون، وتحمـل أعباء اقتصادية جديدة على كتف قـد أنهكته الأعباء التي ينوء تحتها.

سياسة صندوق النقد الدولي

بعيدًا عن الصراع المزعج القائم في مصر ويحتاج إلى مجلدات لدراسـة الوضع المؤلم فيها، أحيانًا يجد الإنسان نفسه مضطرًّا للتأمل والنظر في قراءة تفاصيـل خبر ما من الأخبـار المزعجة، والتي لا يعبأ بهـا كثير من المحللين

والمراقبين، لأنهم يعتبرونها أمرًا مقضيًّا، أو يجب أن تكون أمرًا منسيًّا، وأنا أراها قيودًا تثقل كاهل الأمة ككل، ودليلًا واضحًا على تخلف الأمة، وتخلف بعض الحكام الذين يزعمون العروبة ويتغنون بها، ويحتكرون أحيانًا فهم الإسلام ويتاجرون به، ويجدون مَن يسايرهم إلى آخر المشوار من العلماء والمثقفين لا فرق بين الإسلاميين والعلمانيين والليبراليين، ويشكلون بذلك فرقًا من المنتفعين حول الحكام، يزينون لهم ما يقولون أو ما يفعلون، مهما كان مضحكًا أو مزريًا، أي يزينون لهم التخلف. وواجبنا أن ننبه الأمة حتى يحين وقت الخلاص من التخلف وأسبابه.

الخبر الأول، جاء في الصفحة الأولى من جريدة الحياة اللندنية يوم الأحد 7 من أكتوبر 2012 الموافق 12 من ذي القعدة 1433 هـ- في العدد 18083. العنوان الرئيسي للخبر يقول: السعودية مستعدة للجوء إلى احتياطاتها إذا تعرض الاقتصاد العالمي لانتكاسة، وتتمة تفاصيل الخبر في صفحتي 6-11 من الجريدة نفسها. العنوان يوحي بأن السعودية ستلجأ إلى احتياطاتها لتستفيد منها إما سحبًا للاستثمار الأحسن أو إيداعًا في أماكن أفضل وأكثر أمانًا. أو تنفق منها على نفسها ومشاريعها إذا تعرض الاقتصاد العالمي لانتكاسة، أو تنقذ السعودية والعرب من الانتكاسة الاقتصادية القائمة، واقتصادنا حتما يتعرض حاليًا لذلك.

وهذا جميل أن نلتفت جميعًا إلى مصلحتنا، ولكن تفاصيل الخبر المؤسف، تؤكد أنه إذا حدثت انتكاسة اقتصادية عالمية فإن السعودية- كما قال وزير المال السعودي- مستعدة لدعم الاقتصاد العالمي. وأن المملكة

قدمت من قبل 15 بليون دولار مساهمة لدعم الاقتصاد العالمي عبر صندوق النقد، ولا تزال تجري المملكة مفاوضات مع الصندوق لزيادة حصتها في رأس مال هذا الصندوق.

أبرز الخبر أيضًا أن «كريستين لاجارد» اجتمعت بوزراء المالية في دول الخليج وحكام المصارف المركزية، لحث دول الخليج على دعم صندوق النقد والتعاون المالي، وهذا هو الخبر المزعج الذي يدل على تعرض الاقتصاد العالمي لانتكاسة من ناحية، ويدل على استغلال الغرب والصندوق لدول الخليج حتى لا يفلس صندوق النقد العالمي أو ينتكس الاقتصاد العالمي من ناحية أخرى، أما أن ينتكس اقتصاد معظم الدول العربية وتظل متخلفة، فدول الخليج- كما هو واقع- لا يهمها ذلك، وإذا دفعت فهو الفتات لذر الرماد في العيون.

كما درس المجتمعون- في ضوء الخبر- الانتقال من مرحلة التعاون بين دول مجلس التعاون إلى الاتحاد في كيان واحد. وهذا التعاون نحو الاندماج في كيان واحد جميل، وطريق ينبغي أن يسير فيه العرب جميعًا بل والمسلمون أجمع، وليس عرب الخليج فقط، حتى لا يتكون اتحاد آخر من الدول العربية الفقيرة ويحدث بينهما مالا تحمد عقباه. واليمن التي لا تعد من دول مجلس التعاون الخليجي دليل على إمكانية حدوث ذلك، ويخشى بعد الاتحاد أن تركز أمريكا على عرب الخليج وحدهم بعيدًا عن بقية العرب بسبب النفط. كان هناك منذ 1945 إطار يسمى الجامعة العربية ثم منظمة المؤتمر الاسلامي منذ 1969، فلماذا لم يتطور أيٌّ منهما ليكون وعاءً اتحاديًّا؟!.. إنه التخلف الذي يحول دون ذلك!

وقد أوضحت «كريستين لاجارد» في كلمتها للوزراء الأكارم بعد تقديم وافر الشكر إلى دول الخليج لإسهاماتها في دعم الاقتصاد العالمي، أنها قد استحسنت السياسات المالية للمجلس، وأكدت دور المجلس في دعم اقتصادات الدول العربية والاقتصاد العالمي، ودعم جهود الصندوق من أجل تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي. فما الدعم للدول العربية الذي أشارت إليه «لاجارد»؟

قالت «لاجارد»: هناك مفاوضات حاليًا مع مصر، عبر فرق عمل تبحث في تقديم قروض لإنعاش الاقتصاد المصري، ويمكن تقديم مساعدة مالية (قرض) لمصر إذا تحققت بعض المتطلبات التي تعمل الحكومة المصرية حاليًا على تلبيتها.

كما أكدت «لاجارد» أن الصندوق يضع متطلبات وشروطًا يجب الوفاء بها لضمان تقديم تلك القروض. كما قدم الصندوق من قبل ثمانية ملايين دولار لبعض الدول العربية من بينها: الأردن واليمن والمغرب. وقد قرأنا من قبل - ولا نزال نقرأ - لكبار المسؤولين المصريين، أنه ليست هناك أي شروط للصندوق، وهذه كارثة أخرى تتعلق بالشفافية.

هذا هو الخبر الأول، أما الخبر الثاني فكان أكثر إزعاجًا، والعنوان الرئيسي من الجريدة نفسها والعدد يقول: «بغداد تبحث عن تمويل للبنية التحتية»، وأوضح البصري مدير المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، أن الحكومة العراقية تعوّل على القروض والاستثمارات لتوفير ما نسبته 57% من تمويل مشاريع في بنيتها التحتية. ولفت البصري إلى أن تكاليف إعادة

الإعمار بعد 2003 لتأمين الحاجات الأساسية للمواطنين قدرت بـ 187 بليون دولار لمدة سبع سنوات بسبب الأوضاع السياسية التي مرت على العراق، بعد حربه مع إيران التي تسببت في انهيار البنية التحتية. انتهى الخبر الثاني.

أما الخبر الأول، فيدل على حجم الرحمة التي في قلب دول الخليج على صندوق النقد الدولي والسيدة «كريستين لاجارد»، كما يدل على أن الصندوق يعبث بالدول الغنية ومواردها إذ يأخذ احتياطاتها المالية تحت بند دعم الصندوق والاقتصاد العالمي، ثم يعيد استخدام هذه الأموال بشروط ومتطلبات يضغط بها على دول في حاجة ماسة إلى الإنعاش الاقتصادي مثل مصر أو غيرها.

وفي كلتا الحالتين فإن دور الصندوق هو الضغط على الأغنياء، والاستفادة من الاحتياطات المالية عندهم، والضغط على الدول المحتاجة أو الفقيرة وعلى اقتصادها. والفرق واضح والتلاعب بالألفاظ عجيب إذ في حالة الضغط على الأغنياء يسمي الصندوق العلاقة دعمًا للصندوق، وفي حالة الضغط على مصر تسمى قرضًا ومساعدة من الصندوق لمصر، وللدول العربية الأخرى!

هنا لا يتحدث العلماء من المتسلفين أو الوسطيين أو غيرهم، ولا يقولون إن واجب الأخوة يفرض التعامل المباشر والدعم المباشر بين دول الخليج الغنية بالنفط، والاحتياطي النقدي وبين أخواتها من الدول العربية والإسلامية التي هي في حاجة ماسة، ولا يتحدث خطباء الجمعة ولا الحرم عن حديث رسول الله ﷺ الذي يقول فيه: «**مَن كان عنده فضل**

ظهـر فليعـد به على مَن لا ظهر له، ومَن كان عنده فضل مال فليعد به على مَن لا مـال له»، أو أننا أمة واحدة ومصيرنا واحد وعدونا واحد، وينبغي أن يكون الاتحـاد عربيًـا أو إسـلاميًا فـي ضـوء: ﴿ إِنَّ هَـٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴾ (الأنبياء:92). وليـس نفطيًـا فقط بين الأغنياء بالنفـط. ليس في هذا الحديث النبوي ولا في غيره ما يدل على أن المساعدة هنا يجب أن تمر عبر أمريكا أو صندوق النقد الدولي أو أي وسيط آخر.

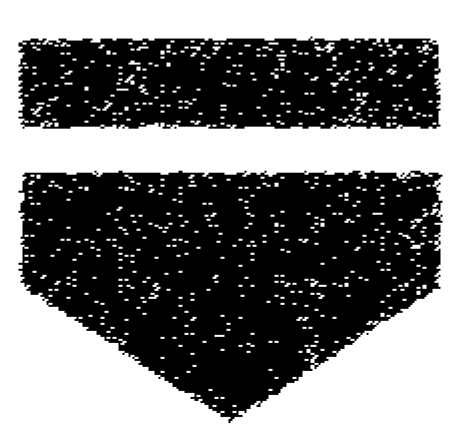
أمـا الخبـر الآخر عن العـراق، فيوضح مـدى الكارثة التـي تتعرض لها بلادنـا سـواء من الحكام المسـتبدين أو مَـن يحلُّون محلهـم خصوصًا من استعانوا بالأمريكيين. وفي الخبر أكذوبة وهي أن الحرب العراقية الإيرانية كانـت في خلال الثمانينيات من القرن الماضي، ولاشـك أنها دمرت كثيرًا مـن البنيـة التحتية فـي البلدين، ولكن الحـرب الأمريكية علـى العراق منذ مجـيء «بريمر» حتى قذف بوش بالحذاء، هي التـي أحدثت الدمار الهائل الذي يصعب الشفاء منه. وهذا طبعًا جزاء مَن يلجأ إلى طبيب جاهل حاقد يرجو عنده الشفاء، ولكن البصري يتجاهل ما فعلته أمريكا بالعراق.

ووجـه الإزعـاج فـي الخبـر الثانـي أيضًـا هـو أن العـراق الغنـي بالنفط والثـروات الطبيعيـة والثـروات المعدنية يصـل إلى وضع الاسـتجداء نتيجة فشل السياسات وتخلف الحكام وتجبرهم منذ أمد بعيد، أما الشيء العجيب في الخبر فهو إلقاء اللوم على إيران والحرب الإيرانية العراقية رغم أن الدمار الحقيقـي قد حـدث ولا تزال آثاره بـارزة للعيان، منذ سـنة 2003 على أيدي الأمريكيين الذين دمروا العراق تدميرًا، وهـم يسعون مع الإسرائيليين لتدمير

إيران بسبب البرنامج النووي كما يقولون. والحقيقة في ظني أن الأمريكيين من خلال إستراتيجياتهم وسياساتهم يقفون ضد تقدم أو نماء أيٍّ من الدول في العالم كله خصوصًا العربية والإسلامية نماءً حقيقيًّا، ولذلك دمروا اليابان واعتدوا على كوريا وفيتنام وساندوا إسرائيل في اغتصابها لفلسطين ودمروا أفغانستان، بعد أن كانوا سببًا مباشرًا في تفتيت الاتحاد السوفياتي ودمروا العراق، وهم أيضًا يسعون إلى التدمير الناعم بسحب احتياطات دول الخليج الغنية بالنفط لدعم الاقتصاد العالمي المتعثر.

هل يستيقظ العالم العربي والإسلامي وتثور بقية الشعوب ضد الفساد والاستبداد والتخلف، وضد الحكام من الأسر الواحدة لأنها أساءت التوريث، إذ أراه سببًا من أسباب تخلف الأمة حتى يتم الإصلاح المنشود على الأقل وبأسرع وقت ممكن؟

الأمريكيون في تدميرهم الخشن أو الناعم لبلادنا يستخدمون كل أسباب النجاح والتفوق في مهامهم القذرة حتى الإسلاميين كما حدث في أفغانستان والعراق سواء من السُّنة أو الشيعة. فهل يستطيعون ذلك مع الإسلاميين في دول الربيع العربي، أم أن الإسلاميين يستطيعون إيقاف الغول الأمريكي اليوم ويرونه بعيدًا ونراه قريبًا؟!



الفصل السابع

رؤى مستقبلية

من مقتضيات بناء المستقبل الحضاري

بناء المستقبل الحضاري بعد ثورات الربيع العربي، وبعد قتل أهم أركان الفساد والديكتاتورية والظلم أو هروب ذويها، يحتاج إلى عدة أمور من أهمها وفي مقدمتها: الاستقلال الوطني الكامل، والتعاون والتكامل مع الآخرين، وتسخير كل الإمكانات والقدرات الوطنية لخدمة الهدف الكبير، والاستفادة من التجارب السابقة والبناء عليها، وفق رؤية واضحة، وخطط دقيقة لتنفيذ تلك المهمة الوطنية الإستراتيجية.

أما بشأن الاستقلال الوطني وهو العنصر الأول الفاعل في بناء مستقبل حضاري معاصر، فهو يعني التحرر الكامل من الهيمنة الخارجية والتسلط الداخلي. والهيمنة الخارجية- على سبيل المثال لا الحصر- إما أن تكون هيمنة فكرية أو ثقافية أو اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو أمنية أو تقنية أو مجتمعة. ولا يجد المواطن العربي على امتداد العالم الإسلامي، جغرافيًّا، صعوبة في أن يلمس تلك الهيمنة أو آثارها كلًّا أو جزءًا.

وتتمثل هذه الهيمنة الأمنية مثلًا في القواعد العسكرية في بلادنا وحاملات الطائرات والسفن الراسية في بحارنا، وقوات المارينز فوق أرضنا، هذا إذا

اعتبرنا أنفسنا أمة واحدة كما يقول القرآن الكريم. ومن الهيمنة، التغريب الفكري والثقافي والاجتماعي الذي يمسخ شخصية المواطن العربي أو المسلم فيكون مواطنًا عربيًّا أو مسلمًا، ولكن بعقل أمريكي، وتفكير أمريكي، أو غربي عمومًا وسلوك أمريكي، في كل شيء، إلَّا عقلية البحث والتفوق والتقدم التقني، وبسلوك غربي ممسوخ نتيجة تأثير مناهج وبرامج التعليم والإعلام والثقافة والتشريع واختلاف البيئة والدين والقيم .وكل ما يعين على ذلك المسخ والإفساد، ولا يسهم أبدًا في بناء شخصية ذات استقلال وطني.

والاستقلال الوطني يعني داخليًّا التحرر من كل القيود الظالمة في الوطن الذي -دون الاستقلال الكامل والتحرر- يعتبر كالسجون، حتى تحولت بعض الأوطان العربية والدول المسلمة إلى سجون واسعة جغرافيًّا، لا يهرب منها المظلوم أبدًا إلَّا قليلًا، وزنازين ضيقة على المواطن، نتيجة الحد من الحريات، والضغط الأمني، والمنع من السفر دون أسباب واضحة، وبسبب اتهامات ظالمة، ومحاكمات عسكرية للمدنيين، وتسلط حزب واحد أو فريق واحد أو أكثر، على الوطن بالضغط والإكراه دون تحسن ملموس ودون التشريع والتنمية الضرورية ولا التوافق المطلوب، وبسبب البطالة والعشوائيات. ولذلك فإن أوطاننا متخلفة عن ركب الحضارة المعاصرة أو الإسهام فيها، وأصبح الحل اليسير هو اللجوء إلى الخارج لحل مشكلات وتحديات الداخل حتى الأمني والاقتصادي منها!

الغرب لا يتدخل في بلادنا دون تمهيد وعملاء، لا يتدخل إلَّا وقد اكتملت له الطاعة والطلب، وتم تمهيد الأرض وتسخير العقول الضعيفة له،

حتى يبدو الغرب مساعدًا لنا في حل المشكلات وعلاج التحديات!. وما اللجوء إلى صندوق النقد الدولي أو الوكالات العالمية الأخرى إلَّا خطوة واضحة على طريق تأكيد الهيمنة الخارجية والتسلط الداخلي، وفق موازين القوى والنظام العالمي القائم، وإن بدا ذلك كمساعدة وَتفَضُّلٍ علينا من تلك المؤسسات و الأجهزة.

ولا ننسى أن جزءًا مهمًّا من أموال صندوق النقد هي أموال عربية تستخدم لإذلال العرب، وكذلك فإن بعضنا يسرع في اللجوء إلى الغرب لحل مشكلات الديكتاتورية والظلم في بلادنا باسم المساعدة أيضًا، ونحن أمة ينبغي أن نعلّم العالم العدل والمساواة والحرية المنضبطة والقيم العظيمة. كم يؤلمني أن أقرأ أن الكونجرس الأمريكي - على سبيل المثال- يوافق أو لا يوافق على المساعدة لمصر، وطبعًا أمريكا ليست هيئة خيرية تساعد مصر أو غيرها مجانًا، ولا بد من ثمن مدفوع عرفه الشعب أم لم يعرفه. فمتى نقرأ أن مجلس الشعب(البرلمان) المصري أو مجلس الشورى، في مصر يدرس تقديم مساعدات للمحتاجين في الوطن العربي أو الأمة الإسلامية في أية ناحية من النواحي الحيوية، تأكيدًا لقول المصطفى ﷺ : «**اليد العليا خير من اليد السفلى**» أو «**المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف**»؟

أما **المحور الثاني** فهو محور التعاون والتكامل مع الآخرين. الآخرون هنا تعني مجموعة من الدوائر هي دائرة العرب أو الدول الأعضاء في الجامعة العربية، والدائرة الإسلامية، أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي، ودائرة دول حركة عدم الانحياز، ثم بقية دول المجتمع العالمي. والتعاون وصولًا إلى التكامل مهمة جديرة بالتقدير، ودراستها دراسة معاصرة واجب

مـن أوْلـى الواجبات الوطنية، وتحتـاج أولًا إلى بناء الثقـة المفقودة بين هذه الدول كدوائر، خصوصًا بعد ثـورات الربيع العربي، وبعد التصنيف الجديد الـذي حدث نتيجـة تلك الثورات، التي أزعجت بعض الـدول العربية الغنية بالنفط، تلك التي تفسد الدائرة بتبعيتها للغرب وسلوكها، وبعد اختفاء أسماء كانت ظالمة وتتفنن في أن تعوق مسـيرة التعاون والتكامل مثل القذافي على سبيل المثال لا الحصر.

وهـذا التعـاون وصـولًا للتكامل يجـب أن يكون فـي الميادين الحيوية الحاسمة مثل: الناحية الاقتصادية والصناعية والأمنية والتعليم والبحث، مع افتراضنـا إمكانيـة حدوث هذا الأمر وتحقق هذا الأمـل. نقول إذا فعلنا ذلك لما استطاعت قوة في الدنيا أن تقف ضد هذا التعاون أو التكامل ونخرج من حلقة الخوف من إسـرائيل ومَن وراءها. ولنا في التجارب الإنسانية العديدة فـي الغرب والشـرق نماذج جيدة، يمكـن أقلمتها والاسـتفادة منها، إذ ليس هنـاك مـا يحول دون ذلـك إذا توافـرت الإرادة والهمـة. فالإرادة هـي بداية التحـرك، والهمة هي التي تدفع التحرك في الطريق الصحيح، وتسـير به إلى الأمام بصفة مستمرة.

أمـا المحـور الثالـث فهـو تسـخير كل الإمكانـات والقـدرات الوطنيـة لخدمـة الغايـة الكبرى، سـواء كانت تلك القـدرات بشـرية أو مادية، ونحن مسـئولون عنهـا أمام اللـه تعالى، فضـلًا عن ضـرورة اسـتخدامها عقلًا بعد الإهـدار المتعمد خلال عهد المخلوع. وهذا يقتضي الاسـتفادة من الكفاءة أينمـا كانـت وكيفما كانت، وفـي ضوء مغزى ومعنى الحديـث النبوي: «**مَن ولَّـى أحـدًا ولاية لقرابة أو صلـة، وفي المؤمنين مَن هو أفضـل منه، فقد خان**

الله ورسوله وخان المؤمنين»، وذلك حرصًا على الاستفادة من الطاقات والقدرات لصالح الوطن فالأمة، حيث انتشر الفساد في النظام العام في بلادنا وملأ أركانها، واعتمد الحكام والمسؤولون على ذوي القربي والصلة والنفاق وما يسمى بأهل الثقة، أكثر من البحث عن الكفاءات وتوليتها المهام والمسؤوليات التي تدفع الأوطان إلى الأمام. وليكن لنا في عمل الغرب في هذا الميدان نبراسًا، حيث يبحث الغرب عن أهل الكفاءة مهما كانوا ومهما كانت انتماءاتهم، وما قصة فاروق الباز ولا أحمد زويل ولا مجدي يعقوب وغيرهم عنا ببعيد، حينما وجدوا البيئة العلمية المناسبة أبدعوا وأحسنوا في أمريكا، ولو بقوا في مصر لكانوا في وظائف بيروقراطية ودون أدوات بحث مناسبة وما سمع بهم أحد، وما خدموا البشرية في شيء حتى اليوم.

أما **المحور الرابع** فيتمثل في الاستفادة من التجارب السابقة والبناء عليها، فلنا كأمة عربية وإسلامية في ذلك فضل كبير عندما كان العرب والمسلمون في أرقى بيئة علمية عالمية، وكان لهم إسهام علمي في الطب والجبر والرياضة والفلك والتشريع والهندسة... إلخ. وكان هارون الرشيد يقول للسحابة: أمطري حيث شئت فسيأتيني خراجك. ثم استفاد منه الغرب في شتى المجالات العلمية، وقتما كان الغرب يمر بمرحلة العصور المظلمة. ولا بأس أن نستفيد من التجارب الأخرى، بشرط أن نأخذ ونعطي، ونشارك ونسهم في التطوير من خلال البحوث والدراسات العلمية الدقيقة، وهي من الميادين المهملة كثيرًا في بلادنا حتى أن الكيان الصهيوني المسمى إسرائيل، ينفق على هذا الميدان أكثر من كل ما ينفقه العرب، مع الفرق في الإمكانات

والقدرات، فالإسلام كما يقول الإمام البنا: «الإسلام يحرر العقل، ويحث على النظر في الكون، ويرفع قدر العلم والعلماء، ويرحب بالصالح النافع من كل شيء، فالحكمة ضالة المؤمن أنَّى وجدها فهو أحق الناس بها».

وهذا الاستقلال الوطني والتحرر والتعاون والتكامل بين الأمة، وحسن استخدام الإمكانات والقدرات والاستفادة من التجارب السابقة كل ذلك، يعين كثيرًا في خروج الأمة من التخلف، ويقضي على الوهم بأن الهيمنة حماية، أو أن الغرب يقدم لنا مساعدات وكأنه هيئة إغاثة، كما أن هذا الاستقلال الوطني يحول دون تحمل المزيد من الأعباء والقضايا، وخصوصًا عندما تبدأ الأمة في وضع حلول عملية للقضايا التي أثقلت كاهلنا بدءًا بقضية فلسطين، كما سيسهم الاستقلال الوطني في علاج المرض نفسه وليس ظاهر المرض، إذ إن قرارات المؤسسات الرسمية العربية والإسلامية ظلت حبرًا على ورق أو عملت الدول نفسها ضدها، ومن ذلك اتفاقية الدفاع العربي المشترك وقرارات المؤتمر الذي عرف بمؤتمر اللاءات الثلاث في الخرطوم، لا للتفاوض، لا للصلح، لا للاعتراف، وانقلبت لا إلى نعم للثلاثة أمور بلا حياء ولا خجل، فحدث التفاوض وجرى الصلح وحصل الاعتراف!

هذا الاستقلال الوطني الكامل قد يدفع الأمة إلى البحث عن الحلول الإستراتيجية التي تعتمد على فقه المآل، أي ما تؤول إليه الأوضاع في ظل عمل ما أو فتوى ما، ولو حدث ذلك لتغيرت الأوضاع في كثير من القضايا ومنها سوريا، وتم ملء الفراغ المتوقع قبل حدوثه. أما اليوم وفي ظل الهيمنة الغربية فقد لا يملأ العرب ولا المسلمون الفراغ المتوقع في سوريا، وقد

تملؤه أمريكا وإسرائيل، حيث إن الوضع والتدمير في سوريا أمام المحلل الإستراتيجي لا يفضي اليوم إلى خير أبدًا، فقد حدث الدمار وخسرت جميع الأطراف المحلية والإقليمية، وفي انتظار مَن يملأ الفراغ. ونتمنى للثورة السورية النجاح ليس فقط ضد نظام بشار بل ضد التخلف والهيمنة كذلك.

الربيع العربي والمستقبل الغامض

لا أحـد يسـتطيع أن ينكر الـدور الذي لعبتـه- ولا تزال تلعبـه- أمريكا في الشـأن المصري والانتخابات الرئاسـية. يتسـاءل بعضهم: لماذا يتصل أوباما شـخصيًّا-على سـبيل المثال- بالفريق أحمد شفيق بعد خسارته في الانتخابات وإعلان فوز محمد مرسي، ليطلب منه أن يستمر في لعب دوره السياسـي في مصر لدعـم الديموقراطيـة والعمل على توحيد الشـعب؟!، وهنـاك اتصـالات واسـعة بيـن الأمريكييـن والمجلـس العسـكري وبيـن الأمريكيين والإخوان وحزب الحرية والعدالة. لماذا يسـتجيب المصريون لهذا الاهتمـام الأمـريكـي؟! وأين السـيـادة في الاسـتجابة؟! أسئلة كثيرة حسـب ما أوردتـه بعض الصحف المصريـة يوم الثلاثـاء 2012/6/26، وما شـكل هذه الديموقراطية التي يمكن أن يدعمها أحمد شـفيق الذي تعكف حملته على دراسة إنشاء حزب سياسي جديد بقيادته.

كانـت مصر في إثر تونـس، وكانت ثورة مصر حضارية سـلمية كأختها فـي تونس، رسـمت صورة الشـعب الصابر الـذي عانى طويـلًا، خصوصًا علـى مـدى الثلاثين سـنة الأخيـرة في عهـد المخلـوع مبارك، الـذي يرقد

اليوم على سرير المرض أو سرير التمارض، يقضي حكمًا بالسجن المؤبد في قضية قتل المتظاهرين، قبل أن تعاد محاكمته وتنتظره قضايا أخرى تتهمه بالخيانة العظمى. يرقد الرئيس البائد وهو يرى رجلًا ممن اعتبرهم ألد أعدائه، يراه، في السلطة وكرسي الرئاسة، طالما سجنهم أي الإخوان المسلمين وبعض أهل الرأي الآخرين، وطالما قيد حرياتهم لأنهم قالوا قولة حق يومًا ما، ونبهوه إلى الفساد المحيط به فلم يستجب لهم، وكانت كلماته للمعارضة كلها بعد انتخابات الرئاسة المزورة في2010 وتحت ظل الحزب الوطني:«خليهم يتسلوا»!

الثورات لم تكتمل وإن كانت قد دفعت بحزب النهضة في تونس إلى سُدة الحكم، وبالإخوان المسلمين في مصر إلى كرسي الرئاسة، بعد قرار إبطال البرلمان الذي تمتع فيه حزب الحرية والعدالة ذي الأغلبية الإخوانية، وحزب النور السلفي، تمتعوا فيه بالأغلبية الكاسحة التي لم تدم طويلًا.

التحديات التي تواجه الحركات الإسلامية في الحكم كثيرة، رغم أمانة الإسلاميين واستقامتهم على الطريق الإسلامي الوسطي وتضحياتهم الغالية لشعوبهم، ولكن الاستقامة والأمانة والتضحيات، هذا كله قد يساعد أكثر الحركات الإسلامية في الدخول إلى الجنة، ولكنه لا يمكن أن يقهر كل التحديات التي ورثتها شعوبنا وبلادنا من ظلم وفساد وقهر وتبعية لعقود طويلة، إلَّا بشروط تكاد تكون تعجيزية بعد الفساد والظلم الطويل، ولكنها غير مستحيلة في حق العاملين للنهضة بحق.

خذ على سبيل المثال التحدي الاقتصادي في مصر، وطبعًا في كل بلاد ثورات الربيع العربي حتى النفطية منها مثل ليبيا. هناك جبل من التحديات

الاقتصاديـة تأتي في قمته المديونيات التي تسـتجلب ضغوطًا وتدخلًا من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، في صورة الناصح الأمين، وهما من أدوات الهيمنة الغربية على بلادنا. وهناك الفساد المستشري، وارتفاع معدلات البطالة، والعجز في الموازنة الذي ارتفع في «مصر» عام 2012 إلى ما يقرب من مائة وخمسين مليار جنيه مصري، أضف إلى ذلك زيادة التضخم وتدهور قيمة العملة، وتدني معدلات الاسـتثمار، والخوف من الاسـتثمار الخارجي في بيئة غير مسـتقرة. وهناك مشـكلات اقتصادية آنية، تتمثل في الفرق الهائل بين معدلات الأجور والتضخم.

هنـاك بالطبع وسـائل عديدة لمواجهـة التحديات، أذكر منها على سـبيل المثـال لا الحصـر: دعم التنميـة الاقتصادية ومكافحة الفسـاد، حتى تتحقق العـدالـة الاجتمـاعية، وهـو مطلـب ثوري فضلًا عــن العيش والحـريـات والكرامة الإنسانية. ومن أهم تلك الوسائل تشجيع الإنتاج والتصدير والحد من الاستهلاك وتخفيض معدلات البطالة والتضخم المرتفعة، وتعزيز عمل وأداء كل القطاعـات بما فيها طبعًا القطاع الخاص، وتشـجيع الاسـتثمارات والسعي لاستقرار السوق، والسعي إلى خفض العجز في الموازنة.

ولكـن ذلـك كله يتطلـب إلى جانـب الكفـاءة والمهنيـة، الشـفافية في الإدارة والتصالـح مع الشـعب والقوى الوطنية والثوريـة، التي وقفت وراء مرسي موقفًا مشرفًا حتى لا يعود النظام القديم، بعيدًا عما يسميه المجتمع الصفقـات التي تتـم وراء الأبواب المغلقة، ولا يعرف عنها الشـعب كثيرًا، وبعيـدًا عن الثقة وحدها التي قد تفيد في حالات شـخصية، ولكنها لا تفيد في مواجهة تلك التحديات الكبيرة والخطيرة.

وأرى أن من أهم تلك التحديات الحاكمة، التفاهم أو سبيل التعاون مع مؤسسات التمويل العالمية، التي غالبًا ما تطلب تنفيذ إصلاحات هيكلية وتصر عليها وكأنها قدر محتوم، وذلك في مقابل توفير ما يسمى بالدعم المالي، وإنقاذ الاقتصاد. ولا ينبغي أن يصدق عاقل مثل هذه الأقوال، لأن تلك المؤسسات ليست هيئات خيرية ولا صناديق إغاثة، ولكنها أداة من أدوات وأساليب الهيمنة العالمية، وللأسف كثير منا يدرك كذلك، ولكن بعد فوات الأوان.

لا تنسينا الفرحة بمجيء د.مرسي إلى كرسي الرئاسة، وإبعاد شبح النظام البائد، ضرورة استمرار الثورة حتى تتحقق الأهداف الكلية للثورة، ونحمد الله تعالى أن النظام القديم الذي نافس بشدة في الانتخابات الرئاسية لم ينجح، ولكنه أثبت وجوده، ومحاولاته قوية للعودة وإجهاض الثورة.

بعض تصريحات الإخوان تؤكد اليوم على ضرورة استمرار الثورة، بل والاعتصام في ميادين التحرير (انظر تصريحات د.غزلان في الحرية والعدالة يوم2012/5/27) وهذا ما طالبنا به من قبل وغضب بعضهم آنئذ. لقد كان انفصال الإخوان عن الميدان وعن الثورة ولو مؤقتًا، كارثة كبيرة نجانا الله تعالى منها بالتحام الإخوان مرة أخرى، بعد زيادة التحديات وإبطال البرلمان وقانون العزل السياسي إلى الشعب والقوى الثورية التي تحبهم، ووقفت وراءهم في الانتخابات الرئاسية خصوصًا.

كانت تتمنى تلك القوى أن ينجح د.مرسي في الوفاء بالتعهدات التي قطعها على نفسه خصوصًا التحديات الخمس الأولى التي قال إنه سيقضي

عليهـا في المائة يوم الأولى، وقال مرة أخرى في أسـرع وقت ممكن، وهي: إعادة الأمن والاسـتقرار، وضبـط المرور، وتوفير الوقود، وتحسـين رغيف العيش، وحل مشكلة القمامة. وهناك تعهدات أخرى تعهد بها د.مرسي قبل الفوز في الانتخابات منها: تشـكيل حكومة إئتلافية وإشراك الشباب والمرأة والأقباط في مؤسسـة الرئاسـة، وزيادة معاش الضمان الاجتماعي وتخفيف عـبء الضرائـب، وزيـادة الرقعـة الزراعيـة، وزيـادة الإنفاق علـى الصحة، وتوفير المزيد من فرص العمل، وتحسين التعليـم وأحوال المعلمين، وعدم المساس بحرية الإعلام حتى لا يقصف قلم، ولا يمنع رأي، أو تغلق قناة، أو صحيفة في عهد الرئيس مرسي.

واليوم قد ألغى القضاء الإداري قرار الضبطية القضائية، التي منحها وزير العدل بقرار منه إلى ضباط وصف ضباط الشـرطة العسـكرية، والمخابرات الحربيـة قبل يـوم واحد من إبطال البرلمـان وإبطال قانون العزل السياسـي، وقبـل إصدار الإعـلان الدسـتوري المكمل الذي يعطي صلاحيات واسـعة للمجلس العسـكري، ويترك الرئيس المنتخب من الشـعب بصلاحيات غير كاملـة. تحتـاج مصر إلـى توازن أكبـر في السـلطات حتى لا تكـون القوات المسـلحة دولة داخل الدولة، ويسـتمر الحب الوثيق بين كل فئات وطوائف الشـعب وفق الشـعار العظيم: **الشـعب والجيش إيد واحدة** ، ولكن لا ينبغي أن تكـون هذه اليد ضاغطة أو أن تسـتأثر بالصلاحيات دون الأخرى. رفض الرئيس مرسي تعليق صوره في المصالح الحكومية، ورفض التهنئة المكلفة بالنشر في الصحف كما كان أيام مبارك.

ولكن رسالة الطمأنة زادت على حدها كما يقول المراقبون، عندما التقى الرئيس مرسي يوم الثلاثاء2011/6/26 وزير الداخلية وجميع أعضاء المجلس الأعلى للشرطة وطمأنهم بأنه لم يأت لتصفية الحسابات ورفض ما يسمى تطهير الوزارة، لأن جهاز الشرطة جهاز وطني يجب الحفاظ عليه باعتباره أحد أركان الدولة المدنية الحديثة، ونسي د.مرسي أن هذا الجهاز الوطني شأنه شأن كثير من أجهزة الدولة بما فيها القضاء، تحتاج إلى تطهير وإزاحة الفاسدين، خصوصًا مَن شاركوا في معارضة الثورة وقتل المتظاهرين، في موقعة الجمل، و ماسبيرو، وميدان التحرير، وشارع محمد محمود، ومجلس الوزراء، وغيرها من الأماكن، وتطهير مَن هرّبوا الأمريكيين وإلّا ارتكبوا مزيدًا من الفساد في حق الدولة العظيمة.

أخيرًا يسرني أن أقتبس بعض نصائح د.عمار علي حسن إلى د.مرسي، حيث وجه إليه رسالة عبر المصري اليوم بتاريخ 2012/6/26 جاء فيها:

«السيد الرئيس أعلم أن الشعب هو الذي منحك ما أتاك، فافعل ما لا يجعله يأخذ ما أعطى، ثم يزجرك وينهرك ويلحقك بمن سبقك، وإن خطفك زهو أو غرور فتذكر جيدا ما جرى لمن جلست مكانه وأعقبت زمانه، وكن أجيرًا أو خادمًا كما وعدت، فآخر القياصرة يلعق جراحه في قفص على بعد خطوات من مخدعك ومقعدك».

ويقول د.عمار كذلك بلسانه ولسان عدد كبير من الوطنيين والثوريين:

«أنت طلبت في خطابك الأول أن نعينك إن أحسنت ونقومك إن أسأت،

وبالنسبة لي فإن إعانتك في كل الأحوال هي نقدك، ليس بتعقب ما تفعله بحثًا عن كل زلل وخلل، وليس حبًّا في المعارضة أو وقوعًا في فخها وهواها، وإنما هي الرغبة المتجددة دومًا في طرح ما أعتقد أنه الأفضل دومًا لبلادي، بكل تجرد ونزاهة، فهي الأوْلى دومًا بأن نراعيها، تعاقب عليها الكثيرون من أمثالك فذهبوا وبقيت هي تاج العلاء في مفرق الشرق، فساعد أهلها على أن تظل رؤوسهم مرفوعة، والله معنا جميعًا ومعك».

عوائق الإجماع الوطني

يحتاج الوطن إلى ساسة عقلاء عدلاء علماء، يسوسون أمره، والوطن الذي يفتقد هؤلاء، لا يجد حلًّا مناسبًا لأزماته التي تنشأ لرأي أو سبب، صغيرًا كان أو كبيرًا. وأحيانًا تكون الحلول المأخوذ بها من باب سد الذرائع ليس إلَّا.

كل مجتمع يتعرض لأزمات وعوائق يشترك في حلها الجميع، مَن كان في السلطة أو في المعارضة، ومَن كان في الدعوة، ومَن كان في المقدمة، ومَن كان في المؤخرة. لا يهم الموقع لأن التهديد قائم على الجميع، ولكن من المهم أن تكون الحكمة والعقل والمنطق وحب الوطن والإخلاص له أكثر من الإخلاص للحزب، بل وتقديمه على الإخلاص للحزب لأن الحب للوطن أوجب وأن يصب حب الحزب في حب الوطن.

تمنيت أن يكون هناك إجماع وطني على الأهداف والغايات في مصر، وإن تعددت الوسائل، بعضهم يرى الوسائل أهدافًا ويجعلها غاية الغايات، والهدف الذي لا يمكن التراجع عنه، مثل حالة الدستور. كم من دساتير مكتوبة ولم يؤبه بها، وتدوسها أقدام السلطة و القضاء إرضاءً للحكام الظلمة والديكتاتوريات، هذا على الساحة الداخلية.

أما على الساحة الخارجية مثلًا وفي أكثر البلاد تحررًا وليبرالية وديموقراطية، فنرى الدستور الأمريكي وهو من أحسن الدساتير لأمريكا، ولكنه لم يمنعهم من ظلم الآخرين، ولم يمنعهم من الهيمنة الأمريكية، والوقوف إلى جانب المحتل لأرض الغير، كما لم تمنعهم من ذلك الإعلانات ولا القوانين أو الدساتير العالمية لحقوق الإنسان.

من العوائق كذلك التعصب الأعمى الناتج عن التحزب السياسي أو الديني، أو حتى القبلي والعشائري، الذي من الضروري أن يسعى معتنقوه إلى السيطرة والتحكم والتقدم إلى السلطة، ويرى أصحابه في ضوئه -إن كان له ضوء- أنهم على الحق أو أقرب، وأن غيرهم على الباطل والخطأ أو أقرب، ذلك ليس تعميمًا، بل غالبًا، وتشهد بذلك تجارب التاريخ وكوارثه وهو ما حذر منه الرسول ﷺ -إعجاب كل ذي رأي برأيه.

لا أمَلُّ من كثرة الاستشهاد بالكلام المنضبط للإمام البنا، في رسالة التعاليم في الأصل سادسًا من أصول الفهم: «كل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلَّا المعصوم ﷺ». ولكننا كثيرًا ما نرى أن مَن ينادي بذلك في إحدى المراحل ينأى عنه في مراحل أخرى، وهنا أهمية الالتزام وضرورة مطابقة العمل للقول.

وكلامه يؤكده كلام مَن سبقوه ومنهم الأصفهاني الذي يقول: «**إنِّي رَأَيتُ أَنَّهُ لاَ يَكْتُب أَحَدٌ كِتَابًا فِي يَومِهِ إلاّ قَالَ فِي غَدِهِ، لَو غُيِّرَ هَذَا لَكَانَ أَحْسَن، وَلَو زِيدَ هَذَا لَكَانَ يُسْتَحسَن، وَلَو قُدِّمَ هَذَا لَكَان أَفْضَل، وَلَو تُرِكَ هَذَا لَكَانَ أَجْمَل، وَهَذَا مِن أَعْظَمِ العِبَرِ، وهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اِستِيلاَءِالنَقص عَلَى جُملَةِ البَشَر**».

ولعل كلام الامام الشافعي، وما أدراك مَن هو الإمام الشافعي القرشي، صاحب المذهبين يكون مقنعًا«كلامي خطأ يحتمل الصواب وكلام غيري صواب يحتمل الخطأ». وفوق هذا وذاك، القرآن الكريم على لسان المصطفىﷺللكفار: ﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ (سبأ:24). وهو ﷺ يعلم يقينًا، أنه على الحق وأن الكفار على ضلال. هل نتعلم؟!

ومن العوائق فقدان الثقة بين الأطراف وذلك يحتاج إلى بناء، ولا يمكن بناء الثقة في ضوء الانقسام القائم أو الاحتراب الغريب بين أحباء وشركاء الثورة الذين تفرقوا اليوم فأصبحوا غرماء، اجتمعوا لمواجهة الظلم البائد معًا، واختلفوا في مواجهة بقية الظلم والفساد والديكتاتورية، فهل في الوطن مَن يعقل قبل فوات الأوان؟!

دروس مستفادة من الثورات العربية

تحظى الثورات العربية المعاصرة باهتمام كبير من الباحثين والدارسين في الغرب، أكثر مما في العالم العربي نفسه، إذ تهتم معظم مراكز البحوث والدراسات الإستراتيجية في الغرب بأسباب هذه الثورات، وكيفية انتشارها، ونجاحها الرائع في كل من تونس ومصر، وتهتم كذلك اهتمامًا بالغًا بموقع الحركة الإسلامية منها، ودورها المستقبلي، وتأثير هذه الثورات على الكيان الصهيوني «إسرائيل»، وماذا سيحدث لاتفاقية كامب ديفيد، خصوصًا وقد شارك الإخوان المسلمون في مصر في الحكم ووصلوا إليه.

ولقد دعيت الى عديد من حلقات الحوار والبرامج التي تتناول هذه الموضوعات، وأعتقد أن نتائجها في الغالب تصب في النهاية في مجرى اتخاذ القرار في الغرب استفادة من هذه التحليلات السياسية والإستراتيجية، ويخضع الأمر لمزيد من التمحيص والحوار الموسع قبل اتخاذ القرارات، ثم يصب في أرشيف أجهزة الاستخبارات، خصوصًا الأمريكية التي فوجئت بهذه الثورات، بعدما كانت تقدم إلى مسؤوليها، لاسيما في البيت الأبيض تقاريرعن استقرار الأوضاع، في تونس ومصر. ومن المهم

استخلاص بعض الدروس والعبر من هذه الثورات التي اكتملت في بعض جوانبها، ولاتزال بعض جوانبها الأخرى في حاجة الى استكمال أو ترميم.

الدرس الأول: «إن سقف المطالبات الشعبية خلال سنوات طويلة في مصر كان هو سقف الإصلاح ولم يتجاوزه، وهذا يعني في مضمونه بقاء الأنظمة الفاسدة على شيء ولو بسيط من فسادها، وإجراء بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية، من قبيل إجراء انتخابات فيها شيء من النزاهة، وإتاحة الفرصة للمعارضة لتحظى ببعض المقاعد في البرلمان، وقبول الحوار مع المعارضة كلها ومنها الإسلامية، وهذا يدل على بساطة الشعوب وصبرها الواسع وبعدها عن العنف.

ولانخفاض هذا السقف في المطالب، قَبِل قطاع من الشعب الحياة في المقابر وفي العشوائيات سنوات طويلة، على أمل أن يأتي الإصلاح، ولكن كان من بين الذين حركوا سقف المطالبات الشعبية من الإصلاح إلى التغيير في مصر، بروز الدكتور البرادعي بفلسفته البسيطة الواضحة، التي أدت الى ظهور وتشكيل الجمعية الوطنية للتغيير، رغم أن بعض الذين حضروا لقاءاته ومؤتمراته ظنوه عربة إسعاف أوهيئة إغاثة، يمكن أن ينزل بهذه الفلسفة العالية، فلسفة التغيير من خلال اللغة التي يفهمها الغرب وهي الديموقراطية، إلى توفير دواء لأسرة محرومة، أو توفير فرصة عمل لعاطل أو زوجة لأعزب تخطى الأربعين من عمره.

وقبل ظهور البرادعي كانت هناك حركة كفاية التي وقفت بشعاراتها الواضحة ضد التوريث للابن، وضد التمديد لمبارك نفسه. وقد عانى كبار رجالات الحركة وحتى بعض الفتيات اللاتي خرجن في مظاهرات كفاية

معاناة شديدة، بل إنهم تعرضوا لسحل واعتداء على الشرف بسبب هذه الجرأة والقدرة على المطالبة بالتغيير ورفع سقف المطالب الشعبية، وكسر المطالبة النمطية بالإصلاح، ونال عبد الحليم قنديل من الاهانة ما نال، ونال الراحل المسيري ما ناله ـ على سبيل المثال لا الحصر - وطال الجميع عقاب شديد بعضه مهني أو وظيفي أو إداري أو إعلامي بشكل أو آخر لا مبرر له، إلَّا إرضاء الحاكم الظالم. ومن حركة كفاية هناك كذلك مَن عانى كثيرًا مثل جورج إسحاق ويحيى القزاز وغيرهما، ولكن حركة كفاية كانت مصدر إلهام وإشعاع شعبي وشبابي رائد، رغم قلة الراغبين في التضحية بالانضمام إلى برامج كفاية ومظاهراتها.

كما رفعت جبهة إنقاذ مصر من بريطانيا سقف مطالبها بالتغيير من أول يوم قامت فيه، وأوضحت ذلك في مؤتمرها الصحافي الأول في فندق IBIS في منطقة «إيستون» في لندن منذ ست سنوات. ولا بأس أن نذكرهنا أن بلطجية النظام المصري في لندن، قالوا في ذلك المؤتمر: نحن «سنؤسس جبهة لإنقاذ مصر من جبهة إنقاذ مصر». لم يكن يدرك هؤلاء وغيرهم أن النظام المصري ظالم وفاسد ومفلس، وأنه سينهار بعد ست سنوات من تاريخ إنشاء هذه الجبهة، أو ربما كانوا يدركون ولكنه النفاق.

بعض هؤلاء ادعى بعد قيام الثورة بلا حياء ولا خجل، أنه منسق الثورة الشبابية المصرية في بريطانيا، وادعى الوقوف إلى جانب المعارضة المصرية في الخارج، ولعل لنا عودة للإشارة في موضوع مستقل إلى أعمال البلطجة المصرية الإعلامية وغيرها، تلك التي ازدهرت في التسعينيات، خصوصًا في لندن، ليدرك الجميع أن يد النظام المصري الفاسد كانت وراء المصريين في الخارج، ولم تتركهم لحظة.. لحالهم!

كانت تتابعهم متابعة دقيقة فتمنع عن بعضهم جوازات السفر وتدمر سياراتهم، وتخترع لهم مضايقات تليق بالبيئة الديموقراطية الغربية، بل وتخطف بعضهم إلى غير رجعة. إن الارتفاع بسقف المطالبة إلى التغيير في مصر ينبه الغافلين، ويدعو المترددين، ويحذر الانتهازيين والمنافقين الذين قال أحدهم: «إن يوم عيد ميلاد مبارك هو يوم ميلاد مصر». كيف استطاع ذلك المنافق العبقري أن يختزل تاريخ مصر، ذلك التاريخ الطويل وحضارتها منذ آلاف السنين في عيد ميلاد مبارك؟!.

هذه القدرة الفائقة على النفاق تحتاج إلى الارتقاء بسقف المطالبة الشعبية لأن تزيل الوضع الذي يعيش فيه مثل هؤلاءالمنافقين، ويحل محلهم مَن يستطيع أن يصدع بكلمة الحق، ومن المؤسف أن يكون في الوطن أولئك المسؤولون الذين يقبلون هذا النفاق الرخيص. وكل هذا يحتاج إلى تغيير من الشعب الطيب، فالشعب يحتاج إلى مَن يوقظه ولو بشعار واحد يدعو الى التغيير. مثل هذا النظام لم يكن يجدي معه الإصلاح، إذ إن الإصلاح ممكن في الخطأ، ولكنه غير ممكن في حالة الانحراف والفساد.

أما الدرس الثاني: فيتمثل في كسر حاجز الخوف والتحرر من هذه العقدة المهينة التي سيطرت على الشعب العربي لسنوات عديدة، ولاتزال تسيطر في بعض المناطق الجغرافية من الأمة العربية، يدعمها سكوت العلماء على الظلم، وأحيانًا وقوفهم معه في صف واحد. وقمة هذا التحرر من عقدة الخوف قد تمثل بجلاء في المظاهرات التي قامت في تونس وفي مصر وفي البحرين وفي ليبيا وفي اليمن، رغم الأمن الكثيف واليد الغليظة، بل وفي دعم عسكري من دول مجاورة كالسعودية كما في حالة البحرين، لزيادة

تعقيد الأوضاع وفتح الباب أمام زيادة قوات الاحتلال أو إشعال حرب جديدة في المنطقة. وكما أن التضحيات العزيزة التي قدمها المتظاهرون في هذه البلاد جميعا قتلت الخوف في النفوس، بل ودفنته حيث لا رجعة، ودفنت معه جزءًا كبيرًا من الديكتاتورية والظلم وأعمال البلطجة والنفاق، فالخوف من الظالم طول العمر يقضي على الآمال ويقمع الطموح، ولو أن الإخوان المسلمين وقفوا عند التضحيات العزيزة مرة واحدة أو في المرة الأولى فقط التي ضحى فيها الجيل الأول منذ الأربعينيات من القرن العشرين، لما بقي لهم تنظيم ولا حياة، ولما تحدثت الدنيا عنهم اليوم بأنهم القوة الكبرى المنظمة في مصر، رغم السجون والمعتقلات والابتلاءات المتواصلة والتضحيات العزيزة المتمثلة خصوصًا في دماء الشهداء.

ولو بقي الخوف مسيطرًا على جميع العلماء، لما وجدنا عالمًا شجاعًا بارزًا يفتي بفتاوى عصرية تتفق وروح العصر، وتزلزل أركان الظلم، خصوصًا فيما يتعلق بقضية فلسطين وقضايا الثورة ضد الظلم والديكتاتوريات في العالم العربي. فالتحرير من الخوف يجب أن يكون نقطة الانطلاق الأولى والشرارة التي تؤجج المظاهرات والإضرابات والعصيان المدني إذا لزم الأمر. وقد قامت الثورات الشعبية العظيمة حتى العسكرية منها بعد التحرر من الخوف، بل إن تحرير الأوطان من الاحتلال لا يتحقق إلَّا في ظل التحرر من عقدة الخوف، حتى لو قال الحاكم: «سأظل في الحكم حتى آخر نبضة» كما قال يومًا ما مبارك!

أما الدرس الثالث: فيتمثل في أن النظام الفاسد الذي يسد كل أبواب التعبير، ويقتل الحريات، ويفتح المزيد من السجون والمعتقلات، ويسدد

الضربات المتلاحقة لشعبه كله، خصوصًا إلى الحركة الإسلامية في أكبر الدول العربية سكانًا وربما حضارة مثل مصر، ويعدل الدستور حتى يحظى بسلطات شبه مطلقة لكي يتصرف في الدولة كيف يشاء، ويستمر في الحكم حتى آخر نبضة أو نفس، ويشكل تشكيلات أمنية ضخمة تعيث في الأرض فسادًا، لن يجد أنصارًا عندما تقع الواقعة، ويجد الجد، ويتوقف خوف المواطنين، وخصوصًا الشباب كما شاهدنا في ميدان التحرير في مصر. وسيلجأ النظام وأعوانه إلى وسائل ما أنزل الله بها من سلطان مثل الجمال والخيول لتفريق المتظاهرين، وإبراز فروسية في غير موقعها، وبطولة في غير موضعها. وهذا دليل الضعف وليس القوة..القوة تؤدي إلى الحب، فيحب الناس الحاكم لعدله وفضله وشورته لا لقوته على الشعب وقهره الدائم وظلمه المستمر لهم. هذه بعض الدروس، وبقية الدروس المستفادة من هذه الثورات تأتي تباعًا بمشيئته تعالى. هل هناك مَن يتعظ ؟!
﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ (يوسف:111).

*****

- هذه السلسلة ترصد أحداث المرحلة الانتقالية، منذ ثورة يناير المجيدة، وصولًا إلى الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة، كما عبر عن ذلك المصريون في ثورتهم، وللوقوف على مغزى هذه الأحداث جاءت السلسلة المختارة من هذه الكتب ممثلة للتيارات السياسية كافة، بما يثبت أن النخبة المصرية لم تقصِّر في أداء دورها الثقافي و«التنويري» في رصد مشكلات الوطن، وتحديد الحلول. والدار المصرية اللبنانية لم تشأ أن تذهب هذه الحلول هباءً، فقامت بتوثيقها في هذه المجموعة من الكتب.

- **«رئيس انتقالي.. ثورة مستمرة»**، شهادة صادقة على الأخطاء التي ارتكبها تنظيم الإخوان في حق نفسه وبلده وشعبه، فوقع في فخ التكفير والإقصاء مستغلًّا ضعف خبرة المجلس العسكري بالسياسة وحداثة الديمقراطية لدى الشعب المصري.

- كمال الهلباوي: حاصل على درجة الدكتوراه في الفكر الإستراتيجي من جامعة باكستان عام **1983**، عمل مستشارًا لجهات متعددة في التنمية والتخطيط الإستراتيجي، له العديد من المؤلفات والترجمات في الدراسات التنموية والسياسية، وكان عضو مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين والمتحدث الإعلامي باسمها في الغرب، قبل أن يستقيل من [illegible] عام **2012**.

9 789774 278686

